

المشروع السنوي للأداء لمهمة المالية لسنة 2024

أكتوبر 2023

الفهرس

1	المحور الأول: التقديم العام للمهمة
2	1- تقديم إستراتيجية المهمة
11	2- تقديم برامج المهمة
11	3- الميزانية وإطار نفقات المهمة على المدى المتوسط
17	المحور الثاني: تقديم برامج المهمة
18	برنامج الديوانة
20	1- تقديم البرنامج
22	2- أهداف ومؤشرات الأداء
35	2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج
39	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
40	3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026
43	برنامج الجباية
45	1- تقديم البرنامج
48	2- أهداف ومؤشرات الأداء
57	2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج
59	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
60	3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026
63	برنامج المحاسبة العمومية
65	1- تقديم البرنامج
68	2- أهداف ومؤشرات الأداء
79	2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج
83	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
83	3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026
87	برنامج مصالح الميزانية
89	1- تقديم البرنامج
91	2- أهداف ومؤشرات الأداء

98	2.3- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج
100	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
100	3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026
103	برنامج الدين العمومي
105	1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته
106	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
111	2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج
112	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
115	3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026
117	برنامج القيادة والمساندة
119	1- تقديم البرنامج وإستراتيجيته
122	2- أهداف ومؤشرات قياس الأداء الخاصة بالبرنامج
142	2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات البرنامج
146	3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج
148	3- إطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026
151	الملاحق
	بطاقات مؤشرات قياس الأداء
	بطاقة فاعل عمومي
	بطاقة إدراج مقارنة النوع الإجتماعي

المحور الأول التقديم العام للمهمة

1- تقديم استراتيجية المهمة:

تضطلع مهمة المالية بدور أساسي في إعداد وتنفيذ سياسة الدولة في الميادين الديوانية والجبائية والمالية العمومية من خلال رسم السياسات المالية للدولة وتطويرها بما يمكّن من تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. كما تحرص في هذا الإطار على ضمان التوازنات المالية والمحافظة على إستدامة المالية العمومية، ومناقشة ميزانيات مختلف المهمات، وتدعيم قدرة الدولة على تعبئة مواردها وترشيد الإنفاق العمومي. كما تتم استشارتها بشأن كل المسائل التي يكون لها تأثير على ميزانية الدولة وخاصة فيما يتعلق بالتأجير العمومي ونفقات الدعم، أو إحداث وتنظيم الهياكل العمومية، أو مساعدة المؤسسات العمومية أو النفقات الاجتماعية وغيرها.

وتنبثق عن هذه المهام الكبرى جملة من الاختصاصات التي تباشرها مختلف البرامج والهياكل التابعة للمهمة تتعلق بالتصرف في الميزانية ومسك وإعداد الحسابات العمومية، وإنجاز عمليات المراقبة الجبائية والديوانية والرقابة على الهياكل العمومية، وإعداد النصوص التشريعية والترتيبية، وكذلك التعهّد بالدور التنفيذي في مجال تعبئة الموارد بكافة أصنافها وتأدية النفقات العمومية.

ومن الجدير بالذكر أن مختلف برامج مهمة المالية اضطرت منذ سنة 2020 إلى مراجعة أولوياتها وأنشطتها تبعاً لتأثر الوضع الاقتصادي في تونس بصعوبات الطرف الدولي الذي مرّ بأزمات متتالية أولها الأزمة الصحية العالمية في بداية 2020 الناتجة عن جائحة كوفيد- 19 ثم الحرب الروسية - الأوكرانية التي اندلعت في مطلع 2022.

فبعد مرور سنتين على جائحة كورونا، شهد الاقتصاد التونسي بداية تعافي من هذه الأزمة الصحية العالمية حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 4.3% في موفي 2021 بعد الانكماش غير المسبوق والبالغ 8.6% سنة 2020. كما تحسّن عجز الميزانية ليلبلغ 7.7% من الناتج المحلي الإجمالي في 2021 مقابل 9.4% مسجّل في 2020.

ورغم تواصل الأداء الإيجابي وتسجيل بوادر انتعاشة خلال الأشهر الأولى من سنة 2022، إلا أن الحرب الروسية - الأوكرانية أصابت الأفاق الاقتصادية العالمية بانتكاسة حادة حيث خلّفت إرباكا على إمدادات القمح والطاقة وأفرزت ضغوطاً تضخّمية غير مسبوقه مما دفع إلى مراجعة آفاق الاقتصاد العالمي والتخفيض في تقديرات النمو في جل بلدان العالم.

كل هذه العوامل، إلى جانب بروز تداعيات موجة الجفاف، أدت إلى تفاقم مواطن الضعف الهيكلية لمنوال النمو في تونس في ظلّ الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة ممّا أثر على التوازنات المالية عامّة والمالية العمومية خاصّة حيث تمّ تسجيل ارتفاع كلفة الدعم التي وصلت حدود 8.3% من الناتج الإجمالي

سنة 2022 مما أدى إلى مزيد إقبال كاهل ميزانية الدولة التي تعاني من اطراد كلفة الأجور وتعميق العجز من ناحية، والحد من النفقات الداعمة للنمو من ناحية أخرى. كما نتج عن هذه الأزمة تدهورا على مستوى عجز الميزان التجاري وضغوطات متزايدة على أسعار الصرف وارتفاع كلفة التداين وخدمة الدين العمومي بنسبة فائدة متغيرة وهو ما فاقم حجم الدين العمومي الذي بلغ 79.8 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2022.

وفي هذا الإطار المتسم بالأزمات المتعاقبة على المستويين الإقليمي والدولي واعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها نذكر منها خاصة توفير مواطن الشغل وتنمية الجهات الداخلية والإحاطة بالفئات الهشة من جهة ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود من جهة أخرى، قامت الحكومة بداية من سنة 2022 بإطلاق مسار إصلاحي يرمي إلى إقرار حزمة من الإجراءات العاجلة لاحتواء الأزمة والحد من تداعياتها وتحسين مناخ الأعمال المحفز للمبادرة وكذلك الانطلاق في البرنامج الوطني للإصلاحات للفترة 2023-2026 والمتضمن لعدد من الإجراءات المتعلقة بالمنظومة الجبائية وبالقطاع المالي بما يعزز برنامج الاستقرار الاقتصادي والمالي.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة أنه وبالرغم من كل الصعوبات فقد تمكنت تونس من الإيفاء بكل التزاماتها وخاصة تسديد ديونها الداخلية والخارجية، وتأمين نفقاتها وذلك بالتعويل أساسا على مواردها الذاتية التي سجلت ارتفاعا بـ 22% في حين لم تتجاوز السحوبات من القروض الخارجية ثلثي ما تم تقديره بقانون المالية التعديلي لسنة 2022.

كما أنه في إطار البحث عن مجالات تحسين التصرف في المالية العمومية وتطوير السياسات المالية خضعت المالية العمومية في بلادنا إلى تقييم وفق منهجية Agile PEFA بالاستناد إلى جملة من المعايير والمؤشرات وذلك بالنسبة للسنوات 2019 و2020 و2021. وقد أبرز التقرير النهائي الذي تم تقديمه في جويلية 2023 جملة من نقاط القوة ونقاط للتحسين تتولى الوزارة تحليلها قصد إعداد مخطط عمل وضبط بعض التدابير ذات الأولوية لتحسين مجالات التصرف في المالية العمومية. وبالتوازي تم لأول مرة في تونس تقييم تجريبي للتصرف في المالية العمومية بإعتماد الإطار التكميلي لمقاربة النوع الاجتماعي (PEFA Genre).

هذا ورغم تواصل الصعوبات بداية سنة 2023، مكّنت جهود مصالح الوزارة من تسجيل تطور استخلاصات مداخل ميزانية الدولة إلى موفى أوت 2023 بحوالي 8.7% متأتية أساسا من المداخل الجبائية التي شهدت تطورا بنسبة 9%. ويعزى هذا التطور إلى إنجاح الإجراءات التي تضمنها قانون المالية لسنة 2023 وخاصة منها الإجراءات المتعلقة بدعم الإمتثال الضريبي ومقاومة التهرب الجبائي، علما وأن مداخل سنة 2022 تتضمن مداخل استثنائية بعنوان مردود العفو الجبائي. كما تم تعبئة مداخل

غير جبائية في حدود 1981 م د أي بزيادة 740 م د مقارنة بموفى أوت لسنة 2022 متأتية خاصة من مداخيل عبور الغاز الجزائري وعائدات المساهمات.

والجدير بالإشارة إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2024 يهدف إلى تنفيذ المرحلة الأولى من المخطط الرابع عشر ومواصلة تجسيم الإصلاحات المضمّنة بالبرنامج الوطني للإصلاحات للفترة 2023-2026 والرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحكم التدريجي في التوازنات المالية والمحافظة على استدامة المالية العمومية من خلال استحداث العمل على مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية و ترشيد النفقات وحسن توجيهها بما يضمن توفير هامش مالي للاستثمار العمومي باعتباره محرّكا أساسيا لاستقطاب الاستثمار الخاص ودفع النمو الاقتصادي وتحسين جودة الخدمات المسداة للمواطنين.

وتبعاً لكل ما سبق، تواصل مهمة المالية العمل على تفعيل المحاور الإستراتيجية الأربعة والتي تتمثل في:

- ❖ المحافظة على استدامة المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية،
- ❖ دعم السياسة الميزانية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو،
- ❖ تدعيم الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي،
- ❖ مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي.

وفيما يلي الأولويات والبرامج المزمع تنفيذها خلال سنة 2024 والسنوات التي تليها حسب كل محور استراتيجي:

1. المحافظة على استدامة المالية العمومية واستعادة التوازنات المالية:

تمثل إستعادة توازنات المالية العمومية محورا أساسيا في مخطط التنمية للفترة 2023-2025، حيث في إطار الحرص على التحكم في عجز الميزانية وإيجاد حلول لإستعادة التوازنات المالية تعمل المهمة على تنفيذ برامج متعددة تتمثل بالأساس فيما يلي:

✓ وضع وتنفيذ إطار مالي متوسط المدى للفترة 2024-2026 لتقليص عجز الميزانية بشكل تدريجي مع تعزيز استدامة الدين العمومي.

✓ مواصلة إصلاح المنظومة الجبائية نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعاوضة مناخ الأعمال من خلال:

➤ إرساء مزيد من العدالة الجبائية عبر:

- توسيع قاعدة الضريبة لتشمل الناشطين في القطاع الموازي بهدف إدماجهم في الاقتصاد المنظم والتصدي للتهرب الضريبي والاقتصاد الموازي مع التذكير أنه

في إطار إصلاح الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وحصرها في مستحقيها وتحسين مساهمتها في المداخيل الجبائية تم إصدار الأمر عدد 802 لسنة 2022 المؤرخ في 09 نوفمبر 2022 المتعلق بإتمام قائمة الأنشطة المستثناة من الانتفاع بالنظام التقديري.

- تقريب جباية العمل من جباية رأس المال والجباية على دخل الأشخاص الطبيعيين من الجباية على الشركات.
- التقليل في عدد نسب الأداء.
- تعصير إدارة الجباية بهدف ضمان نجاعة أعمال مصالح الجباية وتحسين نسبة تغطية المطالبين بالأداء بالمراجعة الجبائية.
- دعم مناخ الأعمال والاستثمارات والتشجيع على الادخار
- دفع الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق والاقتصاد الدائري
- تبسيط التشريعات الجبائية

✓ تحسين قدرة الدولة على تحصيل المداخيل الذاتية ودعم الميزانية من خلال:

- تحسين استخلاص الموارد.
- مقاومة التهرب الجبائي والاقتصاد الموازي وتوجيه المراقبة حسب المخاطر.
- تيسير الخدمات للمطالبين بالأداء ورقمنة إدارة الجباية.
- دعم الشفافية وتفعيل التبادل الإلكتروني مع المطالبين بالأداء وتحسين الخدمات الإدارية وإبرام اتفاقيات تبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية
- الترفيع في عدد المنخرطين ضمن منظومة التصريح ودفع الأداء عن بعد وتوسيع ميدان تطبيقها.

✓ مواصلة التحكّم في النفقات دون المساس بالقدرة الشرائية للمواطن وخاصة الفئات الأكثر هشاشة من أجل إستدامة المالية العمومية من ناحية، وتوفير حيز مالي في ميزانية الدولة يوجّه للنفقات الاجتماعية والاستثمار العمومي من ناحية أخرى.

✓ تحسين التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة مع الحرص على تنويع مصادره وتحسين آليات التصرف في المخاطر.

2. دعم السياسة الميزانية وتوفير ظروف استرجاع نسق النمو:

تعمل مهمة المالية في إطار التوجّهات الوطنية على المساهمة في استعادة نسق النشاط الاقتصادي وتحقيق التعافي لألة الإنتاج ومزيد دفع النمو عبر تشجيع الاستثمار والتشغيل من ناحية، إضافة إلى مزيد إضفاء النجاعة والفاعلية على النفقات وحسن توجيهها من ناحية أخرى وذلك من خلال بالأساس:

- ترشيد النفقات العمومية من خلال تدعيم دور متصرفي الميزانية خلال مسار ضبط مشاريع ميزانيات مختلف المهمات حسب التوجهات المضبوطة بمنشور رئاسة الحكومة ودعم الانضباط على مستوى التصرف العمومي والمتابعة والتقييم على ضوء بيانات موثوقة وشفافة حول الأداء.
- تدعيم نجاعة التصرف العمومي من خلال تصويب الاستثمارات العمومية وتوجيهها نحو المشاريع ذات المردودية الاجتماعية والاقتصادية وأهداف التنمية المستدامة.
- مواصلة إرساء الركائز والأسس القانونية والترتيبية لمنظومة التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بصفة نهائية وشاملة ومواصلة التنسيق والتأطير ومتابعة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية.
- توفير معلومة محاسبية موثوق بها ذات جودة حول تنفيذ الميزانية والعمليات المالية للدولة من خلال مواصلة أشغال تطوير النظام المحاسبي الجديد للدولة.
- إرساء استراتيجية تمويل وتأمين مخاطر الكوارث الطبيعية تتضمن بالأساس وضع المقومات الأساسية للتطوير المستدام لمنظومة التأمين على الكوارث الطبيعية بما يضمن تحسين تغطية الأفراد والممتلكات وتخفيف مسؤولية الدولة في المجال من خلال بناء وتطوير نموذج اكتواري على غرار ما تم اعتماده في بعض الدول وإحداث قاعدة بيانات لدرجة التعرض المالي لتحسين معرفة درجة المخاطر للأصول العمومية والخاصة والفئات السكنية الهشة.
- الانخراط في تنفيذ خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي من خلال خاصة:
 - وضع أهداف لمتابعة تواجد المرأة في مواقع القرار وإتخاذ الإجراءات للتقليل من الفوارق
 - المساهمة في تطوير الآليات لتدعيم ارتفاع المرأة بالتمويلات الملائمة عن طريق البنك التونسي للتضامن وكذلك عن طريق مؤسسات التمويل الصغير .
- تطوير قطاعي التمويل والتأمين، من خلال خاصة:
 - ✓ توسيع مجالات التمويل الصغير لدعم الإدماج المالي وذلك عبر:
 - تمكين الأشخاص المعنويين من النفاذ إلى التمويل الصغير وفق شروط تضبط بأمر

- الترفيع في سقف المبلغ الأقصى للقرض الصغير المسند من قبل مؤسسات التمويل الصغير
 - توسيع مجال تدخل الصندوق الوطني للضمان ليشمل التمويلات الصغرى المسندة من قبل مؤسسات التمويل الصغير في شكل شركات خفية الاسم
 - تمكين مؤسسات التمويل الصغير من الانتفاع بتدخلات صندوق تغطية مخاطر الصرف بعنوان تعبئة قروض خارجية
 - إحداث صندوق لإعادة تمويل مؤسسات التمويل الصغير.
 - ✓ دعم الإدماج المالي من خلال تحسين النفاذ واستعمال المنتجات المالية وتعزيز دور السلط الرقابية إضافة إلى حماية مستهلكي الخدمات المالية ودعم التثقيف المالي وإحداث المجلس الوطني للإدماج المالي.
 - ✓ مساندة المؤسسات الاقتصادية ودفع الإستثمار من خلال تطوير استراتيجية البنك التونسي للتضامن (2021-2025) لتعزيز تموقعه في مجال تمويل المشاريع الصغرى وتنويع تدخلاته في قطاعات واعدة ذات قيمة مضافة وكذلك في مجال التمويل المستدام الاجتماعي والتضامني
 - ✓ وضع برنامج لإصلاح منظومة ضمان القروض لتطوير تدخلات الشركة التونسية للضمان وآليات حوكمتها بما يشجع البنوك على تمويل المشاريع الصغرى والمؤسسات الصغرى والمتوسطة.
 - ✓ وضع برنامج لإعادة هيكلة وتصحيح الوضعية المالية لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتدعيم دوره في التمويل والدعم.
 - ✓ تحديث الإطار العام لقطاع التأمين وملاءمته مع المقاييس العالمية وتنمية القدرة التنافسية للقطاع وتعزيز الطاقة الاحتياطية لسوق التأمين المحلية وتفعيل الدور التنموي للقطاع من خلال إستكمال مراجعة مجلة التأمين بهدف تدعيم الصلابة المالية للمؤسسات العاملة وتطوير حوكمتها وإعتماد معايير التصرف الحذر وإدارة المخاطر.
- تحسين مناخ الأعمال بهدف تشجيع المبادرة الخاصة من خلال خاصة تحفيز بعض القطاعات ذات الأولوية ودعم المتعاملين الاقتصاديين وتبسيط الإجراءات وكذلك إعتماد التبادل البيني بين الهياكل العمومية.

3. تدعيم حوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي:

يحظى محور الحوكمة وتعزيز المنظومات الإعلامية والتحول الرقمي بعناية خاصة من قبل مهمة المالية نظرا إلى أنه يعدّ أحد أهمّ ركائز التنمية الإداريّة والرقي بجودة المرافق العمومية فضلا عن تخفيف الأعباء المالية على ميزانية الدولة.

وفي هذا الإطار يتمّ العمل على تحسين جودة الخدمات وتبسيط الإجراءات وتكريس الطابع اللامادي من خلال تقديم خدمات رقمية مبسطة وآمنة للمستخدمين، وتحديث أنظمة المعلومات الإداريّة وتوظيفها في خدمة المواطن، وإعادة هندسة الإجراءات الإداريّة ورقمنتها، والانتقال نحو إدارة متشابكة تتيح التعامل البيئي والتبادل الإلكتروني مع مختلف الأنظمة المعلوماتية الوطنية، حيث يرمي النظام المعلوماتي المستهدف إلى مراعاة المتطلبات الأساسية المتعلقة برقمنة وتحسين عمليات إدارة المالية العمومية ومقاومة التهرب الضريبي والغش والمساعدة على أخذ القرار وتحسين جودة الخدمة.

وفيما يلي بعض الأولويات والبرامج التي تعمل عليها المهمة:

- ✓ مواصلة تجديد النظام المعلوماتي للجباية والاستخلاص الذي يهدف إلى دعم الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتحسين الخدمات المسداة للمطالبيين بالأداء. كما يهدف إلى تحديث المسارات العملياتية وتبسيط الإجراءات للمطالبيين بالأداء وكذلك إلى توفير حلول رقمية متطورة تمكّن من مقاومة التهرب الجبائي ومن التوجيه الفعّال لعمليات الاستخلاص والمراقبة الجبائية من خلال تحديث تقنيات جمع البيانات وتحليلها، وتبسيط توجيه عمليات التدقيق الضريبي
- ✓ مواصلة تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد، من خلال الإنطلاق في إستغلال بوابة الخدمات الجبائية (Portail des Téléservices Fiscaux) التي تسمح للمطالبيين بالأداء بالانخراط عن بعد وفتح الحساب الجبائي الخاص بهم بما يمكنهم من القيام بكل الإجراءات التي يحتاجونها كالإيفاء بالالتزامات الجبائية والاطلاع على الوضعية الجبائية والتواصل مع المصالح الجبائية والحصول على الشهادات المطلوبة عن بعد وكذلك إيداع مطالب استرجاع فائض الأداء والقوائم المالية والجداول عن بعد.
- ✓ تطوير منظومة جديدة لتصنيف الديون العمومية وفقا لمقاييس محدّدة تأخذ بعين الاعتبار قابلية الدين للاستخلاص على غرار أهمية مبلغ الدين وأقدميته، طبيعة نشاط المدين، مدى إحترامه لجدولة ديون سابقة...

- ✓ تطوير منظومة داخلية تعنى بالتصرف في الملفات المتعلقة بنزاعات الاستخلاص ومتابعتها تهدف إلى متابعة ملفات نزاعات الاستخلاص في مختلف أطوارها وتخزين المعطيات المتعلقة بها
- ✓ مواصلة إنجاز مشروع النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية الذي يهدف إلى إرساء منظومات معلوماتية متطورة تكون أداة للتصرف الناجع والمساعدة على أخذ القرار وتمكّن من تكريس الشفافية والحوكمة وفق متطلبات القانون الأساسي الجديد للميزانية
- ✓ مواصلة العمل على رقمنة تسجيل العقود والكتابات والنقل وتوظيف معلوم الطابع الجبائي وتبادل الاعلانات والمكاتبات المتعلقة بالأداء بين مصالح الجباية والمطالب بالأداء بالطرق الإلكترونية الموثوق بها
- ✓ تعزيز هياكل الجباية والاستخلاص برقمنة المعاملات والتحكم في النسيج الجبائي وترشيد عمليات المراقبة الجبائية من خلال التبادل الإلكتروني للمعطيات
- ✓ تركيز مشروع «NACEF» للتصرف في أجهزة تسجيل العمليات caisses enregistreuses
- ✓ تطوير منظومة جديدة «MAARIF» لتحديث آليات الكشف عن التهرب الضريبي
- ✓ تنويع وسائل الدفع الإلكتروني لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والمخالفات المنجزة عن الإضرار بالملك العمومي) وإعتماد التحويلات الإلكترونية وتعميم مطرفيات الدفع الإلكتروني للمعاليم والأداءات الديوانية.
- ✓ مواصلة رقمنة وتعصير المنظومات المعلوماتية للديوانة وتطوير منظومة الدفع الإلكتروني للأداءات والمعاليم والخطايا الديوانية
- ✓ مواصلة العمل على تطوير ووضع حيز الإستغلال لمنظومة معلوماتية للتصرف في الموارد البشرية لوزارة المالية
- ✓ مواصلة تطوير المنظومة المعلوماتية للتصرف في الدين الخارجي «SIADE»، لتصبح منظومة شاملة ومندمجة تشمل كافة آليات الدين الداخلي والخارجي بما يساهم في دعم أخذ القرار والتصرف الإستراتيجي والتقدير للدين عبر توفير مجال للقيام بالتحليلات وانجاز عمليات محاكاة وتوفير بيانات ومؤشرات بصفة آلية
- ✓ تركيز وتطوير منظومة رقاع خزينة لتشمل كافة مراحل التصرف في الرقاع الخزينة من مرحلة إصدار العروض إلى مرحلة السداد
- ✓ تطوير نظام محاسبي يمكّن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية
- ✓ تطوير وتنفيذ نظام معلومات للديوانة جديد يغطي جميع عمليات الأعمال الديوانية

✓ تطوير منظومة معلوماتية تعنى بتجريد الطوابع الجبائية من طابعها المادي، وتهدف هذه المنظومة إلى توفير آليات على الخط تمكن المواطن من اقتناء الطوابع الجبائية وخلص المعاليم المستوجبة عن بعد، من جهو كما تمكن الإدارات المعنية من معاينة صلوحية الطابع الجبائي الإلكتروني واعتماده كسند عند إسداء الخدمات. وفي مرحلة أولى، تم التعاون مع مصالح وزارة الداخلية لتجريد طوابع السفر من طابعها المادي ووزارة التربية فيما يخص طوابع الإمتحانات، و تتم مواصلة الأشغال مع وزارة التجهيز ووزارة التشغيل والوكالة الفنية للنقل البري لتجريد الطوابع الموجبات الإدارية من طابعها المادي.

4. مقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والاقتصاد الموازي:

أصبحت ظاهرة التجارة الموازية والتهريب والتهرب الجبائي من الإشكاليات الكبرى التي تواجه الاقتصاد الوطني لما لها من تداعيات سلبية وخطيرة على تنافسية المؤسسة وموارد الدولة والمقدرة الشرائية للمواطن وصحة المستهلك وتطور هياكل الاقتصاد. وتلعب مهمة المالية دورا محوريا في تركيز هذا الإصلاح ومقاومة التهرب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد بعدد من الوسائل والآليات نذكر منها بالأساس:

- ✓ إعداد وتنفيذ خطة عمل لمقاومة التهرب الجبائي ولتكريس الامتثال الضريبي وتحسين الوعي الجبائي
- ✓ تحسين التصرف في النظام التقديري من خلال خاصة تعزيز الحوكمة وحصر مستحقيه من صغار المستغلين والتقليص من عددهم باستثناء بعض الأنشطة من هذا النظام
- ✓ مواصلة عمليات المسح الميداني الذي تم الشروع في إنجازها منذ بداية سنة 2022 بغاية التثبت من مدى أحقية المطالبين بالأداء في النظام التقديري وتطهير جذافية المطالبين بالأداء
- ✓ تحسين انتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي وترشيد المراقبة الديوانية والرفع من مردوديتها وفق منهج التصرف في المخاطر
- ✓ مواصلة اتخاذ التدابير لإدماج القطاع الموازي على غرار ملاءمة النظام الجبائي للمبادر الذاتي مع التشريع الجبائي الجاري به العمل قصد استيعاب شريحة هامة من الأشخاص الناشطين بالسوق الموازية من خلال منحهم نظام مبسط يجمع بين الجباية والتغطية الاجتماعية بالإشتراك مع السجل الوطني للمؤسسات ووزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة الشؤون الاجتماعية.

- ✓ تنسيق مهامّ مختلف الأطراف المتداخلة الفاعلة في الوزارة والمشاركة في مكافحة الفساد والغشّ التجاريّ والتهرب الجبائيّ (مصالح الديوانة والجبائية والمحاسبة العمومية وهيئة الرقابة العامّة للمالية)
- ✓ تعزيز قدرات المراقبين والمحققين وتطوير الموارد وأدوات العمل في مجال مكافحة الفساد وغسل الأموال
- ✓ الرّفّع من نسبة تغطية النسيج الجبائيّ وذلك من خلال تدعيم الموارد البشرية باعتماد نظام الحراك الوظيفي للأعوان وإحداث هياكل مراقبة جبائية جديدة (مراكز جهوية ومكاتب مراقبة أداءات) إضافة إلى تفعيل آلية المراجعة المحدودة التي تم إحداثها بمقتضى الفصل 47 من قانون المالية لسنة 2022.
- ✓ مواصلة إبرام الاتفاقيات المتعلقة بتبادل المعلومات مع مختلف الهياكل العمومية لتشبيك المعطيات وتوفير عناصر الاستقصاءات للإدارة التي تساهم في كشف الإغفالات والإخلالات مع الإشارة إلى أنه تم إبرام عدة إتفاقيات مع كل من السجل الوطني للمؤسسات ووكالة الكحول والصيدلية المركزية والإدارة العامة للديوانة والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق الوطني للتأمين على المرض وبورصة تونس والوكالة الفنية للنقل البري ولجنة التحاليل المالية.

2- برامج المهمة:

في إطار تنزيل إستراتيجية المهمة المضمنة بالفقرة أعلاه، وقصد توفير مقوّمات النجاح لتفعيل الإصلاحات المبرمجة وتحقيق الأهداف المرجوة منها تحرص المهمة على تعزيز التمشي القائم على مبدأ نجاعة الأداء الذي يهدف بالأساس إلى التوظيف المحكم للوسائل المتاحة حسب برامج تمثل السياسات العمومية وتضبط لكل برنامج إستراتيجية وأهداف يتم قياس درجة تحقيقها بمؤشرات أداء. وتتوزع مهمة المالية إلى خمسة برامج عملياتية تتولى تجسيد سياساتها العمومية وتتابع تحقيق أهدافها وهي الديوانة والجبائية والمحاسبة العمومية ومصالح الميزانية والدين العمومي بالإضافة إلى برنامج القيادة والمساندة.

3- الميزانية وإطار النفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة:

تم اعتماد نسبة تطور لنفقات المهمة بالاعتماد على نسق التطور في السنوات السابقة مع تطبيق مقتضيات أحكام منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2024.

وفيما يلي جدول يحوصل تطور الميزانية حسب طبيعة النفقة :

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 (2)	ق م 2023 (1)	بيان النفقات	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
19%	176 852	1 095 483	918631	اعتمادات التعهد	نفقات التأجير
19%	176 852	1 095 483	918 631	اعتمادات الدفع	
16%	12 984	95197	82213	اعتمادات التعهد	نفقات التسيير
16%	12 984	95197	82213	اعتمادات الدفع	
-19%	-10 311	42930	53241	اعتمادات التعهد	نفقات التدخلات
-19%	-10 311	42930	53241	اعتمادات الدفع	
36%	18 668	70353	51685	اعتمادات التعهد	نفقات الاستثمار
-4%	-5 525	124390	129915	اعتمادات الدفع	
-	0	0	0	اعتمادات التعهد	نفقات العمليات المالية
-	0	0	0	اعتمادات الدفع	
%18	198193	1303963	1105770	اعتمادات التعهد	المجموع
%15	174000	1358000	1184000	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

قدّرت إعمادات المهمة لسنة 2024 بـ 1358 مليون دينار أي بنسبة تطور بـ 15% مقارنة بسنة 2023. تم تقدير إرتفاع بالنسبة لنفقات التأجير بنسبة 19% يعود ذلك أساسا للزيادة العامة في الأجور (القسط الثاني من الزيادة التي تم إقرارها)، بالإضافة للإنعكاس المالي للترقيات المبرمجة والغير منجزة أو بصدد الإنجاز للسنوات من 2019 إلى غاية 2023 إلى جانب الإنتدابات الجديدة من خريجي مدارس التكوين

بالإضافة إلى التنقل الوظيفي المنجز خلال سنة 2023 والإنتدابات المرخص فيها بقانون المالية لسنة 2022 و سنة 2023 والغير منجزة والمتمثلة في:

- 10 ملازم أول للديوانة و60 ملازم للديوانة و200 عريف بالنسبة لبرنامج الديوانة
 - 40 ملحق بالتفقد للمصالح المالية، 40 متفقد للمصالح المالية و100 مراقب للمصالح المالية بالنسبة لبرنامج الجباية
 - 200 عدل خزينة و60 ملحق بالتفقد للمصالح المالية و60 مراقب للمصالح المالية بالنسبة لبرنامج المحاسبة العمومية
- قدرت نسبة إرتفاع إعمادات التسيير بـ 16% متأتية من الإرتفاع في نفقات الأكرية والمعالم البلدية بالإضافة إلى نفقات تراسل المعطيات موضوع الصفقة بالتفاوض المباشر المزمع إبرامها مع شركة إتصالات تونس وعقد إستغلال منظومة إنجاز وصيانة منظومة عليسة، إضافة إلى تسوية متخلدات برنامج الديوانة (5.430 م د) وبرنامج المحاسبة العمومية (1.513 م د).

بالنسبة لنفقات التخلدات فقد تم تقدير إنخفاض بنسبة 19% يعود أساسا لترسيم القسط الأخير من خط تمويل لفائدة مؤسسات وجمعيات القروض الصغرى والمقدرة بـ 29 م د من جملة 250 م د.

بالنسبة لنفقات الإستثمار تم تقدير إرتفاع بالنسبة لنفقات التعهد يعود أساسا لبرمجة إدراج مشروع جديد بعنوان مشروع الإنتاج الذاتي للطاقة الكهروضوئية بمقرات تابعة للوزارة بمبلغ 3.5 م د إلى جانب برمجة إعمادات إضافية للبرنامج المندمج للصمود ضد الكوارث الطبيعية، كما تم ترسيم إعمادات بمبلغ 11 م د بعنوان إقتناء أجهزة سكانار وإقتناء أجهزة كرشم إلكتروني لفائدة برنامج الديوانة.

وتم تقدير إنخفاض بنسبة 4% على مستوى إعمادات الدفع يعود ذلك أساسا إلى عدم برمجة إعمادات الدفع بعنوان إقتناء وتركيز ووضع حيز الإستغلال لمنظومة معلوماتية للديوانة حيث تم إنتقال الإقتناء المذكور إلى برنامج GOV tech الممول عن طريق قرض من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي ينضوي ضمن وزارة التكنولوجيا والإتصال في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات.

جدول عدد 2:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

التطور		تقديرات 2024 2-	ق م 2023 (1)	البرامج	
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
26%	112566	546090	433524	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 1
17%	80769	567796	487027	اعتمادات الدفع	
20%	45242	272406	227164	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 2
20%	47094	282206	235112	اعتمادات الدفع	
11%	37731	369395	331664	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 3
13%	45900	391925	346025	اعتمادات الدفع	
15%	1921	14440	12519	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 4
11%	1332	13987	12655	اعتمادات الدفع	
30%	700	3061	2361	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 5
29%	688	3061	2373	اعتمادات الدفع	
0%	33	98571	98538	اعتمادات التعهد	البرنامج عدد 9
-2%	-1783	99025	100808	اعتمادات الدفع	
18%	198193	1303963	1105770	اعتمادات التعهد	المجموع
15%	174000	1358000	1184000	اعتمادات الدفع	

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

تم إعداد إطار النفقات متوسط المدى للمهمة إستنادا للأسقف المحددة بإطار النفقات متوسط المدى الإجمالي وإعتامادا على نسق التطور لنفقات المهمة. وبذلك تم إعتاماد نسبة تطور بـ 3% بالنسبة لنفقات التسيير ونسبة تطور على التوالي بـ 3.5% و 4.75% بالنسبة لنفقات الإستثمار لسنتي 2025 و 2026.

جدول عدد 3:

إطار النفقات متوسط المدى (2024 - 2026):

التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
1176714	1120679	1095483	918631	889 541	نفقات التأجير
100994	98053	95197	82213	73 894	نفقات التسيير
42966	42948	42930	53241	23 606	نفقات التدخلات
134834	128725	124390	129915	27 848	نفقات الإستثمار
					نفقات العمليات المالية
1 455 508	1 390 405	1358000	1184000	1 014 889	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
1 456 797	1 391 694	1359289	1185096	1 016 023	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

جدول عدد4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
608572	582160	567796	487027	425 412	البرنامج 1
303392	288916	282206	235112	213 503	البرنامج 2
421582	401320	391925	346025	320 205	البرنامج 3
15071	14335	13987	12655	10 145	البرنامج 4
3285	3134	3061	2373	2 245	البرنامج 5
103606	100540	99025	100808	85 935	البرنامج 9
1455508	1390405	1358000	1184000	1098301	المجموع

المحور الثاني

تقديم برامج المهمة

برنامج الديوانة

إسم رئيس البرنامج : السيدة نجات الجوادي
تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج : 20 ديسمبر 2021

1- تقديم البرنامج:

1.1 الاستراتيجية:

يسعى برنامج الديوانة لتعزيز بيئة سليمة وملائمة للاستثمار والمستثمرين من خلال الاستجابة لتطلعات مجتمع الأعمال وتقديم الدعم اللازم للمؤسسة والمتعامل الاقتصادي مع الحرص على حماية المجتمع والبيئة والمواطن ومقاومة الغش التجاري والتهرب.

ولتحقيق هذه الغاية ولتجسيم رؤيتها المستقبلية "ديوانة عصرية، فعالة ومنفتحة على محيطها" يسعى البرنامج إلى الارتقاء بالأداء على المستوى التنظيمي والعملي إلى مستويات الحرفية والنجاعة بجعل إستراتيجيته تقوم على الشراكة والجوار والمشاركة.

كما يعمل البرنامج على تطوير وملائمة وسائل وآليات عمله مع المعايير والممارسات الفضلى المعتمدة على المستوى الدولي، لاسيما الأدلة التوجيهية المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة ومن أهمها إطار معايير SAFE ودليل المتعامل الاقتصادي المعتمد ووثيقة "ديوانة القرن الحادي والعشرين" بالإضافة إلى إبرام العديد من الإتفاقيات الدولية على غرار:

- اتفاقية كيوطو المعدلة،

-الإتفاقية الدولية للقبول المؤقت (Carnet ATA)،

-الإتفاقية الدولية للعبور الدولي (TIR)،

-الإتفاقية الدولية حول الحاويات،

إلى جانب عديد الإتفاقيات الثنائية المبرمة في إطار التعاون الإداري المتبادل في المجال الديواني مع عديد الدول علاوة على إتفاقية أغادير للتبادل التجاري بين تونس، مصر، المغرب، الأردن ولبنان والتي تهدف إلى تبادل المعلومات والإعتراف المتبادل بالمؤسسات التي أسندت لها صفة "المتعامل الاقتصادي المعتمد" وإتفاقية تسهيل التجارة AFE للمنظمة العالمية للتجارة والتي صادقت عليها الدولة التونسية منذ فيفري 2017.

أمّا على المستوى الوطني فقد تمّ إبرام العديد من الإتفاقيات نذكر من أهمها إتفاقية اللجنة التونسية للتحويلات المالية والتي تهدف للتثبيت في المصدر الغير شرعي للعملة المورّدة والمصدّرة (منصّة حنبل) والإتفاقية مع الديوان الوطني للبريد حول الدفع الإلكتروني للمعايير والأداءات والخطايا بالإضافة إلى إتفاقية تبادل المعلومات مع الإدارة العامة للأداءات.

هذا ويلاحظ الأثر الإيجابي لرقمنة الإجراءات والخدمات الديوانية في بلوغ الأهداف الإستراتيجية المنشودة على غرار الخدمات الموجهة للتونسيين بالخارج خلال السنوات المنقضية، والشروع في تركيز نظام معلوماتي جديد، كما أن تدعيم المكاتب المكلفة بالعمليات التجارية ووحدات الحرس الديواني بالوسائل المادية والموارد البشرية اللازمة من خلال آلية إعادة التوظيف بالإضافة إلى نسبة التأطير للعديد الديواني التي تفوق 54% اثر إيجابيا على تحسين الأداء.

كما يحرص البرنامج على تجاوز النفاص الموجودة على مستوى إستخلاص الديون المثقلة وتحسين التصرف في البضائع المحجوزة بالبيع أو بالإحالة ومتابعة القضايا الديوانية وتصفياتها، بالإضافة إلى البطء المسجل في رفع البضائع من الموانئ التونسية وخاصة ميناء رادس نظرا للصعوبات اللوجستية وتعدد الأطراف المتداخلة في عمليات التسريح الديواني. هذا ويعتبر النقص الفادح للعديد الديواني وعدم تمكين سلك الديوانة من الإنتدابات خلال العشر سنوات الماضية، وتقليص الفوارق بين الرجل والمرأة بما يضمن المساواة وتكافؤ الفرص، من أهمّ النقاط التي يجب على الإدارة العامة للديوانة العمل على تحسينها في المستقبل.

وعلى هذا الأساس تمّ رصد المحاور التالية:

تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية: وذلك من خلال السعي الدؤوب للتقليص في آجال التسريح الديواني باعتماد آلية للتصرف في المخاطر مع تعزيز الرقابة اللاحقة بالإضافة إلى تدعيم شفافية الإجراءات وذلك بإستخدام التقنيات الحديثة للمعلومات واعتماد المعايير الدولية.

تعزيز مكافحة التهريب والغش التجاري: وذلك من خلال تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...)، مع مزيد العمل على تدعيم وحدات الحرس الديواني بالوسائل البشرية والمادية والمعدات الخصوصية اللازمة.

تحسين المداخل الديوانية: وذلك من خلال الرفع في المداخل الديوانية ومراجعة وتعديل الأداءات والمعالم الديوانية وتحسين إجراءات تحصيل الإيرادات.

إدماج مقاربة النوع الاجتماعي: من خلال السعي إلى التقليص في الفوارق بين الرجل والمرأة وخلق مناخ عمل جماعي يكرس التكامل والانسجام بين الجنسين.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج الديوانة إدارة عامة وحيدة وهي الإدارة العامة للديوانة تمّ تنزيله إلى 10 برامج فرعية:

- برنامجين فرعيين على المستوى المركزي "قيادة إسناد وتعصير إدارة الديوانة " و "الحرس الديواني". ويتكون البرنامج الفرعي المركزي "قيادة إسناد وتعصير إدارة الديوانة" من 03 وحدات عملياتية "الإدارات المركزية - المدرسة الوطنية للديوانة - المركز الطبي للديوانة" حيث أن المدرسة الوطنية للديوانة أصبحت مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية بمقتضى الأمر عدد 929 لسنة 2022 المؤرخ في 07 ديسمبر 2022، وبالتالي تم تصنيفها وحدة عملياتية
- 08 برامج فرعية جهوية (الإدارات الجهوية للديوانة: تونس الشمالية، تونس الجنوبية، جندوبة، سوسة، صفاقس، مدنين، القصرين وقفصة).

كما تساهم كل من شركة شبكة تونس للتجارة TTN ومركز الإعلامية لوزارة المالية والذين تمّ إلحاقهما ببرنامج القيادة والمساندة باعتبارهما فاعلين عموميين، في تحقيق أداء برنامج الديوانة وبقية برامج المهمة.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

■ الهدف 1-1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع

يتعلق هذا الهدف بالمحور الاستراتيجي تسهيل المبادلات ودعم التجارة الدولية، حيث أنه في ظل احترام التعهدات الدولية للبلاد التونسية في مجال تسهيل التجارة، وباعتبارها الهيكل المكلف بمراقبة حركة البضائع، تواجه الديوانة تحديات كبرى تكمن في ضمان المعادلة بين "تسهيل المبادلات التجارية" و"إحكام المراقبة والتصدي للغش التجاري".

ولهذا الغرض، فهي تعمل باستمرار على تبسيط الإجراءات الديوانية وتأليتها وتقليص آجالها وتوفير خدمات تستجيب لحاجيات وتطلعات المتعاملين الاقتصاديين. كما تعمل على تركيز علاقة شراكة مع المؤسسات مبنية على الثقة والشفافية بهدف الرفع من قدرتها التنافسية وخلق مناخ مشجّع للاستثمار. وفي هذا الإطار، يعمل البرنامج على إنجاز عدد من الأنشطة التي تساهم في تحقيق الهدف المنشود مضمنة بالجدول عدد 1 (أنظر الصفحات من 35 إلى 39) منها بالأساس ما يتعلق بإبرام إتفاقيات الاعتراف المتبادل مع البلدان الأخرى للشركات المنتقعة بهذه الصفة مما سيمكّن من الرفع في القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية وتنظيم دورات تكوينية حول استعمال التطبيقات الإعلامية الجديدة الخاصة بالمتعامل الاقتصادي المعتمد وكذلك تعزيز آليات متابعة آجال التسريح الديواني من خلال تركيز منظومة

SINDA لتطبيقه إعلامية تقوم بالإنذار الآلي في صورة تجاوزت مدة معالجة التصريح الديواني الآجال المحددة (Timeur)...

ولمتابعة تحقيق هذا الهدف، تم ضبط 4 مؤشرات قيس كالتالي:

المؤشر 1.1.1: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع:

يدلّ هذا المؤشر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع. ويعتبر من أهمّ المؤشرات التي تقيس درجة تسهيل التجارة الخارجية مثلما نصّت عليه الفقرة السادسة من الفصل السابع لإتفاقية تسهيل التجارة للمنظمة العالمية للتجارة وذلك من خلال قيس وتقييم مساهمة الإجراءات الديوانية في تسهيل التجارة الخارجية، وتحديد المدة الزمنية التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع.

وتحرص المنظمة العالمية للديوانة على تشجيع البلدان الأعضاء على قياس أجل التسريح الديواني وتعتبره من أهمّ المؤشرات التي تقيس درجة تسهيل التجارة الخارجية وذلك حسب ما نصّ عليه الفصل الخامس من النسخة الرابعة من الدليل التوجيهي للمنظمة الصادر سنة 2018 "الدليل التوجيهي لقياس زمن الإفراج".

■ تقديرات المؤشر 1.1.1

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
0.31	0.33	0.35	0.52	0.39	يوم	معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

يتأثر هذا المؤشر بالإجراءات التي تمّ وسيتمّ تفعيلها على غرار تألية الإجراءات الديوانية، وتركيز نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج، بالإضافة إلى إنجاز المخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة 2024/2020 والذي يحتوي على العديد من المشاريع التي من شأنها أن تساهم في تسهيل التسريح الديواني.

وإستناداً على ما تمّ تحقيقه خلال سنة 2022 وتراجع أجل التسريح الديواني بصفة ملحوظة بالمقارنة مع السنوات السابقة، والقيمة المتوقع تحقيقها في سنة 2023، فقد تمّ تحيين تقديرات 2024 و2025 مع تحديد قيمة 0.31 يوم لسنة 2026.

المؤشر 2.1.1: عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين:

يتمكّن هذا المؤشر من متابعة تطور عدد المتعاملين الإقتصاديين المنتفعين بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد. ويندرج هذا المؤشر في إطار تدعيم درجة تسهيل التجارة من خلال منح المؤسسات عديد التسهيلات كالرفع الحيني للبضائع دون الخضوع إلى إجراءات المراقبة الديوانية بالميناء وإجرائها لاحقا بمقرّ المؤسسة. وقد نصّت الفقرة السابعة من الفصل السابع لإتفاقية تسهيل التجارة (AFE) للمنظمة العالمية للتجارة على ضرورة اعتماد هذه الآلية التي تمكّن من المساهمة في تسيير وتسهيل إنسيابية البضائع الموردة والمصدّرة وقيس درجة تسهيل التجارة الخارجية من خلال متابعة تقدّم عدد المؤسسات المنتفعة بهذه الصفة ووضع مؤشر لقياسه يتمّ اعتماده من جميع البلدان الأعضاء.

■ تقديرات المؤشر 2.1.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
255	225	195	148	135	عدد جملي	عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين

يرتبط تحديد القيم المنشودة لسنوات 2024 و2025 و2026 بالنسبة لمؤشر عدد المتعاملين الإقتصاديين بالعدد الجملي للمطالب التي تمّ إيداعها من طرف المتعاملين الإقتصاديين قصد الإنتفاع بالصفة المذكورة وبنسبة المطالب التي تستجيب للشروط، وقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة أن نسبة المطالب المقبولة والتي إنتفعت بالصفة قدّرت بـ 20%.

وإستنادا على ما تمّ تحقيقه في سنة 2022 (+30 مؤسسة) فقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2024، 2025 و2026 (بإضافة 30 مؤسسة) في كل سنة انطلاقا من العدد الفعلي المسجل لسنة 2022 وهو 135 مؤسسة وكذلك أخذنا بعين الإعتبار القيمة المتوقعة تحقيقها في سنة 2023 (165 مؤسسة).

المؤشر 3.1.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني:

يتعلق هذا المؤشر بمتابعة تطور لامادية الإجراءات والوثائق الديوانية منها التبادل الإلكتروني للتصاريح المفصلة للبضائع، وسند التجارة الخارجية، ووثائق المراقبة الفنية، والفاتورة، وبيان الحمولة، والسندات المدفوعة مسبقاً.

وتعتبر تألية ورقمنة الإجراءات الديوانية من أهم الآليات التي تساهم في تسهيل التجارة الخارجية والتقليص في آجال رفع البضائع من الموانئ والضغط أكثر على التكلفة مما يساهم في تحسين مردودية المؤسسات وخلق مناخ اقتصادي ملائم للإستثمار.

■ تقديرات المؤشر 3.1.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
81	79	77	72	73	نسبة جمالية	نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني

تبعاً للقيمة التي تم تحقيقها سنة 2022، فإنه تقرر مراجعة القيم المنشودة لسنوات 2024، 2025 و2026 على النحو المبين بالجدول أعلاه وذلك بالنظر للصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم مقترحات التأليه الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين. وعلى اعتبار أن هذا المؤشر يرتبط أساساً بنشاط شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية كفاعلين عموميين متدخلين بصفة مباشرة في نسبة لامادية الإجراءات الديوانية فإنه من الضروري تحديد مساهمة ومسؤولية كل متدخل وذلك للتسريع في نسق رقمنة الإجراءات الديوانية وبلوغ القيمة المستهدفة سنة 2026.

المؤشر 4.1.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطوّر الخدمات الموضوعة على الخط وهو يندرج في إطار رقمنة الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن ومن المتعاملين الاقتصاديين. ويتم كل سنة تطوير خدمات إضافية يتم عرضها على الخط.

ويعتبر هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تقيس درجة حوكمة وتسهيل الإجراءات الديوانية من خلال تدعيم الشفافية والتسريع في إسداء الخدمات والتقليص في آجال الردّ وتجنّب تنقل المواطنين والمتعاملين

إلى المقرّات الديوانية ممّا يساهم في حسن متابعة الطلبات الواردة وتسريع معالجتها وريح الوقت وتسهيل الإجراءات المتعلقة خاصّة بالتوريد والتصدير.

■ تقديرات المؤشر 4.1.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
26	25	24	22	21	عدد	عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

على ضوء ما تمّ إنجازه سنة 2022 بتطوير خدمة "مطلب الصلح الإلكتروني"، يعتزم استكمال "خدمة آراء وقرارات التصنيف التعريفي" وإضافة خدمة على موقع الواب كل سنة مع المحافظة على القيم المنشودة لسنوات 2024 و2025 وتحديد عدد جملي "26 خدمة" بالنسبة لسنة 2026.

الهدف 2.1: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة:

يتعلق هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي " تعزيز مكافحة التهرب والغش التجاري" حيث ترتبط ظاهرة التهرب بعنصر الحدود الفاصلة بين البلدان أو المجموعات الاقتصادية التي شهدت أشكاله ومجالاته اتساعا كبيرا يضاهي تطور المبادلات التجارية على الصعيد العالمي، ليشمل علاوة على تهريب السلع عبر مسالك موازية أو رسمية، تبييض الأموال، وكذلك "قرصنة" المنتجات الفكرية والأدبية والثقافية.

ويعتبر التهرب من مكبات نمو الاقتصاد التونسي حيث يتسبب في نقص في موارد خزينة الدولة كما يشكّل عائقا أمام الاستثمار ويخلّ بقواعد المنافسة بالنسبة للصناعيين والتجار الذين ينشطون في أطر قانونية ومنظمة ويساهم في تنامي ظاهرة التشغيل الهش.

ولهذه الاعتبارات جعلت الديوانة من مقاومة التهرب والغش هدفا إستراتيجيا، وعملت للعرض على تطوير أساليب وآليات العمل ومزيد دعمها إلى جانب القيام بجملة من الإصلاحات التشريعية وعدد من الأنشطة أهمّها مضمّنة بالجدول المتعلق بالأنشطة ودعائم الأنشطة بالصفحات 35-39 من هذه الوثيقة على غرار تحديد خارطة منابع التهرب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) وإحداث وتنظيم نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهرب الحدودية وتعميق الأبحاث على المستوى الديواني والجبائي والتجاري في أهم عمليات التهرب المحبّطة...

وتم في هذا الإطار ضبط 3 مؤشرات لقيس مدى تحقيق الهدف وهي كالتالي:

المؤشر 1.2.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري:

يمكن هذا المؤشر من متابعة عدد المحاضر المحررة في مجال مكافحة الغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية .

يمكن هذا المؤشر من المساهمة في تحقيق الهدف من خلال احتساب عدد المحاضر المرتبطة بالغش التجاري وخاصة من خلال متابعة وتقييم وتحليل البيانات المتعلقة بالمحاضر وتصنيفها حسب نوعية المخالفة والتي تتمثل خاصة في التصريح المغلوط في قيمة البضاعة أو منشأ البضاعة أو تصنيف البضاعة وذلك قصد وضع الآليات وأخذ التدابير اللازمة لمعالجتها والحدّ منها.

■ تقديرات المؤشر 1.2.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		2023	تقديرات		
		2022	2024		2025	2026	
عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري	عدد	77485	126413	87352	92747	98478	

يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر. واستنادا إلى معدل نسبة التطور المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية (6.18%)، وأخذا بعين الإعتبار القيمة المتوقع تحقيقها في سنة 2023 والمقدرة بـ 82270 محضرا، فقد تمّ ضبط التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 وتحديد 98478 محضر بالنسبة لسنة 2026.

المؤشر 2.2.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب:

يمكن هذا المؤشر من تعزيز مجهودات البرنامج في مكافحة التهريب من خلال توفير الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمة مصالح المراقبة عبر متابعة عدد المحاضر المحررة بالنسبة للبضائع التي تمّ مسكها أو إدخالها للبلاد التونسية بطرق غير مشروعة كالتوريد دون إعلام والتي لم تقدّم في شأنها وثائق أو فواتير يكون الغرض منها التهريب من دفع المعاليم والأداءات الديوانية.

كما يمكن هذا المؤشر من قياس الجهود المبذولة من طرف وحدات وفرق الحرس الديواني والمكاتب الديوانية في تحقيق هدف مكافحة التهريب وتبييض الأموال من خلال الحرص على حماية المجتمع والسوق المحلية من الإستيراد والإتجار بالبضائع الممنوعة أو المحظورة وحماية الصناعة الوطنية وإرساء مبادئ المنافسة العادلة وحماية حقوق الملكية الفكرية من خلال منع الإتجار في البضائع المقلدة والتي تضر المجتمع وتعود بالأثر السلبي على المواطنين.

■ تقديرات المؤشر 2.2.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
36067	31831	28092	24221	21881	عدد	عدد المحاضر للحدّ من التهريب

يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر، وبالإستناد إلى معدّل نسبة التطوّر المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية والتي حدّدت بـ 13.31%، واعتبارا لما هو متوقع لسنة 2023 والمقدر بـ 24793 محضرا، فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنتي 2024 و 2025 وتحديد 36067 محضر تهريب بالنسبة لسنة 2026.

المؤشر 3.2.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية:

يمكن هذا المؤشر من متابعة تحسين نسبة إنتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي بما يساهم في تحقيق مردودية أفضل في مقاومة التهريب والتجارة الموازية وذلك من خلال تأمين وحراسة نقاط تقاطع مسالك التهريب البرية والبحرية التي تمّ تحديدها إستنادا على خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية التي تمّ وضعها.

■ تقديرات المؤشر 3.2.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
83	81	79	75	74	نسبة جمالية	نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة

بالإعتماد على نسبة التطور لعدد الدوريات خلال السنوات المنقضية (3.6% بالنسبة لسنة 2020 و 5.7 % سنة 2021 و 0.12 % سنة 2022)، فقد تمّ تحديد القيم المنشودة للسنوات 2024 و 2025 و 2026 بمعدل نسبة تطور تقدر بـ 3.14% كما هو مبين بالجدول أعلاه، أخذا بعين الإعتبار القيمة المتوقعة تحقيقها خلال سنة 2023 والمقدرة بـ 76%.

الهدف.3.1: تحسين التصرف في المحجوز:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي للبرنامج والمتعلق بـ"تحسين المداخل الديوانية" حيث أسفرت مجهودات مصالح الديوانة في مجال مكافحة التهريب والغش التجاري عن حجز كميات هامة للبضائع ووسائل النقل مما أدى إلى تراكم البضائع داخل مستودعات الحجز.

ولتلافي ذلك جعلت الإدارة العامة للديوانة من بين أولوياتها تحسين التصرف في المحجوز وذلك قصد التخفيض في كلفة ونفقات التصرف وتحسين وترفيه عائدات الخزينة بالإضافة إلى حماية المستهلك وحسن التصرف في الفضاءات والمخازن المعدة لإيداع المحجوز ودعم المنظمات والجمعيات الخيرية ذات الطابع الاجتماعي.

وقصد بلوغ الهدف المنشود يعمل البرنامج على تنفيذ جملة من الأنشطة مضمنة بجدول الأنشطة ودعائم الأنشطة بالصفحات الموالية لهذه الوثيقة (صفحات من 35 إلى 39) نذكر منها إحداث خلية مركزية لتنسيق وتنظيم عمليات البيع وإعداد دليل إجراءات للتصرف في المحجوزات من المعادن الثمينة والعملية الصعبة وغيرها من المحجوزات.

وقد تم في هذا الإطار ضبط 3 مؤشرات لقيس مدى تحقيق الهدف وهي كالتالي:

المؤشر 1.3.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني:

يبين هذا المؤشر عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة بما يمكن من المساهمة في تمويل خزينة الدولة و يندرج بالتالي ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بتحسين المداخل الديوانية. ومن بين أهم المؤشرات التي تمكن من قياس هدف تحسين التصرف في المحجوز، هو عدد عمليات البيع بالمزاد العلني للبضائع المحجوزة والتي تم إيداعها لدى قباض الديوانة.

ويمكن الترفيع في البيوعات بالمزاد العلني من تحسين التصرف في المحجوز من خلال تحسين التصرف في الفضاءات المعدة للتخزين والمحافظة على قيمة البضائع القابلة للبيع وتجنب إنخفاض قيمتها التسويقية وإتلافها مما يمكن من ضمان عائدات أكبر للخزينة.

■ تقديرات المؤشر 1.3.1

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات		تقديرات		
		2022	2023	2024	2025	2026
عدد البيوعات بالمزاد العلني	عدد	1440	1250	1832	2067	2332

يمكن هذا المؤشر من إحتساب عدد البيوعات بالمزاد العلني في السنة حسب المعطيات المجمعة بمكتب الإيداع والحجز، وبالإستناد إلى معدّل نسبة التطور المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية البالغة 12.80%، واعتبارا لما هو متوقع تحقيقه سنة 2023، فقد تمّ ضبط التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 وتحديد 2332 عملية بيع بالنسبة لسنة 2026.

المؤشر 2.3.1: عدد الإحالات:

يبين هذا المؤشر عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة. ويساهم هذا المؤشر في تحقيق هدف تحسين التصرف في المحجوز من خلال إحالة البضائع القابلة للإحالة إلى المنظمات والجمعيات الخيرية وتحسين التصرف في فضاءات التخزين وتجذب تكسّس البضائع وتدهور قيمتها.

■ تقديرات المؤشر 2.3.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
850	800	750	700	602	عدد	عدد الإحالات

يحتسب هذا المؤشر عدد الإحالات التي تمّ القيام بها لفائدة الجمعيات أو المنظمات الخيرية أو الاجتماعية وذلك حسب المعطيات المجمعة بمكتب الإيداع والحجز بالنسبة للبضائع التي تستجيب للشروط والمواصفات الصحية والتي تمّ التسريع في إجراءات استصفائها لفائدة الإدارة العامة للديوانة وذلك بالتنسيق مع المصالح القضائية المختصة.

واعتمادا على ما تمّ إنجازه سنة 2022 (602 عملية إحالة) وما يتوقع تحقيقه سنة 2023، تمّ ضبط القيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 مع تحديد 850 عملية إحالة لسنة 2026.

المؤشر 3.3.1: عدد محاضر الإتلاف:

يقيس هذا المؤشر عدد عمليات الإتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة، وهو ما يساهم في تحسين التصرف في المحجوز من خلال التقليل في تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن.

■ تقديرات المؤشر 3.3.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
265	240	217	160	179	عدد	عدد محاضر الإلتلاف

يتمّ احتساب هذا المؤشر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإلتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).

وفي ظل الصعوبات المعترضة للحصول على التراخيص اللازمة للإلتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...)، وإستنادا إلى معدّل نسبة التطور المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية والبالغة 10.24%، وباعتبار ما يتوقع تحقيقه سنة 2023 والمقدر بـ197 عملية إلتلاف، فقد تمّ ضبط التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 وتحديد 265 عملية إلتلاف بالنسبة لسنة 2026.

الهدف 4.1: تحسين المقاييس الديوانية:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي المتعلق بتحسين المداخل الديوانية، وقد تم تغيير تسمية الهدف من "تحسين إستخلاص الديون" إلى "تحسين المقاييس الديوانية"، وذلك نظرا لأهمية المهمة الجبائية الموكولة لبرنامج الديوانة والتي تتمثل في التحصيل العادل للأداءات والمعالم عند التوريد والتصدير، من خلال مزيد التحقق من دقة العناصر المصرح بها علاوة على متابعة التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها، بالإضافة إلى إستخلاص الديون المثقلة والحرص على جعلها مصدر مداخل إضافية لخزينة الدولة.

وفي هذا الإطار يحرص البرنامج على تنفيذ جملة من الأنشطة تجدون تفصيلها بالجدول المتعلق بالأنشطة ودعائم الأنشطة المضمن بالصفحات الموالية (ص 36 إلى ص 39) من هذه الوثيقة نذكر منها خاصة برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق وكذلك إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الإستخلاص يتضمن الإجتماعات الدورية، عقود الأهداف مع القباض، إستراتيجية الإستخلاص السنوي مع متابعة تنفيذه، إعداد أدلة إجراءات للتثقيف والطرح...

المؤشر 1.4.1: نسبة تطور إستخلاص الديون المثقلة:

يمكنّ هذا المؤشر من متابعة تطور استخلاص الديون المثقلة حيث تحرص الإدارة العامة للديوانة على وضع الآليات الضرورية على غرار الإجراءات الجبرية ومتابعة تطور نسبة الإستخلاص، وتنظيمها

على كل المستويات المركزية والجهوية وإرساء آليات للمتابعة والتقييم المتواصل والإشراف والمساندة. وهو ما سيساهم في تحسين المقابيض الديوانية الجمالية وضمان عائدات هامة لخزينة الدولة .

■ تقديرات المؤشر 1.4.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
% 12.56	12.56%	%12.56	%12.56	%18	نسبة	نسبة تطور إستخلاص الديون المثقلة

شهد استخلاص الديون المثقلة تطورا هاما في السنوات الأخيرة وخاصة في سنة 2022 بنسبة ارتفاع تقدر بـ 18% بالمقارنة مع سنة 2021 حيث مرت المبالغ المستخلصة من 22,930 م د في سنة 2021 إلى 27.022 م د في سنة 2022 وذلك دون إعتبار قيمة الديون المستخلصة من قبل اللجنة المركزية والتي تقدر بـ 40,177 مليون دينار.

وبالإستناد إلى معدل نسبة التطور المسجلة خلال السنوات الخمس المنقضية والبالغة 12.56% فقد تم ضبط التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنوات 2024 و2025 و2026 وتحديد نسبة تطور سنوية تقدر بـ 12.56%.

المؤشر 2.4.1: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها:

يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح واستخلاص المعاليم والأداءات الديوانية وذلك بمتابعة عدد التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات بشأنها مقارنة بجملة التصاريح.

لوحظ خلال السنوات الفارطة عدد هام من عمليات التوريد المصرح بها والتي إستوفت جميع مراحل الرقابة الديوانية دون أن يقوم المصرح برفع البضاعة الموردة وإستخلاص المعاليم والأداءات الديوانية في الأجال القانونية مما يؤثر على المقابيض الجمالية المتأتية من التصاريح الديوانية. ولهذا الغرض حرصت الإدارة العامة للديوانة على وضع مؤشر لعدد تصاريح التوريد التي لم يتم دفع الأداءات بشأنها بهدف متابعتها والحد منها وإلزام الموردين على الخلاص مما سيساهم في إرتفاع القيمة الجمالية للمقابيض الديوانية وتحقيق الهدف المرجو.

■ تقديرات المؤشر 2.4.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
0.09	0.11	0.13	0.30	0.17	نسبة	نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

على ضوء ما تمّ تحقيقه في سنة 2022 وما يتوقع تحقيقه سنة 2023 والمقدر بـ 0.15%، تمّ ضبط القيم المنشودة لسنتي 2024 و2025، مع تحديد نسبة 0.09% لسنة 2026.

المؤشر 3.4.1: القيمة الجمالية للمقايض الديوانية:

تضطلع الإدارة العامّة للديوانة بدور هام في تعبئة موارد الميزانية من خلال استخلاص المقايض الديوانية سواء المتأتية من المعاليم والأداءات الديوانية المستخلصة والمتعلقة بعمليات التوريد والتصدير بما في ذلك الخطايا والمعاليم الإضافية، أو المتأتية من إستخلاص الديون المثقلة، علاوة على عائدات بيوعات المحجوزات.

ونظرا لل صعوبات على مستوى المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، فقد ارتأت الإدارة العامة للديوانة وضع مؤشر للقيمة الجمالية للمقايض الديوانية المستخلصة لمتابعة نسبة تطورها وإتخاذ الإجراءات الضرورية لتحسينها بما يضمن الترفيع في نسبة مساهمتها في تعبئة موارد الدولة.

يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص المقايض الديوانية سواء المتأتية من المعاليم والأداءات الديوانية المستخلصة والمتعلقة بعمليات التوريد والتصدير بما في ذلك الخطايا والمعاليم الإضافية، أو المتأتية من إستخلاص الديون المثقلة، علاوة على عائدات البيوعات بالمزاد العلني.

■ تقديرات المؤشر 3.4.1:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
13105	12361	11659	13125	10373.02	مليون دينار	القيمة الجمالية للمقايض الديوانية

وإستنادا إلى نسب التطور التي تمّ تحقيقها في الخمس سنوات الأخيرة، وأخذا بعين الإعتبار نسبة التطور المحققة خلال السداسية الأولى لسنة 2023 والمقدّرة بـ 0.48% فقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2025، 2024 و2026 بإعتماد معدّل نسبة تطوّر سنوية تقدر بـ 6.02%.

الهدف 5.1: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال:

يتعلّق هذا الهدف بالمحور الإستراتيجي " إدماج مقاربة النوع الاجتماعي". ويعدّ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من بين العوامل الهامة التي تمكّن من تحقيق أهداف البرنامج من خلال خلق مناخ عمل جيد وتكريس روح العمل الجماعي من خلال التكامل والإنسجام بين الجنسين لبلوغ الأهداف المحددة والمرجوة.

ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف تمّ ضبط مؤشرين إثنين:

المؤشر 1.5.1: حصة النساء من التكوين المستمر:

يمكنّ هذا المؤشر من إحتساب نسبة النساء اللاتي تلقين تكوينا مستمرا خلال السنة بالمقارنة مع العدد الجملي للعديد الذين تلقوا تكوينا. ويعدّ هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة التي تكرّس مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على إعتبار أهمية التكوين المستمر في المجال الديواني كعنصر أساسي للإرتقاء وتنمية القدرات ومنح فرص أكبر لتولي خطط وظيفية في المستقبل.

■ تقديرات المؤشر 1.5.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
19%	18%	17%	16%	14%	نسبة	حصة النساء من التكوين المستمر

تمّ بالإستناد لما تم إنجازه خلال سنة 2022 والذي بلغت فيه نسبة مشاركة النساء في التكوين 14%، المحافظة على القيم المنشودة لسنوات 2024، و2025 مع تحديد نسبة 19% بالنسبة لسنة 2026. هذا مع العلم أن عدد النساء بسلك الديوانة قد بلغ 993 في موفى شهر جوان 2023 وهو ما يمثّل نسبة 14.43% من العديد الجملي للديوانة الذي بلغ 6880 في نفس الفترة.

المؤشر 2.5.1 : نسبة النساء بمواقع صنع القرار:

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع صنع القرار بخطة قيادية (مدير أو رئيس مكتب). وتبرز أهمية هذا المؤشر في إعطائه صورة حقيقية لمجهودات إدارة الديوانة قصد التركيز لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة من خلال تشريكها الفعلي في التوجهات العامة وإعطائها الصلاحيات الكافية للإدارة والتصرف والمساهمة في أخذ القرار وضبط وتحقيق الأهداف الإستراتيجية.

تقديرات المؤشر 2.5.1

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
%18	17%	%15	%13	%11	نسبة	نسبة النساء بمواقع صنع القرار

يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد النساء اللاتي تم تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية صلب الإدارات المركزية والجهوية. وقد تم تحديد القيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 بزيادة نسبة 2% لتبلغ 18% في موفى 2026.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف 1.1: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع:	المؤشر 1.1.1: معدل التسريح الديواني للبضائع	0.35	نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد 5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية	4165 12240	- استعمال الطريقة المعتمدة من طرف المنظمة العالمية للديوانة في احتساب الأجال والتي تمكن من تحديد الصعوبات والعراقيل على مستوى كامل السلسلة اللوجستية بهدف معالجتها مما يساهم في تقليص أجال تسريح ومكوث البضائع بالموانئ. - تركيز تطبيق إعلامية بمنظومة SINDA تمكن من تركيز إنذار آلي يقوم على تنبيه رئيس المكتب أو من ينوبه في صورة تجاوزت مدة معالجة التسريح الديواني من قبل الضابط المصفي الأجال العادية والمحددة مسبقا (Timeur) قصد التدخل لحل الإشكاليات المعترضة

<p>والتسريع في التصاريح الديوانية موضوع التأخير.</p>					
<p>- تعزيز خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد بالموارد البشرية الضرورية والتي ستمكّن من تحسين مردوديتها. -التنسيق المتواصل بين خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد ومختلف المكاتب الجهوية (مكاتب الإلحاق) والإدارات المركزية قصد تذليل الإشكاليات والصعوبات التي تتعرض لها الشركات المنتفعة بهذه الصفة. - دعوة المؤسسات المصدرة كليا التي تستجيب للشروط الواجب توفرها إلى تقديم طلب قصد الانتفاع بصفة المتعامل الإقتصادي المعتمد وذلك بهدف تعميم هذه الصفة على هذا النوع من الشركات من خلال تنظيم حملات تحسيسية. - إبرام إتفاقيات الاعتراف المتبادل مع البلدان الأخرى للشركات المنتفعة بهذه الصفة ممّا سيمكن من الرفع في القدرة التنافسية للمؤسسات التونسية. - إجراء دورات تكوينية حول استعمال التطبيقات الإعلامية الجديدة الخاصة بالمتعامل الإقتصادي المعتمد.</p>	<p>529777</p>	<p>نشاط عدد 1: تعصير ومساندة المصالح العملياتية للديوانة نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد 5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية</p>	<p>195</p>	<p>المؤشر 2.1.1: عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين</p>	
<p>- الشروع في إنجاز مشروع اقتناء وتركيز ووضع حيز الاستغلال للنظام المعلوماتي الجديد للديوانة - وضع حيز الاستغلال للتطبيق الإعلامية المتعلقة بشهادة المراقبة الفنية - وضع حيز الاستغلال لمشروع الدفع الإلكتروني عبر الأجهزة المطرفية TPE والخزينة المندمجة - إنجاز تطبيق خاصة "بوصل الخروج" على مستوى مخازن ومساحات التسريح الديواني -تألية إجراءات منح ومتابعة صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد.</p>		<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد 5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية</p>	<p>77</p>	<p>المؤشر 3.1.1: نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني</p>	
<p>- تحيين الحاجيات المحتملة للخدمات على الخط - تحيين ومتابعة البيانات والمعطيات المدرجة بموقع الواب بصفة دورية. - تدعيم سياسة التواصل والإتصال من خلال تعزيز خلية الإتصال بالموارد البشرية الضرورية للردّ على تساؤلات ومشاكل المواطنين والمتعاملين الإقتصاديين الواردة على موقع الواب في أحسن الأجال.</p>		<p>نشاط عدد 5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية</p>	<p>24</p>	<p>المؤشر 4.1.1: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني</p>	

<p>- تدعيم العديد في المكاتب الحدودية وخاصة التي تقوم بمعالجة عدد كبير من التصاريح الديوانية مثل المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء والمكتب الحدودي لمخازن ومساحات التسريح الديواني والمكتب الحدودي بسوسة. -الإستغلال الحيني لبرمجية تسجيل المحاضر الديوانية مما سيساهم في المتابعة الحينية للمحاضر.</p>	16507	<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد4: مقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية</p>	87352	<p>المؤشر 1.2.1: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري</p>	<p>الهدف 2.1 مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة</p>
<p>- تحديد خارطة منابع التهريب والتجارة الموازية (نقاط العبور الحدودية، المسالك المتبعة، التخزين، التوزيع...) مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل الخارجية (الإقتصادية والإجتماعية...).</p> <p>- إرساء قاعدة بيانات التهريب والتجارة الموازية</p> <p>- إحداث وتنظيم نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية.</p> <p>-الإنخراط في المنظومات الدولية المتعلقة بمكافحة التهريب والإرهاب المدارة من قبل المنظمة العالمية للديوانة(AIRCOP)، GLOBAL (CCP،SHIEL، الخ)</p> <p>- منع عمليات العبور البري بالنسبة لبعض البضائع الحساسة والمغذية للتهريب والتجارة الموازية.</p> <p>- إجراء دورات تكوينية مستمرة مشتركة في مجالات الإستعلام، المراقبة المرورية والتدخل، مكافحة التهريب، الجرائم المالية والجرائم المنظمة.</p>		<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات</p> <p>نشاط عدد4: مقاومة التهريب والتجارة الغير مشروعة والأمن والسلامة والحراسة الديوانية</p>	28092	<p>المؤشر 2.2.1: عدد المحاضر للحدّ من التهريب</p>	
			79%	<p>المؤشر 3.2.1: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة</p>	
<p>- إعداد مشروع أمر يتعلق بشروط وإجراءات بيع البضائع الموضوعة قيد الإيداع لدى مصالح الديوانة والتقويت في البضائع المتخلى عنها لفائدة إدارة الديوانة وفي الأشياء المصادرة بموجب حكم بات أو الأشياء المتنازل عنها بمقتضى صلح مصادق عليه.</p> <p>- إحداث خلية مركزية لتنسيق وتنظيم عمليات البيع.</p> <p>-إعداد دليل إجراءات للتصرف في المحجوزات من المعادن الثمينة والعملية الصعبة وغيرها من المحجوزات</p>		<p>نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية</p>	1832	<p>المؤشر 1.3.1: عدد البيوعات بالمزاد العلني</p>	<p>الهدف 3.1 تحسين التصرف في المحجوز:</p>
			750	<p>المؤشر 2.3.1: عدد الإحالات</p>	
			217	<p>المؤشر 3.3.1: عدد محاضر الإتلاف</p>	
<p>- إعداد البرنامج السنوي لكل إدارة جهوية فيما يخص الإستخلاص ويتضمن، الإجتماعات الدورية، عقود الأهداف مع القباض، إستراتيجية الإستخلاص السنوي مع متابعة تنفيذها.</p>		<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي</p>	12.56 %	<p>المؤشر 1.4.1: نسبة تطور إستخلاص الديون المثقلة</p>	<p>الهدف 4.1 تحسين المقايض الديوانية</p>

<p>- تكثيف متابعة قباض الديوانة لإستخلاص الديون المثقلة والحرص على عدم ضياعها بالتقادم (تنسيق ومتابعة).</p> <p>-إستهداف الديون حسب قيمتها باللجوء إلى منظومة صادق ورفيق.</p> <p>- برنامج لربط قباض الديوانة بمنظومة صادق ورفيق.</p> <p>- التراسل الإلكتروني بين إدارة الإستخلاص وكافة القباض عن طريق المنظومة الإلكترونية FTP.</p> <p>- تدعيم القباضات بإعادة توزيع الأعوان.</p> <p>- اللجوء إلى عدول الخزينة للقيام بتبليغ وتنفيذ أعمال التتبع بغاية استخلاص الديون المثقلة في إطار البرنامج التشاركي مع مصالح الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والإستخلاص.</p> <p>- دراسة إمكانية إحداث منظومة إعلامية لمتابعة استخلاص الديون المثقلة.</p>		<p>والأمني وتعبئة الموارد الديوانية</p>			
<p>- متابعة قائمة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يتم إستخلاص الأداءات المستوجبة ومتابعة تسويتها مع كافة القباض.</p>		<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية</p>	<p>0.13%</p>	<p>المؤشر 2.4.1:نسبة التصاريح موضوع الأذن بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها</p>	
<p>- متابعة وتقييم المقاييس المستخلصة الجمالية بصفة شهرية</p> <p>- متابعة و تقييم المقاييس المستخلصة لكل إدارة جهوية وبكل مكتب بصفة شهرية</p> <p>- تحليل الفوارق بين المقاييس المستخلصة والمقاييس المستهدفة بعقود الأهداف بالنسبة لكل إدارة جهوية</p> <p>- متابعة التصاريح التي صدر في شأنها إذن بالرفع ولم يقع إستخلاص الأداءات المعاليم المستوجبة من طرف المتعاملين الإقتصاديين وحث رؤساء المكاتب على إستخلاصها</p> <p>- متابعة وتقييم الخطايا المرفوعة والمعاليم الإضافية المستخلصة</p> <p>- متابعة التصاريح المنضوية تحت الأنظمة التوقيفية (SE,SA) بالنسبة لكل مكتب وحث رؤساء المكاتب على تسويتها</p>		<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات نشاط عدد5: الدعم الإقتصادي والأمني وتعبئة الموارد الديوانية</p>	<p>11659</p>	<p>المؤشر: 3.4.1القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية</p>	

<p>متابعة وتقييم قباض الديوانة فيما يتعلق بمحصول البيوعات بصفة شهرية</p> <p>- متابعة وتقييم قباض الديوانة فيما يتعلق بالديون المثقلة بصفة شهرية</p> <p>- رقمنة الملفات المتعلقة بالنزاعات الديوانية</p> <p>- متابعة وتقييم تسوية مطالب الصلح الإلكترونية</p> <p>- متابعة تنفيذ عروض الصلح الصادرة</p> <p>- متابعة وتقييم القضايا الديوانية المنشورة سواء على المستوى المركزي (إدارة النزاعات والتتبعات) أو على المستوى الجهوي (الإدارات الجهوية)</p> <p>- إستكمال رقمنة المحضر الإلكتروني و ربطه بمنظومة مطلب الصلح الإلكتروني</p>					
<p>- تدعيم نسبة مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية في مختلف الإختصاصات.</p>		<p>نشاط عدد 2: تنمية القدرات</p>	<p>17%</p>	<p>المؤشر 1.5.1 حصة النساء من التكوين المستمر</p>	<p>الهدف 5.1: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال</p>
		<p>نشاط عدد 1: تعصير ومساندة المصالح العملياتية للديوانة</p>	<p>15%</p>	<p>المؤشر 2.5.1: نسبة النساء بمواقع صنع القرار</p>	

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية هما فاعلان عموميان ملحقان للبرنامج عدد 9 "القيادة والمساندة" يتدخلان في إطار أداء برنامج الديوانة من خلال مساهمتهما في تأمين تبادل البيانات المتصلة بعمليات التجارة الدولية لتحقيق هدف "تسهيل عمليات التسريح الديواني" من خلال مؤشر الأداء "نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني".

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

قدرت ميزانية برنامج الديوانة لسنة 2024 بما قدره 567 796 ألف دينار مقابل 487 027 ألف دينار سنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ17%.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2024	ق م	انجازات	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)	2-	(1) 2023	2022	
25%	88 765	449 130	360365	367114	نفقات التأجير
20%	7 795	47000	39205	36258	نفقات التسيير
1%	29	4566	4537	2640	نفقات التدخلات
-19%	-15 820	67100	82920	19400	نفقات الاستثمار
-	-	-	-	-	نفقات العمليات المالية
17%	80 769	567 796	487027	425412	المجموع

نفقات التأجير:

تم تقدير إرتفاع لإعتمادات قسم التأجير بنسبة 25 % مقارنة بالإعتمادات المرسمة لسنة 2023 ويعود ذلك أساسا لـ:

- تسوية عملة الحضائر (27 عامل)
- الإنعكاس المالي للتنقل الوظيفي بعنوان سنة 2023 (4 متصرف في الوثائق والأرشيف)
- الإنعكاس المالي لتفعيل برنامج الإنتدابات المرخص فيها بقانون المالية لسنة 2022 وسنة 2023 والغير منجزة والمتمثلة في: 10 ملازم أول للديوانة و200 عريف
- الزيادة العامة في الأجور القسط الثاني من الزيادة التي تم إقرارها
- الإنعكاس المالي للترقيات في الرتب تبعا للأمر الرئاسي المتعلق بالأحكام إستثنائية للترقية بإختبار بعنوان سنتي 2021 و2022 والأمر الحكومي المتعلق بالتنفيذ في سنوات الأقدمية للمتحصلين على شهادات علمية تفوق المستوى العلمي لرتب إنتدابهم.

نفقات التسيير:

قدر ارتفاع إعمادات التسيير الخاصة بالبرنامج لسنة 2024 بنسبة 20% ويعود ذلك أساسا لرصد إعمادات بعنوان تسديد متخلدات تجاه شركة النقل البري (مبلغ 2,4 م د) وتجاه وزارة الدفاع الوطني (3 م د) ورصد إعمادات بعنوان الصفقة بالتفاوض المباشر المزمع إبرامها مع شركة إتصالات تونس بعنوان تراسل المعطيات بحوالي مبلغ 2,2 م د.

نفقات التدخلات:

خصصت الإعمادات المرسمة بميزانية البرنامج لسنة 2024 أساسا لتسديد مساهمة الدولة التونسية في المنظمات ذات الصبغة الخصوصية .

نفقات الاستثمار:

تم تقدير ارتفاع إعمادات التعهد بنسبة 54% ويعود ذلك أساسا لبرمجة إقتناء أجهزة سكانار بحوالي مبلغ 33 م د حيث سيتم اقتناء 08 أجهزة كشف بالأشعة: 02 جهاز كشف بالأشعة قار و06 أجهزة كشف بالأشعة متنقل سيقع تركيزها بالمعابر الحدودية بقلعة سنان وبوشبكة وغار الدماء الجليل وحيدرة وتمغزة. هذا إلى جانب تعويض الأجهزة القديمة بالمعابر حدودية أخرى على غرار ميناء رادس التجاري. كما تم رصد إعمادات بعنوان إقتناء معدات للنظام المعلوماتي سندا بمبلغ 6 م د والترفيغ في الإعمادات المخصصة لبرنامج إكساء الأعوان الخاضعين للزي الموحد ليصبح بحوالي مبلغ 23 م د.

كما إنخفضت إعمادات الدفع بنسبة 19% وذلك لعدم برمجة إعمادات الدفع الخاصة بإقتناء وتركيز ووضع حيز الإستغلال لمنظومة معلوماتية للديوانة الممول عن طريق قرض من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير في إطار البرنامج الثالث لتنمية الصادرات وذلك إثر إنتقال الإقتناء المذكور إلى برنامج GOV tech الممول عن طريق قرض من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي ينضوي ضمن وزارة التكنولوجيا والإتصال وذلك لإنهاء مدة القرض بالنسبة للبرنامج الثالث لتنمية الصادرات. في المقابل تم رصد إعمادات دفع بحوالي مبلغ 60 م د وذلك بعنوان مشاريع وإقتناءات بصدد الإنجاز شهدت تعطل في التنفيذ على غرار إقتناء وسائل نقل وإقتناء أجهزة سكانار وهدم وبناء مقر الإدارة الجهوية للديوانة بصفاقس. كما تمت برمجة إعمادات دفع بعنوان أشغال تهيئة لفضاء المدرسة الوطنية للديوانة وإقتناء أجهزة السكانار والزي الموحد.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
482 433	459 460	449 130	360 365	114 367	نفقات التأجير
49862	48410	47000	39 205	258 36	نفقات التسيير
4582	4574	4566	4 537	2 640	نفقات التدخلات
71 695	69 716	67100	82 920	19 400	نفقات الاستثمار
-	-	-	-	-	نفقات العمليات المالية
608 572	582 160	567796	487027	412425	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
609772	583360	568 996	488027	413425	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

برنامج الجباية

رئيسة البرنامج : السيدة فتيحة الغربي

تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج : بداية من 6 جانفي 2022

1-تقديم البرنامج:

1.1 تقديم الاستراتيجية:

تتمثل غاية برنامج الجباية أساسا في تعبئة موارد الخزينة من خلال تأمين أعمال المراقبة والنزاع الجبائي مع الحرص على حسن تطبيق النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بقاعدة الأداءات والمعاليم والضرائب والإتاوات وغيرها من الموارد الجبائية المنصوص عليها بالتشريع الجبائي الجاري به العمل، وكذلك العمل على تيسير وتبسيط إجراءات القيام بالواجبات الجبائية وتحسين جودة إسداء الخدمات للمطالبين بالأداء من خلال نشر المعلومة الجبائية ومعالجة الإشكاليات المتعلقة بتطبيق التشريع الجبائي والسهر على تحسين جودة الاستقبال وتقليص آجال معالجة المطالب والعرائض.

وينتفع برنامج الجباية بمساعدات فنية وتمويل مشاريع في إطار اتفاقيات وبرامج شراكة بين وزارة المالية وهيكل دولية من بينها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية.

وتتلخص محاور المساعدة الفنية في:

- مكافحة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح،

- مكافحة الجرائم الضريبية والمالية،

- تنفيذ التدابير الضريبية التي تهدف إلى تشجيع إضفاء الطابع الرسمي على الشركات والعاملين

لحسابهم الخاص والموظفين،

- الاستخدام الفعال لأدوات تبادل المعلومات الدولي للأغراض الجبائية وتنفيذ معيار التبادل الآلي

للمعلومات المتعلقة بالحسابات المالية،

- تصميم وتنفيذ برنامج الامتثال الضريبي،

- تعزيز تحليل السياسة الجبائية ،

- التصرف في المخاطر الجبائية واستغلال المعلومات.

ويسعى برنامج الجباية إلى الإيفاء بتعهدات مضمنة باتفاقيات مبرمة مع هيكل وطنية ومنظمات دولية تهدف لإثراء قاعدة المعلومات والمعطيات ذات الصبغة الجبائية من خلال تبادل المعلومات بصفة آلية أو عند الطلب على غرار:

- هياكل وطنية: الإدارة العامة للديوانة والسجل الوطني للمؤسسات والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ولجنة التحليل المالية وبورصة الأوراق المالية والوكالة الفنية للنقل البري ...

- منظمات دولية: الملتقى الدولي لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والولايات المتحدة الأمريكية (معاهدة FATCA) ...

كما يعتمد برنامج الجباية على منظومة تطوير كفاءات عصرية من خلال برامج تكوينية موجهة حضوريا وعن بعد، تمكّن من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي للتكوين ومع بعض المنظمات الدولية فيما يخص التعاون الدولي في مجال التكوين على غرار الإدارة العامة للمالية العمومية بفرنسا ومركز اللقاءات والدراسات لمسيّري الإدارات الجبائية وصندوق النقد الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية وخاصة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

ويرتكز برنامج الجباية على موارد بشرية ذات كفاءة عالية ونسبة تأطير مرتفعة حيث بلغت نسبة إدارات الصنف 1 مقارنة بالعدد الجملي للأعوان دون اعتبار العملة 46,6%. ورغم ذلك، يبقى من الضروري تعزيز البرنامج بموارد بشرية إضافية لتدارك النقص المسجل على هذا الصعيد بهدف مزيد التحكم في النسيج الجبائي وخاصة على مستوى التغطية بآلية المراجعة الجبائية. كما يتوجّب وضع خطة عمل لمعالجة الفوارق الإحصائية المسجلة بين الجنسين على مستوى سلسلة المسؤوليات حيث بلغت نسبة المسيّرين من النساء 12% من مجموع المسيّرين والحال أن النساء يمثلن 52% من مجموع أعوان برنامج الجباية.

كما يتطلع برنامج الجباية إلى إرساء وتكريس مبادئ الشفافية والحياد والنزاهة في كافة أوجه التصرف الإداري والمالي وكذلك إلى تطوير وسائل وطرق العمل للارتقاء بمصالحه إلى أفضل مستويات الحوكمة وفقا للمعايير والمواصفات الدولية المتعارف عليها الخاصة بإدارة الجباية العصرية.

وبناء على ذلك يتم تركيز العمل على المحاور والأولويات الاستراتيجية التالية:

- مزيد التحكم في النسيج الجبائي ومقاومة التهرب الضريبي من خلال إعادة تنظيم وضبط مشمولات مصالح إدارة الجباية في اتجاه تعصير هياكلها وتنفيذ برنامج الامتثال الضريبي ومقاومة التهرب الجبائي.

- استغلال آلية التعاون الدولي في مجال التكوين لتطوير قدرات الأعوان في دفع المطالبين بالأداء للامتثال الضريبي التلقائي وحصر النظام التقديري في مستحقّيه والعمل على إدماج الناشطين في الاقتصاد الموازي ضمن القطاع المنظم.

- تدعيم سياسة التواصل مع المتعاملين مع إدارة الجباية من خلال تطوير عدد الخدمات المسداة عن بعد وتنويع قنوات الاتصال (الهاتف، البريد الإلكتروني، مواقع واب، تطبيقات إعلامية، مواقع التواصل الاجتماعي...).
- إرساء نظام معلوماتي جديد ومتطور، تتوفر فيه الشروط المستلزمة لتأمين السلامة المعلوماتية ويساهم في حسن التصرف واستغلال قاعدة البيانات والمعطيات ذات الصبغة الجبائية ليساعد على حسن اتخاذ القرار.

وعليه يسعى برنامج الجباية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ✓ تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
- ✓ الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
- ✓ ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها.

2.1- الهياكل المتدخلة :

يضمّ برنامج الجباية هيكلًا وحيدًا هو الإدارة العامة للأداءات. وقد تمّ تنزيل هذا البرنامج إلى برنامج فرعي على المستوى المركزي و32 برنامجًا فرعيًا على المستوى الجهوي.

ويضطلع مركز الإعلامية لوزارة المالية (CIMF) بصفته فاعلاً عمومياً بدور هام في إنجاز تنفيذ استراتيجية البرنامج عن طريق الدعم اللوجستي والفني حيث يقوم بالإشراف على نظام المعلومات والتطبيقات الإعلامية وتطويرها وتحسينها (رفيق، صادق...) كما يعمل على تنفيذ مشاريع إحداث منصات إلكترونية جديدة وذلك تطبيقاً لأحكام التشريع الجبائي الجاري به العمل مثل المنصة الإلكترونية الخاصة بالخصم من المورد وجهاز تسجيل العمليات من طرف المؤسسات التي تسدي خدمات الاستهلاك على عين المكان (Caisses enregistreuses) والفوترة الإلكترونية...

2- أهداف ومؤشرات الأداء :

1-2 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

نظرا إلى أهمية اختيار مؤشرات قياس الأداء لمتابعة مدى بلوغ الأهداف المنشودة، وبناء على النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات السابقة، وفي إطار التحسين المستمر، تمت مراجعة مؤشرات القياس وتعويض البعض منها بمؤشرات جديدة وذلك بهدف إعطاء صورة أوضح للعوامل التي تؤثر في تحقيق الأهداف المحددة.

الهدف 1.2: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق ب"تدعيم سياسة الاتصال والتواصل مع المتعاملين مع إدارة الجباية" وهو ما يمكن من تبسيط عملية القيام بالواجبات الجبائية وحث المطالبين بالأداء على الامتثال التلقائي للقيام بواجباتهم الجبائية من خلال تيسير النفاذ إلى المعلومة الجبائية وتطوير الخدمات الموضوعية على الخط وكذلك تحسين جودة الخدمات المسداة إلى المتعاملين مع الإدارة.

المؤشر.1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

في إطار تقريب الإدارة من المطالب بالأداء، تم منذ سنة 2012، إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد قصد تمكين المتعامل مع الإدارة من الانتفاع بالإرشاد الجبائي بواسطة الهاتف دون حاجة إلى التنقل إلى مقرات المصالح الإدارية. وفي صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين، يتعهد مركز الإرشاد بالاتصال به والإجابة عن سؤاله في أجل أقصاه 48 ساعة.

■ تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
100	100	100	100	99.97	%	المؤشر.1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

بالرغم من تحقيق نسبة إنجاز تفوق 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية يواصل البرنامج المحافظة على متابعة هذا المؤشر نظرا لأهميته البالغة من حيث الحرص على التواصل مع المطالبين بالأداء فيما يتعلق بالإرشاد الجبائي وتقديم المعلومات الدقيقة في إطار الشفافية مع تحديد نسبة 100 % للسنوات 2024-2026.

ويجدر التذكير بأن مركز الإرشاد الجبائي ينتفع حاليا ببرنامج تعصير لوجيستي ومعلوماتي يرمي إلى توسيع مهامه (خدمات متعددة) لغاية تدعيم سبل تواصله مع المطالبين بالأداء كإضافة البريد الإلكتروني وإحداث منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب.

وفي هذا الإطار، يتم خاصة تجديد الخط الهاتفي للمركز وتعويض التقنية القديمة (LS – MPLS) بتقنية الاليف البصرية (Fibre optique) وتطوير تطبيقات جديدة للتصرف في المكالمات الهاتفية إضافة إلى اتخاذ اجراءات أخرى تضمن تفاصيلها بالجدول عدد1 (صفحة 57-60) المتعلقة بالأنشطة ودعائم الأنشطة للبرنامج.

المؤشر 2.1.2 : عدد الخدمات المدرجة بالتطبيقات الإعلامية للتصرف في الشهاد الجبائية:

يندرج هذا المؤشر ضمن متابعة تقدم تنفيذ برنامج إدارة الجبائية الرامي إلى التخلي تدريجيا عن طريقة التصرف اليدوي في مجموعة من الشهاد المسلمة من قبل مصالح الجبائية إلى المتعاملين معها واستبدالها بتطبيق إعلامية تم وضعها للغرض بما يساهم في توحيد نماذج الشهاد المسلمة وتسهيل عملية متابعتها وتخفيف العبء على الأعوان. وقد تم في مرحلة أولى برمجة 35 شهادة بالنسبة للفترة 2018-2022 (تم إنجاز 32 منها إلى غاية موفى سنة 2022 وإتمام البقية 3 شهاد في بداية سنة 2023) وفي مرحلة ثانية برمجة 11 شهادة لسنوات 2024-2026.

تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
5	3	3	4	2	شهادة	المؤشر 2.1.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهاد الجبائية

يمكن هذا المؤشر من متابعة نتائج أعمال إدراج الشهاد بالتطبيق الإعلامية سنويا وفقا لمخطط التنفيذ، وبناءً على الإنجازات المحققة خلال السنوات السابقة تم تقدير عدد الشهاد التي سيتم إدراجها بالتطبيق الإعلامية على مدى سنوات 2024-2026

المؤشر 3.1.2: تحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين:

تم تغيير المؤشر المتعلق بنسبة الرد على مطالب إرجاع فائض الأداء على القيمة المضافة في أجل 30 يوما وتعويضه بمؤشر يتعلق بتحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين وتعود أسباب التخلي عن المؤشر إلى تعدد آجال استرجاع فائض الأداء المنصوص عليها صلب الفصل 32 من مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية حيث نصّ على الآجال القصوى التالية 120 يوما و60 يوما و30 يوما و7 أيام وكذلك صعوبة تحقيق التقديرات المتعلقة بالمؤشر المذكور نظرا لارتباطه بوضعية المالية العمومية إضافة إلى ضعف عدد الأعوان المحققين وتأخر المطالبين بالأداء في إيداع التصاريح التصحيحية الناجمة عن إبرامهم محاضر صلح مع الإدارة.

ويمكن المؤشر الجديد المتعلق بتحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين من تقليص آجال إسداء الخدمة المطلوبة في إطار تحسين العلاقة مع المطالب بالأداء وتفاذي تبعات التأخير في إيقاف الواجبات الجبائية عند التصريح بالتوقف عن النشاط.

تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
10	15	25	-	-	يوم	المؤشر 3.1.2 : تحسين أجل معالجة مطلب تصريح بالتوقف عن النشاط المودع من قبل الأشخاص الطبيعيين

يمكن هذا المؤشر من متابعة تحسن آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين بمكاتب مراقبة الأداءات حيث يبلغ متوسط معدل الاستجابة لتلك المطالب 60 يوما حاليا وهي آجال مرتفعة جدا. وستعمل الإدارة على مدى سنوات 2024-2026 على تقليص هذا الأجل إلى 10 أيام في غضون سنة 2026.

الهدف 2.2: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الإستراتيجي "التحكم في النسيج الجبائي ومقاومة التهرب الضريبي" وهو ما يمكن من تقييم مدى نجاعة مصالح الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الجبائي ودفع المطالبين

بالأداء إلى احترام واجباتهم الجبائية وحثهم على الامتثال التلقائي من خلال خاصة تدعيم إكتشافات حالات ممارسة النشاط دون إيداع التصريح بالوجود لدى إدارة الجباية وتكثيف أعمال المراقبة الميدانية

المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

يمكن المؤشر من تقييم مدى نجاعة تدخلات البرنامج في دفع المطالبين بالأداء إلى تسوية وضعياتهم الجبائية من حيث إيداع التصاريح الجبائية. وتسعى إدارة الجباية إلى تحسين امتثالهم الضريبي التلقائي.

تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
29	28	27	26	21	نقطة	المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

تنطلع الإدارة إلى ترفيع هامش تطوّر نسب إيداع التصاريح الجبائية وذلك بتكثيف تدخلات مصالح المراقبة بمعدل نقطة من سنة إلى أخرى اعتبارا لما تمّ تقديره في سنة 2023.

المؤشر 2.2.2: تطوّر عدد الإكتشافات:

تم تغيير المؤشر المتعلق بتطور عدد محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية وتعويضه بمؤشر يتعلق بتطور عدد الإكتشافات وتعود أسباب التخلي عن المؤشر إلى ضعف مساهمة هذا المؤشر في تحقيق الهدف المتمثل في الحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي حيث لوحظ أنّ عددا كبيرا من محاضر معاينة المخالفات الجبائية الجزائية المنجزة تتعلق بعدم دفع معالم الجولان أو بعدم إيداع تصاريح المؤجر.

ويمكنّ تطور عدد الإكتشافات من الحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي ومقاومة السوق الموازية وتحقيق العدالة الجبائية من خلال تكثيف أعمال المراقبة الميدانية بهدف تحيين جذابية المطالبين بالأداء والتفطن إلى حالات ممارسة النشاط بدون إيداع التصريح بالوجود لدى إدارة الجباية في إطار سياسة مقاومة التهرب الجبائي، حيث يتعلق المؤشر الجديد بحالات اكتشاف أشخاص طبيعيين أو معنويين ينشطون دون إيداع تصريح في الوجود طبقا لأحكام الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
1200	1100	1000	*	*	العدد	المؤشر 2.2.2: تطور عدد الاكتشافات

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطوّر عدد اكتشافات المطالبين بالأداء الناشطين دون إيداع تصاريح في الوجود ودون بالتالي فتح معرّفات جبائية من قبل مكاتب مراقبة الأداءات. وستعمل الإدارة على تكثيف عمليات المسح الجغرافي والتنسيق مع الهياكل الإدارية ذات الصلة (ديوانة، تجارة...) خلال الفترة 2024-2026 قصد تحقيق 1200 اكتشاف في غضون سنة 2026.

المؤشر 3.2.2: تطوّر عدد عمليات المراجعة الجبائية

تسعى مصالح الجباية إلى تحسين نسبة التغطية بواسطة آلية المراجعة الجبائية من خلال تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة بأعوان محققين وتكثيف اعتماد عمليات المراجعة المحدودة بما يمكن من تقليص مدة المراجعة وترفيف عدد العمليات المنجزة وذلك بهدف التثبيت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.

ولمساندة المصالح المكلفة بالمراجعة تسعى المصالح المركزية إلى تدعيم نظام الاستقصاء والنفاز إلى المعلومة الجبائية من خلال تدعيم الجهود الرامية إلى إبرام اتفاقيات تبادل معلومات ذات طابع جبائي مع أطراف من داخل وخارج البلاد التونسية.

تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
28000	26000	22000	18000	15722	عملية مراجعة	المؤشر 3.2.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية

أخذا بعين الاعتبار لما تمّ إنجازه خلال سنة 2022 (15722 عملية مراجعة)، وبهدف مزيد تحسين نسبة تغطية النسيج الجبائي، يسعى البرنامج إلى الترفيع في عدد عمليات المراجعة خلال الفترة 2024-2026 من خلال دعوة رؤساء البرامج الفرعية إلى الحرص على تكثيف استعمال آلية المراجعة المحدودة.

المؤشر 4.2.2: نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بامتيازات جبائية في مادة الأداءات المباشرة:

تمت إضافة هذا المؤشر للأسباب الآتي ذكرها:

- مراقبة الامتيازات الجبائية وترشيد النفقات الجبائية (Dépenses fiscales) وذلك بالتدقيق في النفقات الجبائية المستهلكة بعنوان عمليات طرح الأرباح من الضريبة على الشركات.

- المساهمة في تحقيق العدالة الجبائية وذلك من خلال مراقبة المنتفعين بتلك الامتيازات دون وجه قانوني.

ويمكن هذا المؤشر من ترشيد النفقات الجبائية وذلك بحصر الانتفاع بالامتيازات الجبائية في مادة الأداءات المباشرة في حدود الأشخاص المعنويين الذين أنجزوا بصفة فعلية ودخلوا طور النشاط الفعلي واحترموا جميع شروط الانتفاع بتلك الامتيازات.

. تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات		الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022			
35	33	30	*	*	%	المؤشر 4.2.2: نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات الجبائية في مادة الاداءات المباشرة	

يمكن هذا المؤشر من متابعة تحسين نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات الجبائية في مادة الأداءات المباشرة خلال الفترة 2024-2026 حيث تسعى الإدارة إلى بلوغ نسبة 35 % خلال سنة 2026 من الأشخاص المعنويين الذين انتفعوا بامتيازات جبائية.

الهدف 3.2: ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها:

يتنزل هذا الهدف في إطار توجيه تدخلات مصالح المراقبة نحو الملفات الجبائية ذات المخاطر الجبائية المرتفعة تكريسا لمبدأ العدالة الجبائية وبغاية الرفع من المردودية المالية وذلك من خلال استغلال المعطيات المستقصاة المضمنة خاصة بقاعدة البيانات وانتقاء الملفات باعتماد آلية تحليل المخاطر الجبائية كتوجيهها نحو:

- القطاعات والأنشطة والمطالبيين بالأداء الذين لم تبلغ مساهماتهم الجبائية المستوى المطلوب مقارنة بأهميّة وحجم نشاطهم،

- مقاومة القطاع الموازي وحصر الانتفاع بالنظام التقديري في مستحقيه،
- تفضيل آلية الصلح على النزاع الجبائي خاصة عندما تقتزن عملية التسوية بالتزام المطالب بالأداء بإمكانية الدفع بالحاضر (كلياً أو جزئياً) وذلك أخذاً بعين الاعتبار للضغوطات التي تشهدها المالية العمومية وضرورة توفير السيولة لفائدة خزينة الدولة.

المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية

يتمثل مردود المراقبة الجبائية في مجموع المبالغ التي أصبحت مستحقة لفائدة الخزينة تبعا لمجموع تدخلات الإدارة المنتهية بصلح أو بحكم قضائي بات أو بعدم الاعتراض على قرار التوظيف الإجباري.

تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
5945	5662	5392	4.500	4.891	مليون دينار	المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية

بالإستناد إلى ما تم إنجازه سنة 2022 و ما هو متوقع لسنة 2023، تسعى مصالح الجبائية إلى الترفيع في مردود المراقبة الجبائية بمعدل نسبة تقارب الـ 5% مقارنة بالسنة السابقة وذلك من خلال حسن استغلال منظومة سידار الخاصة ببرمجة الملفات الجبائية وتكثيف تدخلات الأعوان والرفع من عدد التنابيه المبلّغة وتنويع مصادر قاعدة الإستقصاءات والمعطيات من جهة وتثمين المعلومة الجبائية الرقمية من جهة أخرى.

المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.

يتمثل المؤشر في قياس مدى نجاعة مصالح المراقبة في معاضدة جهود الوزارة في توفير السيولة لفائدة خزينة الدولة من خلال مقارنة مجموع المبالغ المدفوعة بالحاضر من مجموع المردود المالي المتأني من تدخلات الأعوان المنتهية بصلح في إطار تسوية الإغفالات.

تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
40	39	38	37	31.3	%	المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

في إطار المساهمة في توفير السيولة وتعبئة موارد الخزينة، تحت الإدارة أعوانها على تفضيل نهج الصلح على النزاع الجبائي خاصة إذا تضمن دفع جزء من المبلغ بالحاضر. وفي هذا الصدد تسعى الإدارة إلى الترفيع في نسبة الدفع بالحاضر بزيادة نقطة كل سنة اعتبارا للظروف الاقتصادية الصعبة التي تمرّ بها معظم المؤسسات.

المؤشر 3.3.2 نسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية:

تم التخلي عن مؤشر موسّط سلسلة نسب المصادقة على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري من قبل المحاكم الابتدائية حيث أنّ نسب مصادقة الأحكام الابتدائية على المبالغ المضمنة بقرارات التوظيف الإجباري هو معطى لا يمكن التحكّم فيه من جانب الإدارة باعتبار أن الجزء الغالب من النزاع الجبائي يسلّط على مسائل موضوعية وواقعية تخضع إلى السلطة التقديرية المطلقة لمحاكم الأصل. وقد تم تعويض هذا المؤشر بمؤشر جديد يتعلق بنسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية وذلك للأسباب التالية:

- تكريس مبدأ الشفافية في انتقاء الملفات للمراجعة الجبائية مع ضمان المردودية المالية باعتماد منهج تحليل المخاطر في إعداد برنامج المراجعة الجبائية،
- أهمية المؤشر الجديد في تحقيق العدالة الجبائية.

يتمثّل المؤشر في قياس نسبة اعتماد منظومة " سيدار " (Sedar) في انتقاء الملفات الجبائية المزمع مراجعتها خلال كلّ برنامج مراجعة ويهدف ذلك إلى استعمال المنظومات المعلوماتية في البرمجة استنادا إلى معايير علمية مرتبطة بالمخاطر الجبائية المحتملة عوضا عن الوسائل اليدوية التقليدية وذلك لغاية تكريس المساواة بين المطالبين بالأداء والرفع من المردودية الجبائية.

. تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
70	70	70	70	48	%	المؤشر 3.3.2 : نسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية

يمكن هذا المؤشر من متابعة عدد الملفات الجبائية التي تمت برمجتها اعتمادا على منظومة سيدار، استنادا إلى منظومة التصرف في المخاطر الجبائية التي تعتمد حاليا على عدد 21 معيار للبرمجة. وتسعى الإدارة خلال الفترة 2024-2026 إلى المحافظة على نسبة 70 % من مجموع الملفات التي تتم برمجتها سنويا لعمليات مراجعة جبائية معمقة أو محدودة.

الهدف 4.2: المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع:

يضمّ برنامج الجبائية عدد 3485 عونا دون اعتبار العملة وتبلغ نسبة النساء 51% منهم و42% من مجموع الإطارات من الصنف 1 و45% من المستفيدين من الدورات التكوينية. غير أنّ نسبة النساء في سلسلة تحمل المسؤوليات ضعيفة حيث لم تتجاوز 12% إلى حدّ سنة 2022. ويعمل البرنامج على ترسيخ مبدأ "تكافؤ الفرص" بين الجنسين على كافة الأصعدة ولقياس مدى تحقيق هذا الهدف تمّ ضبط مؤشر يتعلق بتوزع المسؤوليات بين الجنسين.

المؤشر 1.4.2: نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي يتقلدن مسؤوليات قيادية على رأس هياكل إدارية. وتتمثل هذه المسؤوليات في الإشراف على وحدة مركزية/ إدارة المؤسسات الكبرى/ إدارة المؤسسات المتوسطة/ وحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية / مركز جهوي لمراقبة الأداءات/ خلية المراجعة الجبائية/ مكتب مراقبة الأداءات.

تقديرات المؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
20	18	16	14	12	%	المؤشر 1.4.2: نسبة النساء في مواقع إتخاذ القرار

ويعتزم البرنامج العمل على تدارك هذا الخلل الهيكلي من حيث تكافؤ الفرص في قادم السنوات بالرفع في النسبة بمعدل نقطتين كلّ سنة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف :1.2 تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات	المؤشر- 1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبايي عن بعد	100% %	أ1: تصور ومتابعة وتأطير مصالح الجباية	262014	<ul style="list-style-type: none"> - تركيز تطبيق جديدة للتصرف في المكالمات الهاتفية. - تدعيم مركز الإرشاد الجبايي عن بعد بالموارد البشرية في إطار الحراك الإداري. - إحداث منصة إلكترونية لتبادل البريد الإلكتروني. - تطوير وتركيز تطبيق إعلامية تعنى بالتصرف في القاعدة الوثائقية التي من شأنها أن تمكن من الإسراع في الحصول على المعلومة الصحيحة والمحينة للإجابة على المكالمات الهاتفية واستفسارات المطالبين بالأداء في أسرع الأجال. - تطوير تطبيقات تمكن من تبادل الإعلانات والمكاتب المتعلقة بالأداء بين مصالح الجباية والمطالب بالأداء بالوسائل الإلكترونية الموثوق بها. - تنفيذ برنامج تسليم الشهادت المسلمة من قبل مصالح الجباية إلبا المتعاملين معها بإستعمال التطبيق المخصصة. - استكمال الأعمال المتعلقة بإحداث الحساب الجبايي للمطالب بالضريبة (le compte fiscal).
	المؤشر- 2.1.2: عدد الخدمات الإدارية المرجوة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادت الجباية	5			
	المؤشر 3.1.2 : تحسين أجل معالجة مطلب تصريح بالتوقف عن النشاط المودع من قبل الأشخاص الطبيعيين	25			
المؤشر1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح		26	أ3: مراقبة الإمتثال الجبايي	13662	<ul style="list-style-type: none"> - استعداد تونس لتنفيذ معيار التبادل الآلي للمعلومات المتعلق بالحسابات المالية. - التنسيق مع الهياكل الإدارية ذات الصلة (ديوانة، تجارة،...) قصد تطوير عدد الاكتشافات - تكتيف مصادر الاستقصاء وجمع

<p>المعلومات.</p> <p>- مواصلة الحملة التحسيسية خارج إطار المراقبة بهدف ترسيخ الوعي الجبائي للمطالبيين بالأداء وحثهم على تسوية وضعيتهم تلقائيا دون تدخل مصالح المراقبة.</p> <p>- تكثيف عمليات المسح الجغرافي طيلة أيام السنة على مستوى جميع مكاتب مراقبة الأداءات مع تنظيمها وتوجيهها وتأييدها وإحكام متابعة استغلال نتائجها.</p> <p>- تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة الجبائية بأعوان محققين وذلك بانتقاء أعوان عن طريق الحراك الإداري.</p> <p>- اعتماد عمليات المراجعة المحدودة بهدف التثبيت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.</p> <p>- مواصلة إبرام اتفاقيات تبادل معلومات ذات طابع جبائي مع أطراف من داخل وخارج البلاد التونسية.</p>	4759	<p>4: إسداء الخدمات ومتابعة ومساندة المركز الجهوي</p>	<p>نقطة</p> <p>1000</p> <p>18 ألف</p> <p>30%</p>	<p>السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة</p> <p>المؤشر 2.2.2: تطور عدد الاكتشافات</p> <p>المؤشر 3.2.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية</p> <p>المؤشر 4.2.2: نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة</p>	<p>الهدف :2.2 الحد من ظاهرة التهرب الجبائي</p>
<p>- تطوير منظومة SédAR المتعلقة بانتقاء الملفات للمراجعة الجبائية بهدف تحسين والرفع من مردوديتها.</p> <p>- تنمية قدرات أعوان وإطارات إدارة الجبائية بالاعتماد على برامج تكوينية موجهة حضوريا وعن بعد وتمكينها من مواكبة المستجدات على مستوى التشريع الجبائي بالتنسيق مع المدرسة الوطنية للمالية بالنسبة للبرنامج الخصوصي ومع بعض المنظمات الدولية فيما يخص التعاون الجبائي ودعم الوعي الجبائي.</p> <p>- ملاءمة المنظومات الإعلامية الخاصة بالجبائية (منظومات "رفيق" و"التصريح عن بعد" و"صادق" و"محاكي الأداءات" Tunimpôt) مع أحكام قانون المالية لسنة 2024 ومختلف النصوص القانونية التي ستدخل حيز التطبيق خلال سنة 2024</p> <p>- إدخال المنظومة الإعلامية الجديدة</p>	1771	<p>2: التحكم في الملفات ذات الإنعكاس الجبائي الهام</p>	<p>5392 مليون دينار</p> <p>37%</p> <p>76%</p>	<p>المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية</p> <p>المؤشر 2.3.2: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح</p> <p>المؤشر 3.3.2: نسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية</p>	<p>الهدف :3.2 ترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها</p>

<p>الخاصة بالجباية والاستخلاص "رقيق2" في مرحلتها الأولى حيز الاستغلال والعمل على تطوير المرحلة الثانية من هذه المنظومة.</p> <p>- الشروع في استغلال أجهزة تسجيل عمليات الإستهلاك على عين المكان (Caisses enregistreuses) خلال سنة 2024 -وضع المنصة الإلكترونية التي ستمكن المطالبين بالأداء من إسناد شهادات الخصم من المورد عن بعد حيز الاستغلال وكذلك التطبيق التي سيتم تحميلها على الهاتف المحمول للتحقق من صحة شهادة الخصم من المورد.</p> <p>- المشاركة في الأشغال المتعلقة بإنجاز مشروع الفوترة الإلكترونية وإعداد تطبيق إعلامية لاستغلال هذه الفواتير عند القيام بعمليات المراقبة الجبائية</p>					
<p>حث النساء على المشاركة في الدورات التكوينية لتحسين الكفاءة المهنية والتأهل لتقلد المسؤوليات</p>			16%	المؤشر نسبة النساء في سلسلة المسؤوليات	الهدف: 4.2 المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع

3.2- مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يتدخل مركز الإعلامية لوزارة المالية بصفة هامة في أداء برنامج الجباية باعتباره المساهم الرئيسي في وضع وتطوير المنظومات المعلوماتية والتطبيقات الإعلامية لإدارة الجباية لتكون أداة للتصرف الناجع وتكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة وذلك من خلال المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج عبر تطوير نظام معلوماتي جديد للجباية والاستخلاص كما يلي:

فيما يتعلق بتحسين مستوى جودة إسداء الخدمات:

- إحداث الفضاء الافتراضي الجبائي الخاص بكل مطالب بالأداء يمكنه من الاطلاع على وضعيته الجبائية والحصول على الشهادات المطلوبة عن بعد وكذلك إيداع مطالب استرجاع فائض الأداء والقوائم المالية والجداول عن بعد.
- إحداث منصة إلكترونية تمكن المطالبين بالأداء من إسناد شهادات الخصم من المورد عن بعد.
- تعزيز الترابط البيني بين الإدارة العامة للأداءات وعدد من الهياكل العمومية.

فيما يتعلق بالحد من ظاهرة التهرب الجبائي:

- تركيز نظام NACEF للتصرف في أجهزة تسجيل عمليات الإستهلاك على عين المكان (Caisses enregistreuses).

فيما يتعلق بترشيد تدخلات مصالح المراقبة والرفع من مردوديتها:

- تطوير نظام معلوماتي جديد للجباية والاستخلاص.
- تطوير منظومة انتقاء الملفات للمراجعة الجبائية باعتماد تحليل المخاطر SeDAR.
- التحكم في النسيج الجبائي وترشيد عمليات المراقبة الجبائية من خلال التبادل الالكتروني للمعطيات.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026):

قدرت اعتمادات البرنامج المخصصة لسنة 2024 بـ 282206 ألف دينار مقابل 235112 ألف دينار لسنة 2023 أي بنسبة تطور تقدر بـ 20%.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

الفارق		تقديرات 2024 2-	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
20%	41294	251500	210206	202025	نفقات التأجير
23%	2715	14500	11785	9385	نفقات التسيير
0%	0	206	206	246	نفقات التدخلات
24%	3085	16000	12915	1847	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
20%	47094	282206	235112	213503	المجموع

نفقات التأجير:

تم تقدير إرتفاع بالنسبة لإعتمادات قسم التأجير بنسبة 20% مقارنة بالإعتمادات المرسمة لسنة 2023 ويعود ذلك أساسا لـ:

- الزيادة العامة في الأجور القسط الثاني من الزيادة التي تم إقرارها
- الإنعكاس المالي لتفعيل برنامج الإنتدابات المرخص فيها بقانون المالية لسنة 2022 وسنة 2023 والغير منجزة والتمثلة في: 40 ملحق بالتفقد للمصالح المالية، 40 متفقد للمصالح المالية و100 مراقب للمصالح المالية
- الإنعكاس المالي للتنقل الوظيفي بعنوان سنة 2023 (150 من الصنف أ3 و21 من الصنف أ2)
- تسوية عملة الحضاير (21 عامل)

نفقات التسيير:

قدر إرتفاع إعتمادات التسيير الخاصة بالبرنامج لسنة 2024 بنسبة 23 % ويرجع هذا التطور خاصة الى الزيادة في معالم الكراء تبعا لتسوية مقرات جديدة لتدعيم مصالح الجباية خاصة:

- المركز الجهوي لمراقبة الأداءات بن عروس 2
- المركز الجهوي لمراقبة الأداءات سوسة 2 ولمقر جديد لإيواء مصالح المركز الجهوي لمراقبة الأداءات تونس 1 ووحدة المراقبة الوطنية والأبحاث الجبائية
- مكتب مراقبة الأداءات نهج أنقلترا

بالإضافة إلى الزيادة في سعر المحروقات ومفعول التسميات في الخطط الوظيفية الجديدة والى الإعتمادات المرصودة بعنوان إبرام عقد جديد بالتفاوض المباشر خاص بتراسل المعطيات بما قدره 1.3 مليون دينار وترسيم مبلغ 1.513م د بعنوان تسوية متخلدات.

نفقات التدخلات:

تم الإبقاء على نفس الإعتمادات المخصصة لقسم التدخلات مقارنة بسنة 2023 وخصت أساسا للتكاليف الناجمة عن حوادث الشغل ومساهمة الدولة في المنظمات ذات الصبغة الخصوصية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومركز الملتقيات والدراسات مديري الإدارات الجبائية).

نفقات الإستثمار:

بالنسبة لنفقات الإستثمار تم تقدير إرتفاع إعتمادات التعهد بنسبة 24 % ويعود ذلك أساسا لبرمجة إقتناء سيارات إدارية جديدة وبرمجة مشاريع جديدة على غرار بناء مسكن وظيفي ومرأب بمكتب مراقبة

الأداءات بالجم بمبلغ 500 أد وبناء مجمع المالية بسهولة سوسة (مشروع مشترك مع برنامج المحاسبة العمومية) بمبلغ 770 أد وبناء مجمع المالية بالحامة قابس (مشروع مشترك مع برنامج المحاسبة العمومية) بمبلغ 950 أد ورصد إتمادات بمبلغ 2 م د بعنوان البرنامج السنوي لتهيئة وصيانة مكاتب ومراكز مراقبة الأداءات.

كما تم تقدير ارتفاع لإتمادات الدفع بنسبة 158% مقارنة بإتمادات التعهد وذلك لبرمجة إتمادات الدفع الخاصة ببعض الأشغال والإقتناءات المبرمجة للسنوات السابقة والتي شهدت تعطل في الإنجاز على غرار تهيئة المقرات المركزية التابعة للبرنامج بمبلغ 475 أد وإقتناء وسائل نقل بعنوان سنوات 2021 و2022 و2023 بمبلغ 690 أد وإقتناء معدات إعلامية بعنوان سنوات 2021 و2022 و2023 بمبلغ 4,4 م د هذا بالإضافة لبرمجة إتمادات دفع للبرنامج السنوي لتهيئة وصيانة مراكز ومكاتب مراقبة الأداءات بعنوان الأشغال المتواصلة والجديدة بحوالي مبلغ 3,6 م د.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	202025	210206	251500	257285	270149
نفقات التسيير	9385	11785	14500	14935	15383
نفقات التدخلات	246	206	206	216	226
نفقات الاستثمار	1847	12915	16000	16480	17634
نفقات العمليات المالية			0	0	0
<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	<u>213503</u>	<u>235112</u>	<u>282206</u>	<u>288916</u>	<u>303392</u>
<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	<u>213503</u>	<u>235112</u>	<u>282206</u>	<u>288916</u>	<u>303392</u>

برنامج المحاسبة العمومية

رئيس البرنامج : السيد محمد الأزهر مازيغ
تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : بداية من اوت 2022

1.1- الإستراتيجية

ترتكز إستراتيجية برنامج المحاسبة العمومية على تدعيم تعبئة الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية وتأدية نفقاتها وفق النصوص القانونية والتراتب الجاري بها العمل وعلى تقديم حسابات موثوقة للدولة وتطوير نظامها المحاسبي والارتقاء به إلى مستوى النظم المحاسبية العالمية للدول المتقدمة، كما تعمل على تعصير الخدمات المقدمة من قبل مختلف القباضات المالية إلى المواطنين والمطالبين بالأداء عبر تطويرها ورقمنتها ضمانا للمبادئ الدستورية الهادفة إلى خدمة المواطن والصالح العام في إطار الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة.

وقد تم ضبط إطار أداء البرنامج حول أربعة محاور إستراتيجية تتمثل في:

- استخلاص الموارد العمومية للدولة والجماعات المحلية:

تتبنى إستراتيجية البرنامج على تدعيم تعبئة الموارد العمومية الجبائية والغير جبائية المبرمجة بميزانية الدولة لضمان تمويل خزينة الدولة بالموارد الضرورية لضمان استمرارية المرفق العمومي من جهة وللتقليص من عجز الميزانية من جهة أخرى.

حيث يتميز البرنامج بموقعه الهام في الدورة الاقتصادية من حيث نوعية الخدمات التي يقدمها وعلاقته بالمؤسسات الاقتصادية التي قام بمساندتها على إثر الجائحة الصحية التي أضرت به من خلال جملة من الإجراءات التخفيفية التي تحمي من جهة حقوق خزينة الدولة وتساند المؤسسة من جهة أخرى قصد ضمان استمراريته.

كما يتولى البرنامج أيضا القيام بكل الإجراءات لتعبئة موارد الجماعات المحلية التي تمكنها من ضمان توازنها المالية والإيفاء بتعهداتها السنوية. وفي هذا المجال، انخرط برنامج المحاسبة العمومية بالشراكة مع وزارة الداخلية خلال سنة 2023 لتعصير طرق التصرف في ميزانية البلديات وذلك بالعمل على التعميم التدريجي لمنظومة التصرف في الموارد البلدية GRB على كافة البلديات من جهة ومشروع تطوير منظومة GRB2. في نفس السياق يتولى البرنامج المشاركة مع وزارة الداخلية في دراسة مشروع تطوير طرق خلاص بعض المعاليم البلدية (المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية) في إطار مشروع رقمنة رخص البناء لدى البلديات "E-Construction" الممول من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ".

- تقديم حسابات موثوقة وفي الآجال مصادق عليها من قبل محكمة المحاسبات

كما يحرص البرنامج على توفير معلومة محاسبية موثوق بها حيث يتم في هذا الإطار إعداد الحساب العام للدولة والجدول المرفقة له وتقديمها للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق ميزانية الدولة. ويسعى البرنامج الى تقليص آجال إعداده من خلال رقمنة حساب التصرف بالتنسيق مع مركز الاعلامية لوزارة المالية واعداده وفق التصنيفة المحاسبية التي اقرها القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 و من المبرمج الاعداد للاستخراج الالي لحساب التصرف حسب التصنيفة الجديدة بالتنسيق مع الخزينة العامة للبلاد التونسية.

ومن جهة أخرى، انطلق البرنامج منذ سنوات في إنجاز مشروع تعصير النظام المحاسبي للدولة وفق نظام المحاسبة العامة تطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد .

ويتكوّن هذا المشروع من عدة محاور تتمثل في جملة الآليات الأساسية لإرساء هذا النظام المحاسبي الجديد والمتمثلة بالأساس:

- **في مجال إعداد معايير حسابات الدولة:** برنامج المحاسبة العمومية منخرط بصفة فاعلة مع المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية في إعداد مختلف معايير حسابات الدولة والآراء التفسيرية لها.
- **في مجال مسك وتنظيم وتقديم حسابات الدولة :** يعمل برنامج المحاسبة العمومية على جملة من الأنشطة تتمحور حول إعداد مخطط حسابات الدولة وإعداد دليل الاجراءات المحاسبية والقيام بالأعمال التحضيرية لإعداد الموازنة الافتتاحية للدولة بالتنسيق مع مختلف الهياكل المتدخلة على غرار وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية بالنسبة إلى الأصول الثابتة للدولة ومختلف المتدخلين الآخرين بالنسبة إلى مساهمات الدولة وديونها ومختلف الاصول المالية... إضافة إلى إرساء نظام رقابة داخلية محاسبية بما يضمن متطلبات المصادقة على حسابات الدولة من قبل محكمة المحاسبات.
- **في مجال تركيز نظام معلوماتي محاسبي جديد للدولة:**

انطلقت الاعمال التحضيرية خلال سنة 2023 لاقتناء نظام معلوماتي متكون من 3 أجزاء بتمويل من البنك الألماني KfW بالشراكة مع مكتب الدراسات KPMG et ST2i وستمكن هذه الاعمال من القيام بمختلف الدراسات حول متطلبات التصرف المالي والمحاسبي الجديد للدولة من اجراءات وتنظيم محاسبي جديد.

كما يشارك برنامج المحاسبة العمومية في مختلف الأعمال الخاصة بتطوير النظام المعلوماتي الميزانياتي في إطار الاتفاقية مع الوكالة الأمريكية للتعاون USAID من جهة أخرى.

- تعصير الإدارة ورقمنة الخدمات المقدمة من قبل القباضات المالية وتحسين جودتها

يتميز البرنامج بعلاقته المكثفة مع المواطنين عبر تقديم عدة خدمات أساسية ذات طابع اقتصادي واجتماعي ولذا فان إستراتيجية البرنامج تقوم على تطوير الخدمات وتعصيرها وتحسين آليات العمل وظروفه من خلال تأطير المنظومات الإعلامية بالتعاون مع مركز الإعلامية لوزارة المالية .

كما انخرط البرنامج في إستراتيجية رقمنة الخدمات وخلصها عن بعد وذلك بهدف تقريبها أكثر من المواطنين من جهة ومن جهة أخرى لتقليص وترشيد تداول الأموال نقدا بالمراكز المحاسبية. وتتمثل هذه المشاريع في:

- رقمنة الطابع الجبائي والذي انطلق برقمنة طابع السفر بالتشارك مع وزارة الداخلية و يتم العمل مع وزارة التشغيل ووكالة النقل البري ووزارة التربية قصد رقمنة بعض طوابع الموجبات الإدارية وطوابع الإمتحانات.

- استكمال دراسة مشروع رقمنة معالم الجولان بالشراكة مع GIZ ومكتب دراسات "EY".

- دراسة مشروع تطوير طرق خلاص بعض المعالم البلدية (المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية).

- مراعاة النوع الاجتماعي والمساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع

يتميز البرنامج بتنوع فئاته من الأعوان والإطارات من نساء ورجال ولذلك فان البرنامج يأخذ بعين الاعتبار للاختلاف الحاصل بينهم قصد تحسين ظروف عملهم ومساندتهم في تأدية مهامهم لتحقيق أهداف البرنامج من جهة و تطوير وتعزيز التكافؤ وتقليص الفوارق بما يساهم بتعزيز دور المرأة في مراكز صنع القرار من جهة أخرى.

2.1-الهيكل المتخذة:

يتفرع برنامج المحاسبة العمومية إلى:

- 3 برامج فرعية مركزية
- 29 برنامج فرعي على المستوى الجهوي.

يتكون برنامج المحاسبة العمومية من هياكل مركزية وخارجية تساهم في تحقيق استراتيجيته وتمثل في:

1. الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
2. الأمانة العامة للمصاريف وأمانات المصاريف لدى الوزارات.
3. الخزينة العامة للبلاد التونسية.
4. أمانات المال الجهوية.
5. القباضات المالية والبلدية ومختلف المراكز المحاسبية.

كما يلعب مركز الإعلامية لوزارة المالية دور كبير في دعم مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظرا لمهمته في التصرف في المنظومات والتطبيقات الإعلامية.

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2- تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء:

يسعى برنامج المحاسبة العمومية إلى التطوير المتواصل لأهدافه ومؤشراته لتتلائم مع السياسات العمومية للدولة في مجال تدخله من حيث تدعيم المجهودات المبذولة من قبل المحاسبين العموميين في تحسين استخلاص الموارد العمومية ومسك الحسابات وتقديمها في الآجال.

ونظرا لتميزه بتقديم الخدمات المباشرة إلى المواطنين فإن البرنامج قد انخرط في مشاريع تهدف إلى تطوير ورقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين بهدف التحسين من جودتها من جهة وتسهيل الحصول عليها وخلصها عن بعد دون التنقل المباشر إلى مقرات القباضات المالية.

الهدف 1.3: تحسين تعبئة الموارد العمومية

تعتبر عملية استخلاص الموارد العمومية المتأتية أساسا من الأداءات والمعاليم ومداخل أملاك الدولة وغيرها من المداخل الذاتية من المهام الرئيسية للبرنامج التي يسعى إلى ضمان توفيرها عبر تركيز جميع الآليات اللازمة التي تخول تعبئتها سواء بصفة فورية أو على إثر القيام بما يتعين من إجراءات جبرية لاستخلاص الديون المثقلة.

المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية للدولة

يمكن المؤشر من احتساب نسق تطور استخلاص الموارد الفورية للدولة من موارد جبائية وغير جبائية.

وتتمثل الموارد الفورية للدولة في الأداءات والمعالم التي يتم استخلاصها عن طريق إيداع المطالبين بالأداء للتصاريح الجبائية مباشرة بشبابيك القباضات المالية أو عن طريق التصريح عن بعد وتشارك مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق هذا الهدف، باعتبار أنها مكلفة بمتابعة مدى احترام المطالبين بالأداء لواجبهم الجبائي والقيام بالإجراءات الضرورية لحملهم على تسوية الإغفالات عن إيداع التصاريح الجبائية أو لتسوية مبالغ الأداءات المستوجبة على إثر عمليات المراجعة الأولية والمراقبة المعمقة والمراقبة المحدودة.

ويتعين أن تضمن هذه المهمة تطورا للمداخل الفورية الجبائية وغير الجبائية تفوق أو تساوي تطوّر المداخل المبرمجة بميزانية الدولة للفترة المعنية.

■ تقديرات المؤشر 1.1.3:

تقديرات			2023	إنجازات	إنجازات	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024		2022	2021		
-	-	-	-	39109,2	32016,5	مليون دينار	المؤشر 1.1.3: نسبة تطوّر استخلاص الموارد الفورية للدولة
%15	%15	%13	%15	22.15%	12.35%	نسبة مائوية	

تم خلال سنة 2022، تسجيل تطور هام في نسبة تطوّر استخلاص الموارد الفورية من موارد جبائية وغير جبائية تقدر بـ 22,15% مقارنة بسنة 2021 والذي يعود الى النتائج الهامة من الاستخلاصات الناتجة عن اجراءات العفو الجبائي لسنة 2022. ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 12% سنة 2023.

ويعتزم خلال سنة 2024 تحقيق نسبة تطوّر تقدر بـ 13% وذلك ملائمة مع التقديرات السنوية المضمنة بمشروع قانون المالية لسنة 2024 ونسق تطور الاستخلاصات الفورية خلال السنوات السابقة.

وسيمت العمل في هذا الاطار، على متابعة تطور الاستخلاصات الفورية المحققة واستخلاص مختلف المعالم من قبل السادة قباض المالية وذلك بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية في إطار مهامهم في حث المطالبين بالأداء إلى الإمتثال الضريبي وأعمال المسح الجبائي وتأثير المراقبة الجبائية حسب المخاطر على تحسين جودة عمليات المراقبة الجبائية وكذلك الى أهمية عمليات الصلح الجبائي في استخلاص الموارد .

وبالنسبة للسنوات 2025 و 2026 يعتزم تحقيق نسبة تطوّر تقدر بـ 15%.

المؤشر 2.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة (جبائي وغير جبائي)

يمكن المؤشر من احتساب نسق تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة الجبائية وغير الجبائية وذلك للدور الهام الذي يقوم به برنامج المحاسبة العمومية في استخلاص هذه الموارد وتفادي تراكمها مما يضمن تمويل ميزانية الدولة من ناحية وضمان تأدية كل مواطن وكل مؤسسة اقتصادية للواجب الجبائي على الوجه الأكمل طبقا لما اقتضاه القانون من ناحية أخرى. فالمحاسب العمومي مكلف بالقيام بكل الإجراءات القانونية لضمان الاستخلاص والتصدي لكل تهاون في تسوية الوضعيات، وذلك من منطلق العدالة الجبائية والحد من ظاهرة التهرب الجبائي وحث المطالبين بالأداء على الأداء التلقائي.

تقديرات المؤشر 2.1.3:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024					
-	-	-	-	1883,7	1486,5	مليون دينار	المؤشر 2.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة (جبائية وغير جبائية) نسبة مانوية
%15	%15	%15	%15	24,9%	21%	نسبة مانوية	

تم خلال سنة 2022، تسجيل نسبة تطوّر هام في استخلاص الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية تقدر بـ **24.9%** مقارنة بسنة 2021 نتيجة لإجراءات العفو الجبائي. ومن المتوقع خلال 2023 تحقيق نسبة 10% وخلال سنة 2024 تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 15% وذلك بالنظر إلى نسق تطور الاستخلاصات من الديون المثقلة خلال السنوات السابقة وباعتبار برنامج العمل لمتابعة المطالبين بالأداء وتوجيه التتبعات.

وبغاية تحقيق القيم المنشودة ستعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على برنامج متكامل يتضمن بالأساس التدابير التالية:

- تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص.
- مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو الجبائي لسنة 2022 والعفو الجبائي لسنة 2019.
- تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة.
- تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلايا الاستخلاص و عدول الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية.

- دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصّعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ.
- دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية.
- انطلاق العمل بمنظومة تصنيف الديون المثقلة " SCORING des créances constatées".

- موارد الجماعات المحلية:

المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

يمكن المؤشر من احتساب نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات المرسمة بميزانياتها والتي يقوم البرنامج بمهمة استخلاصها بالإضافة إلى استخلاص موارد الدولة، حيث يساهم المحاسبون العموميون في استخلاص موارد الجماعات المحلية المقدره بميزانياتها لضمان توازنها المالية من جهة والإيفاء بتعهداتها السنوية من جهة أخرى.

■ تقديرات المؤشر 3.1.3:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024					
-	-	-	1508.1	1384.4	1226.3	مليون دينار	المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
%100	%100	%100	100%	96%	93%	نسبة مائوية	

تم خلال سنة 2022، استخلاص مبلغ 1384,4 م.د من موارد العنوان الأول للجماعات المحلية والتي قدرت ميزانياتها استخلاص 1442 م.د ما يعادل بالتالي نسبة انجاز للتقديرات بـ 96%.

ويعتزم خلال السنوات 2023 و 2024 و 2025 على التوالي تحقيق نسبة 100 % من تقديرات ميزانيات الجماعات المحلية وذلك بالعمل على جملة من الإجراءات المتمثلة في:

- متابعة الوضع المالي لميزانيات الجماعات المحلية.
- متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية بالتنسيق مع مصالح البلديات.

- المساهمة في تركيز النظام المالي الجديد للجماعات المحلية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي والمحاسبي للجماعات المحلية.
- مواصلة تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية لإبراز دورهم في مجال التصرف في ميزانية الجماعة المحلية وأهمية هذا الدور في الحفاظ على توازنها ودعم قدراتها المالية.
- مواصلة العمل على تعميم الربط بمنظومة GRB واستغلالها من قبل 350 بلدية من جهة ومن جهة أخرى من قبل مختلف القباضات على مستوى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية مع وزارة الداخلية وبتشريك لأمناء المال الجهويين في هذا البرنامج.
- المشاركة في أشغال تطوير GRB2 مع وزارة الداخلية.
- المشاركة ضمن اشغال دراسة مشروع رقمنة خلاص المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية مع وزارة الداخلية ضمن مشروع "E-Construction" الممول من المؤسسة الألمانية للتعاون الدولي "GIZ" والذي يهدف إلى رقمنة رخص البناء لدى 11 بلدية نموذجية.

المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

يمكن المؤشر من احتساب نسق تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة حيث أن برنامج المحاسبة العمومية يسعى بالإضافة إلى استخلاص الموارد الاعتيادية المقدره بميزانية الجماعات المحلية إلى استخلاص أصناف أخرى من المعاليم البلدية المثقلة وتتمثل في المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية،... وذلك لضمان التوازنات المالية للجماعات المحلية وبالتالي تمكينها من الإيفاء بتعهداتها السنوية.

كما يمكن هذا المؤشر من إبراز مجهودات القباض البلدي في متابعة استخلاص الديون المثقلة بدفاتره ومتابعة المدينين لخلاص المعاليم البلدية المثقلة عبر الأعمال الجبرية المتاحة له لضمان استخلاص ديون الجماعات المحلية.

■ تقديرات المؤشر 4.1.3:

تقديرات			2023	إنجازات	إنجازات	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024		2022	2021		
-	-	-	-	231.1	178,033	مليون دينار	المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة
%20	%20	30%	15%	29.80 %	15,23%	نسبة مائوية ⁽³⁾	

(3): تم احتساب مؤشرات الانجازات مقارنة بالتقديرات الأولية.

تم خلال سنة 2022، استخلاص مبلغ 231,1م.د من المعاليم المثقلة للجماعات المحلية وبذلك فقد تحسن نسق الاستخلاص ليبلغ نسبة تطور بـ 29,8% مقارنة بسنة 2021 نظرا للمجهودات المبذولة في متابعة استخلاص هذه المعاليم من قبل السادة القباض. وقد تم تحديد الهدف لسنة 2024 بنسبة 30% تبعا لأحكام مشروع قانون المالية لسنة 2024 وكذلك تبعا لتسجيل تحسن في نسق استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة خلال السنوات الأخيرة نظرا للمجهودات المبذولة في متابعة استخلاص هذه المعاليم من قبل السادة القباض بالتعاون مع مختلف البلديات من حملات توعية وتحسيس ومتابعة.

ويعتزم خلال سنة 2024 العمل على تحقيق جملة من الإجراءات المتمثلة في:

- المتابعة الدورية لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية... عبر المتابعة الدورية للنتائج المحققة على مستوى المعاليم المثقلة بالتنسيق مع مصالح البلديات.
- متابعة التثقيلات وتطور نسق استخلاصها ومساندة قباض الجماعات المحلية في ذلك.
- تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.

الهدف 2.3: مسك محاسبية موثوق بها ومقدمة في الأجال

يتمثل دور برنامج المحاسبة العمومية في توفير معلومة محاسبية موثوق بها وفي أحسن الأجال ويندرج ذلك في إطار تجسيم مبادئ الشفافية والحوكمة، حيث أنه يتم إعداد حسابيات مختلف المراكز المحاسبية وفق الإجراءات القانونية والترتيبية الجاري بها العمل مع ضمان خلوها من الأخطاء والإغفالات التي من شأنها أن تخلّ بجودة المعلومة المحاسبية.

وفي هذا الإطار يتم إعداد الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له وتقديمها للمصادقة من قبل محكمة المحاسبات ومن ثم إرفاقها بمشروع قانون غلق الميزانية وإرساله إلى مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه.

المؤشر 1.2.3: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.

عملا بأحكام الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية، يقع إعداد وتقديم الحساب العام لإدارة المالية قصد عرضه على محكمة المحاسبات للمصادقة عليه في أجل أقصاه 31 ديسمبر من السنة الموالية لسنة التصرف ومن ثم يتم تقديم الحساب العام مصادق عليه مرفقا بمشروع قانون غلق الميزانية إلى مجلس نواب الشعب.

ويقوم البرنامج بالعمل على تقليص آجال إعداد الحساب العام التي تتجاوز 12 شهرا نظرا لتعدد المتدخلين من جهة وعدم توفر نظام معلوماتي موحد يمكن من استخراج بصفة آلية. لذا يعمل البرنامج بصفة متواصلة على متابعة هذا المؤشر.

■ تقديرات المؤشر 1.2.3:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024					
12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	18 شهرا	24 شهر	عدد الأشهر	المؤشر: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه

(1) تم إرسال الحساب العام للإدارة المالية والجداول المرفقة لسنة التصرف 2019 بموفى ديسمبر 2021 عوضا عن موفى 2020.

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الأجل لبلوغ الهدف المحدد. وسيتم العمل خلال سنة 2024 على:

- الأعداد للاستخراج الآلي لحساب التصرف حسب التصنيف الجديدة بالتنسيق مع الخزينة العامة للبلاد التونسية.

- تجاوز إشكاليات آجال إعداد الحساب العام ضمن مشروع تطوير النظام المحاسبي للدولة واقتناء المنظومة المعلوماتية الجديدة.
- العمل على تطوير الاستخراج الآلي لحسابات قباض الديوانة في إطار مشروع الصندوق المندمج (caisse monétique intégrée) والذي هو في طور التجربة مع قبضة الديوانة تونس الميناء والتي سيتم تعميمها في سنة 2024.
- مواصلة الأنشطة العادية بالتنسيق مع مختلف المحاسبين العموميين لإرسال حساباتهم في الآجال ودعوة آمري الصرف لإرسال مختلف المعطيات الضرورية لإعداد الحساب العام في الآجال.
- والقيام بدورات تكوينية في مجال مسك الحسابات.

الهدف 3.3: تحسين جودة الخدمات ورقمنتها

يتمثل هذا الهدف في تحسين جودة الخدمات المسداة والارتقاء بأداء الإدارة إلى مستوى أفضل من خلال تحسين استقبال المواطنين وتقليص وقت انتظارهم أمام شبابيك القباضات من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة وتهيئة المقرات وصيانتها وتكوين الأعوان وتوفير وسائل الدفع الإلكتروني لتسهيل القيام بالعمليات المالية للمطالبيين بالأداء بمختلف القباضات المالية.

كما انخرط برنامج المحاسبة العمومية في برنامج لرقمنة الخدمات التي تقدمها القباضات المالية ومختلف مراكزه في إطار إستراتيجية الدولة للرقمنة وذلك برقمنة خلاص بعض المعاليم والاداءات مما يساهم في تقريب الخدمة من المواطن وتقليص توافده على مقر القباضات كما يمكن من تقليص تداول الأموال نقدا بمختلف المراكز المحاسبية وتحسين جودة الخدمات المقدمة.

المؤشر 1.3.3: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها

يوصل برنامج المحاسبة العمومية في إستراتيجيته حول رقمنة خلاص المعاليم والاداءات بتطوير طرق الدفع بالقباضات المالية على غرار الاطلاع على الخطايا المرورية وخالصها عن بعد والدفع بالبطاقات البنكية لدى القباضات المالية.

وخلال سنة 2022، انطلق العمل بالإلزام ببيع مواد الاختصاص حصريا بوسيلة دفع بنكية أو بريديّة أو بوسيلة دفع الكتروني أو بواسطة شيك معتمد من البنك المسحوب عليه (الفصل 45 من قانون المالية لسنة 2022).

■ **تقديرات المؤشر 1.3.3: عدد الخدمات التي تمت رقمتها**

تقديرات			2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024				
1	1	1	2	1	العدد	المؤشر: عدد الخدمات التي تمت رقمتها

يوصل البرنامج انخراطه بالإستراتيجية الوطنية لرقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين والذي يندرج ضمن التمشي للتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية والخلاص عن بعد، حيث تم خلال سنة 2022 إقرار وتنفيذ بيع مواد الاختصاص بوسيلة البطاقات البنكية أو البريدية كما تم تمكين وكالات الدفعات بآلية الدفع الالكتروني (بطاقات بنكية مفتوحة لدى ديوان البريد التونسي) قصد تأدية بعض النفقات.

كما تواصلت سنة 2023 أشغال دراسة مشروع رقمنة بعض معالم الطابع الجبائي حيث سيتم في موفى 2023 انطلاق العمل بطابع السفر وطابع الامتحانات الإلكتروني.

ويعتزم خلال سنة 2024 مواصلة دراسة مشاريع الوصل الالكتروني ورقمنة معلوم الجولان و رقمنة عمليات تسجيل العقود.

المؤشر 2.3.3: معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية

يعتبر تقديم الخدمات العمومية كمؤشر لمدى فعالية أداء الإدارة ، وهذا ما يحرص عليه برنامج المحاسبة العمومية من خلال الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن وإسداء خدماته بالجودة المطلوبة ويبرز ذلك بتعميم القباضات المالية على كافة تراب الجمهورية.

ومن أهمّ المؤشرات التي يمكن أن نرفع بها من مستوى الأداء هو قيس طول فترة زمن الانتظار أمام شبابيك القباضة وتنظيم طوابير الانتظار التي لها تأثير كبير على جودة وسرعة الخدمات المطلوبة.

وفي هذا الإطار يواصل البرنامج تجسيم برنامج تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة، حيث تعمل على تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بتطبيق إعلامية تم تطويرها بكفاءات من الإدارة العامة للمحاسبة العمومية

والاستخلاص تتصرف في جهاز قصاصات الأولوية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبائك الخدمات من ناحية أخرى.

■ تقديرات المؤشر 2.3.3:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024				
[من 5 إلى 20]	[من 5 إلى 20]	[من 5 إلى 20]	[من 5 إلى 20]	5	دقيقة	المؤشر : معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية
5	5	5	5	5	دقيقة	-خارج أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأدعاءات والمعالم)
20	20	20	20	-	دقيقة	- خلال أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأدعاءات والمعالم)

يتواصل العمل على تحسين جودة الخدمات بالقباضات المالية بتقليص مدة تقديم الخدمة إلى 20 دقيقة كأقصى وقت وذلك باعتبار أيام الذروة التي يجب العمل عليها كهدف أساسي لإرضاء طالبي الخدمة، وسيتم في هذا الإطار العمل على الأنشطة التالية:

- مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية.
- مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة،
- مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيق الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية.

الهدف 4.3: المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع

تعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على مراعاة تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تولي الخطط القيادية، حيث يضم البرنامج 28 أمانة مال جهوية، خلال سنة 2022، تنتقل 6 إطارات نسائية فقط هذه الخطط كما يضم 371 خطة قباضة مالية تنتقلها 111 إطارات من النساء. وفي هذا الإطار تم ضبط مؤشرين لقيس مدى تحقيق هذا الهدف.

المؤشر 1.4.3: نسبة النساء اللاتي تولين خطة أمينة مال جهوية من جملة الخطط المتوفرة

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء التي تولت خطة قيادية (أمانة مال جهوية) مقارنة بالعدد الجملي للخطط المتوفرة.

■ تقديرات المؤشر 1.4.3:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024				
% 21	% 18	% 15	%21	%21	%	نسبة النساء اللاتي تولين خطة أمينة مال جهوية من جملة الخطط المتوفرة

يضم البرنامج 28 أمانة مال جهوية تتولى 3 إطارات نسائية فقط خطة أمينة مال بعد الحركة بينما كانت 6 إطارات نسائية يتقلدن هذه الخطة سنة 2023.

ويسعى البرنامج الى إعادة تموقع المرأة في خطة أمينة مال جهوية بالرغم من العزوف الملاحظ في المشاركة في هذه الخطط وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار للإطارات النسائية المباشرة حاليا وتشجيعهن على المشاركة في الدورات التكوينية والتدريب على تقلد المسؤوليات والتشريك في دراسة الملفات الكبرى.

المؤشر 2.4.3: نسبة النساء اللاتي تولين خطة قابض مالية من جملة الخطط المتوفرة

يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء التي تولت خطة قابض مالية مقارنة بالعدد الجملي للخطط المتوفرة.

■ تقديرات المؤشر 2.4.3:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024				
%32	%32	%32	%30	%30	%	نسبة النساء اللاتي تولين خطة قابض مالية من جملة الخطط المتوفرة

تتولى حاليا 111 قباضة مالية خطة قابض مالية بما يمثل 30 % من العدد الجملي للقباضات المالية. ويسعى برنامج المحاسبة العمومية إلى تحفيز المرأة على تقلد المسؤوليات من خلال حثها على المشاركة

في الدورات التكوينية المخصصة لقباض المالية (حيث تبلغ نسبة المشاركة من النساء 51 % من جملة المشاركين) كما يتم من جهة أخرى تشجيعهم على تولي خطة قابض المالية بالنيابة لتأطيرهم وتشجيعهم على تولي هذه الخطط.

2.2. تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1: الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	تقديرات الإعتمادات للأنشطة لسنة 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1.3: تحسين تعبئة الموارد العمومية	المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية	15%	1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.	361309	- متابعة تطور الاستخلاصات الفورية المحققة واستخلاص مختلف المعاليم من قبل السادة قابض المالية وذلك بالتنسيق مع مصالح المراقبة الجبائية في إطار مهامهم في حث المطالبين بالأداء إلى الإمتثال الضريبي.
	المؤشر 2.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة	15%	4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.	29688	- تنظيم ورشات تقييم النتائج المحققة بعنوان الاستخلاصات من الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية والمضمنة بلوحات القيادة لاتخاذ التدابير الضرورية لتحسين عملية الاستخلاص. - مواصلة أعمال متابعة احترام الروزنامات المبرمة في إطار العفو الجبائي لسنة 2022 والعفو الجبائي لسنة 2019 . - تكثيف الزيارات الميدانية للتنشيط والمتابعة. - تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية لخلابا الاستخلاص وعود الخزينة والمفوضين المكلفين باستخلاص الديون العمومية. - دفع عملية استخلاص الخطايا والعقوبات المالية والعمل على تذليل الصعوبات التي قد تعترض عدول الخزينة أثناء عملية التبليغ. - دفع عملية استخلاص ديون أملاك الدولة والمتابعة والتنسيق مع مصالح

<p>وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية . - انطلاق العمل بمنظومة تصنيف الديون المثقلة " SCORING des créances constatées".</p>					
<p>- متابعة الوضع المالي لميزانيات الجماعات المحلية. - متابعة سير استخلاصات موارد الجماعات المحلية عبر تنشيط عمليات استخلاص الموارد الاعتيادية بالتنسيق مع مصالح البلديات. - المساهمة في تركيز النظام المالي الجديد للجماعات المحلية بتوضيح الجوانب التقنية للأحكام الجديدة المضمنة بمشروع قانون مجلة المحاسبة العمومية في الباب المتعلق بالجماعات المحلية وخاصة فيما يتعلق بالتغييرات المنتظرة حول التصرف المالي والمحاسبي للجماعات المحلية. - مواصلة تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية لإبراز دورهم في مجال التصرف في ميزانية الجماعة المحلية وأهمية هذا الدور في الحفاظ على توازاناتها ودعم قدراتها المالية. - مواصلة العمل على تعميم الربط بمنظومة GRB واستغلالها من قبل 350 بلدية من جهة ومن جهة أخرى من قبل مختلف القباضات على مستوى استخراج وصلوات الخلاص أليا. - المشاركة في أشغال تطوير GRB2 مع وزارة الداخلية. - المشاركة ضمن اشغال دراسة مشروع رقمنة خلاص المعلوم على العقارات المبنية و المعلوم على العقارات غير المبنية مع وزارة الداخلية ضمن مشروع "E-Construction" الممول من المؤسسة الالمانية للتعاون الدولي " GIZ " والذي يهدف الى رقمنة رخص البناء لدى 11 بلدية نموذجية.</p>		<p>أ1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.</p> <p>أ4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.</p>	<p>100%</p>	<p>المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات</p>	
<p>- المتابعة الدورية بالتنسيق مع مصالح البلديات لنتائج استخلاص المعاليم المثقلة بأصنافها كالمعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على العقارات غير المبنية..... - متابعة التثقيلات ومساندة قباض</p>			<p>30%</p>	<p>المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات</p>	

<p>الجماعات المحلية في ذلك.</p> <p>- تنظيم أيام تكوينية لفائدة محاسبي الجماعات المحلية حول استخلاص الديون المثقلة وإجراءات الاستخلاص والتنسيق في ذلك مع الجماعات المعنية للجماعات المحلية.</p>				المحلية المثقلة	
<p>- الأعداد للاستخراج الآلي لحساب التصرف حسب التصنيف الجديدة بالتنسيق مع الخزينة العامة للبلاد التونسية.</p> <p>- دراسة طرق تجاوز الإشكاليات المتعلقة بأجال إعداد الحساب العام ضمن مشروع تطوير النظام المعلوماتي المحاسبي للدولة.</p> <p>- تطوير الاستخراج الآلي لحسابات قباض الديوانة في إطار مشروع الصندوق المندمج (caisse monétique intégrée) والذي هو في طور التجربة مع قبضة الديوانة تونس الميناء والتي سيتم تعميمها في سنة 2024.</p> <p>- إحكام متابعة مختلف المحاسبين العموميين لإرسال حساباتهم في الأجال والتنسيق مع أمري الصرف لإرسال مختلف المعطيات الضرورية لإعداد الحساب العام في الأجال.</p> <p>- القيام بدورات تكوينية في مجال مسك الحسابات.</p> <p>- إدراج قائمة موجبات الرفض من طرف المحاسبين بالمنظومة المعلوماتية المعتمدة</p> <p>- برمجة وظيفة بالمنظومة المعلوماتية المعتمدة تمكن من استخراج جداول الإرسال إلى البنك المركزي والديوان الوطني للبريد أليا مع تمكين المستعملين من وظائف إطلاع تم إقتراحها</p> <p>- تمكين المستعملين بأمانات المصاريف من التصرف الآلي لعمليات التسوية.</p>	<p>606</p> <p>322</p>	<p>أ1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.</p> <p>أ2: الرقابة المحاسبية للنفقات العمومية والتأشير عليها والإذن بدفعها</p> <p>أ3: التصرف في الحسابات الخاصة والودائع والأمانات وتجميع الحسابات.</p> <p>أ4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي.</p>	<p>12 شهرا</p>	<p>المؤشر 1.2.3: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه</p>	<p>الهدف 2.3: مسك محاسبية موثوق بها ومقدمة في الأجال</p>
<p>- مواصلة انجاز مشروع رقمنة الطابع الجبائي .</p> <p>- مواصلة العمل على تعميم استعمال GRB.</p> <p>- مواصلة العمل على رقمنة خلاص المعاليم على العقارات المبنية وغير المبنية.</p>		<p>أ1: دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.</p>		<p>المؤشر 1.3.3: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها</p>	<p>الهدف 3.3: تحسين جودة الخدمات ورقمنتها</p>

<p>- مواصلة أشغال دراسة حول مشروع رقمنة خدمة تسجيل العقود والأحكام بالاشتراك مع مركز الإعلامية والإدارة العامة للتشريع الجبائي.</p> <p>- مواصلة أنشطة التكوين والتأطير حول استعمال مختلف وسائل الدفع الإلكتروني.</p>		<p>4: تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي</p>	1		
<p>- مواصلة العمل على تطبيق المرجعية الخصوصية للاستقبال على مجموعة من القباضات المالية.</p> <p>- مواصلة أعمال تهيئة مقرات القباضات المالية لتستجيب لمقومات الاستقبال الحسن للمواطنين وتوفير ظروف عمل حسنة،</p> <p>- مواصلة تجهيز القباضات المالية بموزعات قصاصات الأولوية ومواصلة تعميم التطبيق الخاصة لاحتساب المؤشر على باقي القباضات المالية.</p>			5 إلى 20 [من]	<p>المؤشر: 2.3.3</p> <p>معدل مدة تقديم الخدمة بالقباضات المالية</p>	
<p>- الأخذ بعين الاعتبار للإطارات النسائية المباشرة حاليا وتحفيزهن للمشاركة في الدورات التكوينية و حسن تأطيرهم من خلال التدريب على تقلد المسؤوليات والتشريك في دراسة الملفات الكبرى.</p>		<p>-دراسة ومتابعة تعبئة الموارد العمومية وتطبيق الإجراءات المحاسبية وإعداد الحسابات العمومية.</p> <p>-تنشيط وتنظيم ومتابعة مهام تعبئة الموارد العمومية ومراقبة الحسابات على المستوى الجهوي</p>	21% 32%	<p>المؤشر: 1.4.3</p> <p>نسبة النساء اللاتي تولين خطة أمينة مال جهوية من جملة الخطط المتوفرة</p> <p>المؤشر: 2.4.3</p> <p>نسبة النساء اللاتي تولين خطة قابض مالية من جملة الخطط المتوفرة</p>	<p>الهدف 4.3: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال في تحمل المسؤوليات</p>

3.2. مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

لمركز الإعلامية لوزارة المالية دور كبير في دعم مشاريع برنامج المحاسبة العمومية نظرا لمهمته في التصرف في المنظومات والتطبيقات الإعلامية لوزارة المالية من خلال:

- **في مجال استخلاص الموارد العمومية للدولة:** يساهم مركز الإعلامية في متابعة استغلال وتقييم المنظومة "رفيق" وتطويرها في إطار مشروع المنظومة الجديدة للجباية والاستخلاص للتوافق مع احتياجات مصالح البرنامج في إطار تحقيق أهداف السياسة العمومية للدولة ومقتضيات قانون المالية.

وفي هذا الإطار، يشارك المركز مع بقية البرامج في مشروع لتطوير المنظومة الجديدة للمالية العمومية بمكوناتها المتعلقة بتأدية النفقات العمومية والتطبيقات الخاصة بالمحاسبة والخزينة ومكاسب الدولة لتتوافق مع تطور الاحتياجات لهذه المصالح ومساندتهم في المهام الموكولة إليهم وتطبيقا لمقتضيات القانون الأساسي للميزانية

- **في مجال مسك المحاسبة العمومية وتطوير المنظومة الجديدة لتصرف في المالية العمومية:** يتولى مركز الإعلامية لوزارة المالية متابعة استغلال منظومة "أدب" و التطبيقات الخاصة بكل من الأمانة العامة للمصاريف والخزينة العامة للبلاد التونسية كما يساهم في الأشغال المتعلقة بالنظام المعلوماتي المحاسبي الجديد.

3 – إطار نفقات البرنامج متوسط المدى لسنة 2024-2026

إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية لبرنامج المحاسبة العمومية، يتطلب توفير الوسائل اللوجستية والمادية التي تساهم في تسهيل عمل الإطارات والأعوان من جهة وفي تقديم خدمات ذات جودة للمواطنين وتقريبها لهم من جهة أخرى.

ومن أهم هذه الوسائل، يسعى برنامج المحاسبة العمومية الى توفير مقرات مهيأة وفي حالة جيدة حسب معايير مضبوطة ويعمل على تجديد التجهيزات والمعدات وتكوين الإطارات والأعوان والمحافظة على سلامة المقرات والأموال والقيم بتوفير وسائل السلامة الضرورية لذلك.

وبالرغم من الضغط الذي تشهده المالية العمومية إلا أن برنامج المحاسبة العمومية وضمانا لاستمرارية المرفق العام يعمل على توفير الظروف المناسبة للعمل مع السعي المتواصل إلى التقليل من النفقات

باعتقاد وسائل بديلة اقل تكلفة على المدى القصير والمتوسط دون المساس من جودة الخدمات المقدمة للمواطنين والمطالبيين بالأداء.

وعلى هذا الأساس قُدّرت إعمادات الدّفع المبرمجة لبرنامج المحاسبة العمومية بـ 391925 أ.د. سنة 2024 و401320 أ.د. سنة 2025 و421582 أ.د. سنة 2026.

- ✓ قدرت زيادة نفقات التأجير بـ 40659 أ.د. مقارنة بـ 2023 أي بنسبة تطور بـ 14 %.
- ✓ قدرت زيادة نفقات التسيير بـ 1141 أ.د. مقارنة بـ 2023 أي بنسبة تطور بـ 5 %.
- ✓ قدرت زيادة نفقات الاستثمار بـ 4100 أ.د. مقارنة بـ 2023 أي بنسبة تطور بـ 15 %.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الفارق		تقديرات 2024 2-	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ (1) - (2)				
14%	40659	337500	296841	275924	نفقات التأجير
5%	1141	22400	21259	19758	نفقات التسيير
0%	0	25	25	89	نفقات التدخلات
15%	4100	32000	27900	5616	نفقات الاستثمار
	0				نفقات العمليات المالية
13%	45900	391925	346025	301387	المجموع

جدول عدد 4:
إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
362526	345263	337500	296841	275924	نفقات التأجير
23764	23072	22400	21259	19758	نفقات التسيير
25	25	25	25	89	نفقات التدخلات
35267	32960	32000	27900	5616	نفقات الاستثمار
					نفقات العمليات المالية
421582	401320	391925	346025	301387	المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات
421582	401320	391925	346025	301387	المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

ملاحظة: يتم رصد اعتمادات سنوية تقدر بـ 800 أ.د. تتعلق بصفحة لاقتناء العلامات الجبائية على الخمور المعبأة في قوارير على حساب أموال المشاركة.

نفقات التأجير:

قدرت جملة إعتامادات نفقات التأجير التي تمت برمجتها لسنة 2024 ما قيمته 337500 أ.د. أي بنسبة إرتفاع تقدر بـ 14% مقارنة بالإعتامادات المرسمة لسنة 2023 ويعود ذلك أساسا لـ:

- تسوية عملة الحضائر (84 عامل)
- الإنعكاس المالي للإنتدابات المرخص فيها بقانون المالية لسنة 2022 (100 عدل خزينة و60 ملحق بالتفقد للمصالح المالية) وللسنة 2023 (100 عدل خزينة و60 مراقب للمصالح المالية)
- الإنعكاس المالي للتنقل الوظيفي بعنوان سنة 2023 (100 أ3 (أمين صندوق) و 10 أ2 (متصرف في الوثائق والأرشيف)
- الزيادة العامة في الأجور القسط الثاني من الزيادة التي تم إقرارها

نفقات التسيير:

من المقدر ارتفاع إعمادات التسيير الخاصة بالبرنامج لسنة 2024 بنسبة 5% ويعود ذلك أساسا لتطور إعمادات بعض نفقات التسيير على غرار الأكرية وإقتناء لوازم مكاتب ومعدات ولوازم إعلامية وفي المقابل تم تخفيض الإعمادات المخصصة لشراء العلامات الجبائية على الخمر الممول على حساب أموال المشاركة عدد2 "حساب القروض المرتبطة برهن" إلى النصف وذلك نظرا لتغيير الخصائص الفنية خلال سنة 2023. كما تم تقدير مبلغ 6.943 م د لخالص المتخذات.

نفقات التدخلات:

سيتم الإبقاء على نفس الإعمادات المخصصة لقسم التدخلات مقارنة بسنة 2023 وهي مخصصة أساسا للتكاليف الناجمة عن حوادث الشغل ومساهمة الدولة في المنظمات ذات الصبغة الخصوصية (الجمعية العالمية لمصالح الخزينة).

نفقات الإستثمار:

تم تقدير إعمادات نفقات الإستثمارات المباشرة للبرنامج لسنة 2024 في حدود 9470 أ.د. تعهدا و32000 أ.د. دفعا وبالتالي سيتم تسجيل إنخفاض على مستوى إعمادات التعهد بنسبة 30% ويعود ذلك أساسا لعدم برمجة إقتناء أراضي ومعدات إعلامية وأشغال تهيئة مقرات مركزية بميزانية البرنامج لسنة 2024.

بينما من المقدر أن يتم تسجيل إرتفاع على مستوى إعمادات الدفع بنسبة 15% وذلك لبرمجة إعمادات الدفع الخاصة ببعض الأشغال والإقتناءات المبرمجة للسنوات السابقة والتي شهدت تعطل في الإنجاز على غرار تهيئة مقرات مركزية التابعة للبرنامج بمبلغ 250 أ.د وإقتناء وسائل نقل من سنة 2021 إلى سنة 2023 بمبلغ 780 أ.د وإقتناء معدات إعلامية بعنوان سنوات 2021 و2022 و2023 بمبلغ 4,8 م د هذا بالإضافة لرصد إعمادات دفع إضافية بعنوان مشروع بناء قصر المالية بقاس الذي شهد تعطل في الإنجاز خلال السنوات السابقة وقد قدرت إعمادات الدفع المرسمة بمبلغ 5 م د.

برنامج مصالح الميزانية

إسم رئيس البرنامج: السيدة درصاف كويس
تاريخ توليها مهمة قيادة البرنامج: بداية من سنة 2020

1- تقديم البرنامج:

1.1- الإستراتيجية

تتمثل غاية إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية فى ضمان توازن ميزانية الدولة من خلال متابعة تطورها على مستوى الموارد والنفقات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتعزيز الانضباط فى الميزانية وحوكمة التصرف فى الموارد. حيث يضطلع البرنامج بدور أساسى فى وضع السياسات الاقتصادية والمالية للبلاد وضبط تقديرات ميزانية الدولة والسهر على متابعة تنفيذها. ويتم ذلك فى إطار قانون المالية وبلاستناد إلى مخططات التنمية والميزان الاقتصادي وعلى أساس برمجة متوسطة المدى.

وتتنبثق إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية للفترة 2024-2026 من:

- الانطلاق فى تنفيذ المخطط التنموي 2023-2025 الذي يتنزل فى ظرف اقتصادي واجتماعي وصحي دقيق ويكتسي أهمية بالغة اعتبارا للرهانات الوطنية المنتظر تحقيقها خاصة على مستوى إحداث مواطن الشغل، تنمية الجهات الداخلية، دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وقدرته على التأقلم مع المتغيرات على الصعيدين الإقليمي والدولي، مزيد التعمق فى مضامين السياسات التنموية والبرامج والمشاريع لإحكام اندماجها وتناسقها فى اتجاه تحقيق النمو الاقتصادي.
- إقرار برنامج الإصلاحات من طرف الحكومة للفترة 2022-2026 والذي انطلق من تشخيص دقيق وموضوعي للواقع الاقتصادي وإعداد رؤية إستراتيجية تمكن من ضبط السياسات على المدى القصير والمتوسط لمعالجة الانكماش الاقتصادي واستعادة الديناميكية المرجوة والحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد وللالية العمومية واستكمال مسار الإصلاحات بما يضمن دعم نمو اقتصادي دائم، شامل وتضامني ومواجهة تحديات المرحلة.

كما يساهم البرنامج فى إرساء الركائز والأسس القانونية لمنظومة التصرف فى ميزانية الدولة حسب الأهداف من خلال تنفيذ خطة وبرنامج عمل لإعداد كل ما يتطلبه تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية من وثائق وتبويب وقواعد تصرف ونظام معلوماتي. ويتم ذلك خاصة من خلال محورين أساسيين:

- إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف فى المالية العمومية فى إطار مشروع Fiscal and

"Accounting System of Tunisia" (FAST).

- ضبط قواعد التصرف الجديدة بما يتلائم مع مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية والتنسيق والتأطير والمتابعة لإنجاز هذه الأعمال.

وفي إطار متابعته لوثائق الأداء لمختلف المهمات، يعمل برنامج مصالح الميزانية على متابعة تطور الأهداف والمؤشرات خاصة منها المتعلقة بمبدأ " المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبصفة عامة بين فئات المجتمع " (الفصل 18 من ق أ م). كما يعمل على تقييمها بما يمكن من تقليص الفوارق المسجلة.

وتسعى مصالح الميزانية على المدى المتوسط إلى الحرص على الاستغلال الأمثل للموارد وتكريس مزيد من النجاعة على مستوى التدخلات والإنفاق العمومي للحد من نزيف المالية العمومية، مما يساهم في التحكم في توازنات المالية العمومية وضمان ديمومة الميزانية.

وفي هذا الإطار، تركز إستراتيجية برنامج مصالح الميزانية أساسا على المحاور التالية:

- تطوير جودة تقديرات موارد ونفقات الدولة على المدى المتوسط بهدف مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية وذلك من خلال تطوير نموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدى *Modèle de prévision et de cadrage macroéconomique et budgétaire à moyen terme* في إطار تعاون فني مع USAID،
- متابعة تطور موارد الدولة وترشيد النفقات خاصة بالتحكم في نفقات التأجير والدعم وتوجيه الإنفاق نحو تمويل المشاريع ذات القيمة المضافة والمشاريع والبرامج التي سيتم تصنيفها كأولوية قصوى في إطار المخطط التنموي 2023-2025 خاصة منها التي من شأنها أن تدفع بنسق التنمية في الجهات.
- قيادة وتنسيق الأعمال المتعلقة بتطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي للميزانية ومواصلة إنجاز مشروع النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية.
- مزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا.

2.1 الهياكل المتدخلة

يتكون برنامج مصالح الميزانية من الهياكل التالية:

- الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
- الإدارة العامة للموارد والتوازنات
- الإدارة العامة للتأجير العمومي
- الإدارة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص
- الإدارة العامة للتدقيق ومتابعة المشاريع الكبرى
- الوحدة المركزية للتصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف

- الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة¹

ينقسم البرنامج إلى برنامج فرعي واحد "التصرف في الموارد وفي النفقات" ووحدين عمليتين. تتكون الوحدة الأولى من ستة (06) هيكل نشاطها الرئيسي هو "إدارة ميزانية الدولة". أما الوحدة الثانية فهي مكونة من الوحدة المركزية للتصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف ويتمثل نشاطها الرئيسي في "قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية".

فيما يتعلق بالفاعلين العموميين، يمثل مركز الإعلامية بوزارة المالية الداعم الأساسي لبرنامج مصالح الميزانية باعتباره أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية في إطار مشروع (FAST) "Fiscal and Accounting System of Tunisia" وذلك من خلال دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع في جميع مراحله (إعداد كراس الشروط، انتقاء المزودين، تركيز المنظومة ومتابعة استغلالها).

2- أهداف ومؤشرات الأداء

1.2- تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1.4: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بالمحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة وديمومة الميزانية، إذ يكتسي ضبط تقديرات ميزانية الدولة أهمية بالغة من حيث ضبط الإمكانيات والموارد المالية المتاحة التي يمكن تعبئتها وتحديد مستوى الإنفاق وضبط طرق تنفيذ سياستها الاقتصادية والاجتماعية في إطار قانون المالية والميزان الاقتصادي.

كما ينتزل هذا الهدف في إطار الالتزام بالمعايير الدولية حول جودة ودقة التقديرات.

وتتم متابعة تحقيق هذا الهدف عن طريق مؤشرين.

المؤشر 1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية:

تنقسم الموارد الذاتية لميزانية الدولة إلى مداخيل جبائية وغير جبائية وهبات. وتمثل المداخيل الجبائية الجزء الأهم من هذه الموارد حيث بلغت 87% في 2022، وهو ما يفسر اختيار هذا المؤشر.

¹ تم إدراج الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة ضمن برنامج مصالح الميزانية بمقتضى مقرر وزيرة المالية مؤرخ في 22 سبتمبر 2022 يتعلق بتعديل مقرر وزير المالية المؤرخ في 07 جانفي 2019 والمتعلق بالتوزيع البرامجي لمهمة المالية.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور الحاصل خلال السنوات الأخيرة في نسبة الموارد الجبائية من جملة الموارد الذاتية للدولة (حوالي 87% سنة 2022) تستدعي العمل على تطوير وتحسين تعبئة مداخيل أخرى للميزانية وخاصة منها المداخيل غير الجبائية.

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	مناب المداخيل الجبائية من جملة الموارد الذاتية
87	91	89	89	88	89	88	92	91	%

ويعكس هذا المؤشر جودة التقنيات والنماذج المعتمدة لإعداد تقديرات الموارد الجبائية في إطار قانون المالية والمجهودات المبذولة بهدف التقليل في الفوارق بين التقديرات والانجازات مما يضمن حسن التصرف في ميزانية الدولة من خلال توفير الموارد الكافية لتأدية النفقات والمحافظة على سلامة التوازنات المالية للدولة.

تقديرات المؤشر 1.1.4:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
2.5	2.5	2.5	2.5	1.0	%	المؤشر 1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

تمت المحافظة على نفس مستوى تقديرات المؤشر المتعلق بالفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية، في حدود 2.5% خلال السنوات 2023-2026 وذلك بالرغم من تحسن قيمة المؤشر في 2022 (1%) و2021 (1.9%). وقد تم اختيار هذا المستوى (2.5%) بصفة واقعية وموضوعية بالنظر للوضع الاستثنائي الاقتصادي الوطني والعالمي والذي يتميز بالضبابية وبارتفاع نسب عدم اليقين في الآفاق الاقتصادية مما سيكون له بالتأكيد تأثير كبير على جودة التقديرات.

وتجدر الإشارة أنه في إطار تحسين تقديرات الموارد الجبائية يتم العمل على تطوير مجموعة من أدوات النمذجة والتنبؤ وخاصة منها:

- التنبؤ والنمذجة على المدى القصير،
- إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية،
- تطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من إعداد إطار الميزانية متوسط المدى (في إطار تعاون فني مع USAID) والذي يعتبر في مرحلة تجربة وتحسين،

✓ المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار:

يعتبر ضبط الاعتمادات ذات الطابع التنموي مؤشرا هاما ويتم على ضوء التنفيذ المادي والمالي للمشاريع والبرامج المبرمجة خلال السنة المنقضية والمشاريع والبرامج المصنفة ذات الأولوية القصوى في إطار المخطط التنموي 2023-2025 وخاصة منها مشاريع البنية التحتية.

كما أن الرفع من نسق الاستثمار العمومي على المستوى الجهوي هو الذي سيسمح من تحقيق معدلات نمو تمكن من استعادة عافية الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بالجهات وخلق فرص جديدة للتشغيل وضمان التوازنات العامة.

وباعتبار أن نفقات الاستثمار تمول أساسا عن طريق الموارد العامة للميزانية أو عن طريق القروض الخارجية الموظفة فإنه يتم بداية من سنة 2024 تقسيم مؤشر احتساب نسبة انجاز نفقات الاستثمار إلى مؤشرين فرعيين كما يلي تفصيلهما:

- **المؤشر 1.2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق الموارد العامة للميزانية**

- **المؤشر 2.2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة**

كما سيتم احتساب نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار (اجمالي) بتطبيق نسبة ترجيح (une pondération) على كل مؤشر فرعي تعادل ما يمثله من إجمالي نفقات الاستثمار للسنة.

■ تقديرات المؤشر 2.1.4:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
2.08	3.08	4.08	0.1	7	%	المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار
0.1	0.1	0.1	-	-	%	- موارد عامة للميزانية
10	15	20	-	-	%	- قروض خارجية موظفة

بالنسبة لتقديرات المؤشر على مدى ثلاث سنوات 2024 - 2026، تم تقدير الانجازات المتوقعة بناء على نسق الانجاز خلال السنوات السابقة مع تطبيق نسبة ترجيح تساوي 80% بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة على الموارد العامة للميزانية و20% بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة على ان يتم تحيين هذه النسبة عند الاقتضاء.

الهدف 2.4: تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بقيادة وتنسيق الأعمال المتعلقة بتطبيق الأحكام التي جاء بها القانون الأساسي الجديد للميزانية، حيث، تم وضع خطة متكاملة استعدادا لتطبيق جميع ما جاء به من أحكام سواء بالنسبة إلى التي دخلت حيز التطبيق مباشرة أو التي ستدخل بصفة تدريجية طبقا للأحكام الانتقالية.

وباعتبار أن بعض الأحكام الواردة بالقانون الأساسي للميزانية سيتم تطبيقها على مراحل، فقد تم الاختيار لقيس ومتابعة هذا الهدف من خلال مؤشرين أحدهما تم بلوغ القيمة المستهدفة في سنة 2021 والمتعلق بإتمام التبوب النهائي للنفقات على أن يتم تطبيقه بعد المصادقة عليه وإرساء نظام معلوماتي جديد. أما المؤشر الثاني فيتمثل في نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها.

المؤشر 1.2.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها:

يقصد بهذا المؤشر عدد الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة التي توظف مواردها لتغطية نفقات ذات صلة بطبيعتها وذلك تطبيقا للفصل 29 من القانون الأساسي للميزانية.

■ تقديرات المؤشر 1.2.4:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
90	80	70	70	50	%	المؤشر 1.2.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها

تم تقدير نسبة إنجاز سنوي بـ10% لبلوغ 90% في سنة 2026. علما وأنه تم في سنة 2017 إعداد تقرير تقييمي للحسابات الخاصة في الخزينة في تونس بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID).

الهدف 3.4: تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية:

يندرج هذا الهدف ضمن المحور الاستراتيجي المتعلق بمزيد تكريس الشفافية بنشر كل المعطيات والبيانات المتعلقة بالميزانية مما يمكن من تقييم حسن توظيف الأموال العمومية لتحقيق الأهداف المرسومة ومقارنتها بالنتائج المحققة فعليا، حيث تتولى مصالح وزارة المالية وبصفة دورية نشر جملة من المعطيات والإحصائيات المتعلقة بالنتائج المسجلة على مستوى تنفيذ ميزانية الدولة من موارد ونفقات وتصرف في الدين العمومي، ويتم وضعها على البوابة الرسمية لوزارة المالية. ويمكن التذكير بأهمها:

- النشرة الشهرية لتنفيذ ميزانية الدولة: تحوصل النتائج المسجلة على مستوى الموارد والنفقات. وتتضمن بيانات ورسومات تتعلق بتطور المالية العمومية حسب التبويب الوارد بالقانون الأساسي للميزانية وكذلك حسب التبويب الدولي لصندوق النقد الدولي (GFS).
- التقرير نصف السنوي حول تطور المالية العمومية: يقدم نتائج تنفيذ ميزانية الدولة على مدى السداسية لمقارنتها مع التقديرات ومع نتائج نفس الفترة من السنة المنقضية بالعلاقة مع تطور الطرف الاقتصادي، كما يبين الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها قصد المحافظة على التوازنات العامة.

وتكمن أهمية هذا الهدف في الإيفاء بالتزامات الدولة تجاه المواطن والمجتمع المدني والمؤسسات الدولية والجهات المانحة خاصة بعد انخراط تونس في المبادرة الدولية لدعم الشفافية. ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار المؤشرين المواليين:

المؤشر 1.3.4: أجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

يتمثل المؤشر في احتساب أجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية. وتحتوي هذه النشرة على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.

تحظى هذه النشرة باهتمام الكثير من المستعملين حيث أنها تمكنهم من متابعة تنفيذ الميزانية بصفة شهرية وبالتالي إضفاء المزيد من الشفافية على تطور المؤشرات المتعلقة بالمالية العمومية.

■ تقديرات المؤشر 1.3.4:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
35	35	45	35	69	يوم	المؤشر 1.3.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

سجل مؤشر آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية 69 يوم خلال سنة 2022 و 57 يوم خلال سنة 2021 وقد تمت مراجعة قيمة المؤشر إلى 45 يوم لسنة 2024 وذلك لإضفاء أكثر واقعية على المؤشر. في حين تم الحفاظ على مستوى 35 يوم لسنوات 2025 و 2026.

المؤشر 2.3.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

يتمثل المؤشر المتعلق بدورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذي يتم إعداده من قبل الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية خاصة بعد انخراط تونس في مبادرة الحكومة المفتوحة، وكذلك لتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية ومقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة من السنة المنقضية مبرزا في نفس الوقت الإجراءات والتدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة.

■ تقديرات المؤشر 2.3.4:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
3	3	4	3	6.6	شهر	المؤشر 2.3.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

سجل مؤشر آجال نشر التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة 6.6 شهرا سنة 2022 و 4 أشهر سنة 2021، وسيتم العمل خلال سنة 2024 للرجوع لنفس مستوى 2021 أي 4 أشهر على الأكثر لإضفاء أكثر واقعية على المؤشر، على أن يتم خلال سنوات 2025 و 2026 العمل على مزيد تحسين هذا المؤشر، بالتزامن مع الانتهاء من أشغال المنظومة الإعلامية الجديدة، ليلبغ 3 أشهر.

الهدف 4.4: تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع

يعنى هذا الهدف بتحسين نسق تسوية النفقات المنجزة بعنوان سحبوات القروض الخارجية الموظفة على منظومة "أدب". ويتنزل في إطار متابعة تنفيذ المشاريع التنموية المرسمة في ميزانية الدولة وفي الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية والتحكم في توازنات المالية العمومية.

المؤشر 1.4.4: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة

يمكن هذا المؤشر من إبراز نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة.

■ تقديرات المؤشر 1.4.4:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
30	35	40	40≥	43	%	المؤشر 1.4.4: نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة

بناء على انخفاض نسبة النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة والغير مسواة من جملة النفقات المنجزة سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، تم التخفيض في تقديرات النسبة المذكورة للمؤشر بعنوان سنوات 2024 إلى 2026 ويتطلب تحسين مسار تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة تحيين منشور السيد وزير المالية لسنة 2008 واستكمال مشروع تحيين الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وانجاز مشروع المنظومة المعلوماتية المندمجة للمالية العمومية.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

لا يرتبط أداء البرنامج بصفة مباشرة بتطور النفقات بقدر ما يرتبط بأداء الموارد البشرية ونسق أعمال فرق العمل التي تتم برمجة أعمالها في إطار دعائم الأنشطة. مع العلم أن بعض دعائم الأنشطة يتم إنجازها في إطار تعاون فني مع مؤسسات الخبرة الأجنبية. ويبين الجدول التالي جملة من هذه الدعائم:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج مصالح الميزانية

الأهداف	المؤشرات	تقديرات المؤشرات لسنة 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1.4: تطوير جودة تقديرات الموارد الجبائية	المؤشر 1.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات في الموارد الجبائية	2.5%	نشاط عدد 1: إدارة ميزانية الدولة	12760	- تطوير أدوات التنبؤ والنمذجة على المدى القصير والمتوسط (في إطار تعاون فني مع الاتحاد الأوروبي) - إعداد قاعدة بيانات متكاملة للمؤشرات المالية - إعداد وتطوير أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسطة المدى (في إطار تعاون فني مع USAID) - تطوير أدوات تحليل السياسات المالية والقيام بسيناريوهات محاكاة مصفرة من خلال استغلال نماذج التوازن العام المحسوب (في إطار تعاون فني مع USAID) - إعداد لوحة قيادة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية - برمجة جملة من الدورات التكوينية للإطارات المسؤولة عن إعداد التقديرات في مجال البرمجة المالية وأدوات التنبؤ والنمذجة
	المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار	4.08%			- إرساء متابعة دورية لتقدم إنجاز المشاريع - تنظيم دورات تكوينية للأعوان في تقنيات التقدير والتصرف في المشاريع - ضبط برنامج لزيارات ميدانية للمشاريع الهامة بالتنسيق مع القطاعات (المشاريع الكبرى) - إعداد دليل إجراءات حول التصرف ومتابعة المشاريع

<p>- مواصلة أشغال فريق العمل المكلف بإصلاح منظومة الحسابات الخاصة وتدعيمه</p> <p>- القيام بدراسة في إطار التعاون الفني لتقييم جدوى هذه الصناديق وانعكاساتها على القطاعات الممولة (USAID)</p> <p>- مواصلة أشغال فرق العمل المكلفة بإعداد جملة من المعطيات ذات العلاقة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية (مشروع FAST)</p>	1227	<p>نشاط عدد 1: إدارة ميزانية الدولة</p> <p>نشاط عدد 2: قيادة الأعمال المتعلقة بتطبيق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية الجديد</p>	70%	<p>المؤشر 1.2.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلاءم نفقاتها مع طبيعة مواردها</p>	<p>الهدف : 2.0.4 تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد</p>
<p>- عقد جلسات دورية مع الإدارات المعنية بتوفير المعطيات للمتابعة والتنسيق</p> <p>- توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية</p> <p>- تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تمكن من إعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين وإضفاء أكثر جودة للمعطيات.</p>		<p>نشاط عدد 1: إدارة ميزانية الدولة</p>	45 يوم	<p>المؤشر 1.3.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية</p>	<p>الهدف : 3.1.4 تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية</p>
<p>- توفير برنامج تكوين للأعوان المكلفين بنشر المعطيات قصد تحسين قدراتهم التقنية</p> <p>- تطوير أنظمة معلوماتية (interface) تمكن من إعداد المعطيات بصفة آلية قصد تقليص عدد المتدخلين وإضفاء أكثر جودة للمعطيات</p> <p>- تركيز فريق دائم ممثل من كل المتدخلين للنظر في التقارير لتقييمها والمصادقة عليها وإصدارها في الآجال</p>		<p>نشاط عدد 1: إدارة ميزانية الدولة</p>	4 اشهر	<p>المؤشر 2.3.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة</p>	

<p>- حث منفعدي المشاريع وأمري الصرف على تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة على منظومتي "سياد" و"أدب"</p> <p>- مراجعة منشور السيد وزير المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2008 عند الاقتضاء بما يتناسب مع مقتضيات القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 13 فيفري 2019</p> <p>-استكمال التنقيحات المزمع إدخالها على مجلة المحاسبة العمومية وعلى القانون الأساسي للميزانية المذكور.</p> <p>- إرساء منظومة " موظفة " الخاصة بتأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة مع مصالح مركز الإعلامية لوزارة المالية .</p> <p>- توفير برنامج تكوين للإطارات المكلفين بمتابعة تنفيذ المشاريع قصد تحسين قدراتهم التقنية،</p> <p>- مواصلة الأشغال ضمن فرق العمل المكلفة بإرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية (مشروع FAST)</p>		<p>نشاط عدد 1 إدارة ميزانية الدولة</p>	<p>%40</p>	<p>المؤشر 1.4.4 : نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة</p>	<p>الهدف :4.1.4 تحسين نسق تسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع</p>
--	--	--	------------	---	--

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

يعتبر مركز الإعلامية بوزارة المالية فاعلا عموميا رئيسيا في أداء برنامج مصالح الميزانية وأداء مهمة المالية بصفة عامة باعتباره:

- أحد المتدخلين الرئيسيين في إرساء نظام معلوماتي جديد للتصرف في المالية العمومية في إطار مشروع (FAST) "Fiscal and Accounting System of Tunisia" وذلك من خلال دوره في الإشراف على الجوانب التقنية للمشروع.
- المساندة الفنية في تطوير المنظومات المعلوماتية.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026

تم اعتماد نسبة تطور للنفقات للبرنامج بالاعتماد على نسق التطور في السنوات السابقة مع تطبيق مقتضيات أحكام منشور إعداد ميزانية الدولة لسنة 2024.

جدول عدد 03:
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب طبيعة النفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

الفارق	المبلغ	تقديرات 2024 2-	ق م 2023 (1)	انجازات 2022	بيــــــــان النفقات
	1149	10138	8989	8795	نفقات التأجير
13%					
	280	1481	1201	673	نفقات التسيير
23%					
	0	0	0	0	نفقات التدخلات
	-97	2368	2465	107	نفقات الاستثمار
-4%					
	0	0	0		نفقات العمليات المالية
11%	1332	13987	12655	9575	المجموع

نفقات التأجير:

قدرت نسبة ارتفاع إعتمادات قسم التأجير بـ 13% مقارنة بالإعتمادات المرسمة لسنة 2023 ويعود ذلك أساسا للزيادة العامة في الأجور (القسط الثاني من الزيادة التي تم إقرارها) وإنتداب خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي.

نفقات التسيير:

قدرت نسبة ارتفاع إعتمادات التسيير الخاصة بالبرنامج لسنة 2024 بـ 23% ويعود ذلك أساسا للترفيح في الإعتمادات الخاصة بإقتناء معدات التصرف الإداري والأثاث ورصد إعتمادات الخاصة بعقد إستغلال منظومة إنجاز.

نفقات الإستثمار:

بالنسبة لنفقات الإستثمار تم تقدير ارتفاع إعتمادات التعهد بنسبة 21% ويعود ذلك أساسا لبرمجة إقتناء سيارات إدارية جديدة في إطار برنامج تجديد أسطول السيارات التابعة للبرنامج و برمجة إعتمادات إضافية للبرنامج المندمج للصدوم ضد الكوارث الطبيعية (المحور الرابع).

إنخفضت إعمادات الدفع بنسبة 4% وقد تمت برمجة إعمادات الدفع الخاصة بالإقتناءات المبرمجة للسنوات السابقة والغير المنجزة على غرار إقتناء السيارات الإدارية لسنوات 2020 إلى غاية سنة 2023 كما تم رصد إعمادات بعنوان البرنامج المندمج للصدود ضد الكوارث الطبيعية للمحور الرابع ولوحدة تنسيق المشروع.

جدول عدد 04 :

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026) التوزيع حسب طبيعة النفقة (إعمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	8795	8989	10138	10371	10890
نفقات التسيير	673	1201	1481	1525	1571
نفقات التدخلات	0	0	0	0	0
نفقات الاستثمار	107	2465	2368	2439	2610
نفقات العمليات المالية		0	0		
<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	<u>9575</u>	<u>12655</u>	<u>13987</u>	<u>14335</u>	<u>15071</u>
<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>	<u>9575</u>	<u>12655</u>	<u>13987</u>	<u>14335</u>	<u>15071</u>

برنامج الدين العمومي

إسم رئيس البرنامج : كوثر بابية

تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج : جانفي 2015

1. تقديم البرنامج:

1.1 إستراتيجية البرنامج:

تتمثل المهمة الأساسية لبرنامج الدين العمومي في التصرف في الدين العمومي وسيولة الخزينة. ويضطلع برنامج الدين العمومي بدور محوري في تنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية للبلاد وذلك عن طريق المشاركة في إعداد ميزانية الدولة فيما يتعلق بالدين العمومي من خلال وضع تقديرات موارد الاقتراض الداخلية والخارجية وخدمة الدين وقائم الدين العمومي، هذا بالإضافة إلى العمل على الاستجابة لحاجيات الميزانية من موارد الاقتراض في إطار التوازنات العامة للمالية العمومية.

ويبقى تحقيق استقرار نسبة المديونية والعمل على التحكم في مخاطر الدين العمومي رهين عوامل خارجية عديدة ذات العلاقة بسياسة المالية العمومية وبالسياسة النقدية وسياسة الصرف للبنك المركزي التونسي إضافة للظرف الاقتصادي المحلي والعالمي فمستوى التداين هو نتيجة لسياسات اقتصادية ومالية عامة تتجاوز إستراتيجية الدين العمومي وهيكل التصرف في الدين، ويبقى تحسين مؤشرات المديونية مرتبطين أساساً بتحسّن عجز الميزانية ونسبة النموّ واستقرار الدينار مقابل عملات التداين الأجنبية.

وتجدر الإشارة، أن البلاد التونسية قد واجهت خلال الفترة 2020-2022 تحديات اقتصادية تعمقت بشدة مع تداعيات كل من وباء فيروس كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، حيث أدت إلى تراجع هام لموارد الدولة وساهمت في ارتفاع الأسعار وزيادة كبيرة في عجز الميزانية تحملت محفظة الدين العمومي أعبائها ومخاطرها، مما أدى إلى ارتفاع نسبة المديونية إلى 79.83% من إجمالي الناتج المحلي نهاية سنة 2022.

وفي ظل التحديات الاقتصادية والمالية التي شهدتها تونس في السنوات الأخيرة أصبح السعي إلى تحقيق استقرار نسبة المديونية في مستوى يضمن استدامة المالية العمومية محورا استراتيجيا يكتسي أهمية بالغة قصد ضمان تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة والموازنة بين كلفة الاقتراض والمخاطر المتعلقة به.

وتتمثل الأولويات الإستراتيجية أساساً في:

- تعبئة موارد الاقتراض اللازمة لتمويل حاجيات ميزانية الدولة وضمان سيولة الحساب الجاري للخزينة،
- التحكم في كلفة الدين العمومي وتحسين آليات التصرف في المخاطر المرتبطة به،

- تطوير وتنشيط السوق الداخلية لرقاع الخزينة بهدف التقليل من مخاطر إعادة التمويل وخاصة تعزيز مناب الدين الداخلي بهدف التقليل من مخاطر الصرف. ولتحقيق ذلك تم وضع هدفين.

2.1 الهياكل المتدخلة:

تتولى الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي إدارة وتنفيذ برنامج الدين العمومي كهيكل وحيد ويساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية كفاعل عمومي ملحق بالبرنامج القيادة والمساندة في تحقيق أداء البرنامج من خلال تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين.

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2. تقديم أهداف ومؤشرات الأداء:

الهدف 1.5: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره

يتمثل الهدف الأول والأساسي لبرنامج الدين العمومي في "تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره". ويتنزل في إطار السعي لضمان استدامة الدين العمومي من خلال تنويع مصادره والتحكم في كلفته وتحسين آليات التصرف في مخاطره التي تتمثل أساسا في:

- مخاطر سعر الصرف المتأتية من الديون المعنونة بالعملات الأجنبية،

- مخاطر إعادة التمويل المرتبطة بمدة سداد القروض،

- مخاطر نسب الفائدة المرتبطة أساسا بالقروض ذات نسب الفائدة المتغيرة.

وتتمّ متابعة تحقيق هذا الهدف عبر أربعة مؤشرات تمكّن من تقييم حافطة الدين العمومي والمخاطر المحيطة بها:

- معدل تكلفة الدين العمومي
- مناب الدين الداخلي من الدين العمومي
- معدل مدة سداد الدين العمومي
- مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي

يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي.

■ تقديرات المؤشر 1.1.5:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
%5.2	%5.2	%5.3	%4.5	%4.41	%	المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي

تم إعداد التقديرات الخاصة بالسنوات 2024-2026 استنادا لإنجازات سنة 2022 واستشراف تطور الدين العمومي على المدى المتوسط 2023-2027 وخاصة تحيين تقديرات الشروط المالية وكلفة القروض المزمع تعيبتها لتمويل الميزانية خلال سنتي 2023 و2024 واستنادا إلى مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 ومشروع قانون المالية لسنة 2024 والإطار المتوسط المدى للميزانية 2024-2026. ومن المنتظر أن يرتفع معدل تكلفة الدين العمومي من 4.41 % سنة 2022 من حجم الدين إلى 4.5 % سنة 2023 ليبلغ 5.3 % سنة 2024، نظرا للضغوطات على المالية العمومية وارتفاع حاجيات تمويل الميزانية بالإضافة لارتفاع أسعار الفائدة على المستوى المحلي وعلى مستوى الأسواق المالية العالمية بالإضافة إلى تواصل تراجع التقييم السيادي للديون التونسية.

المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

يعنى هذا المؤشر بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي بالعملة المحلية من الدين العمومي الجملي، وذلك قصد التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمدىونية الخارجية أهمها مخاطر سعر الصرف إذ تكون أغلب الديون الداخلية معنونة بالعملة المحلية (بالدينار) وبالتالي غير معرضة لمخاطر سعر الصرف الناجمة عن إمكانية ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار التونسي.

■ تقديرات المؤشر 2.1.5:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
%36	%39	%42	%34.1	%42.0	%	المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

وقد تمّ تحيين التقديرات المتعلقة بالفترة 2024-2026 على ضوء إنجازات سنة 2022 وباعتماد تحيين تقديرات مصادر تمويل الميزانية لسنتي 2023 و2024 واستشراف تطور الدين العمومي على المدى المتوسط 2023-2027 وذلك بناء على مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2023 ومشروع قانون المالية لسنة 2024 والإطار المتوسط المدى للميزانية 2024-2026، وأخذا بعين الاعتبار لتداعيات الأزمات العالمية على هيكله الدين العمومي وتواصل سياسة الاعتماد بصفة كبيرة على الدين الداخلي لدعم جهود الدولة لتوفير التمويلات اللازمة.

المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي

قصد تقييم مخاطر إعادة التمويل تمّ اعتماد مؤشر معدل مدة سداد الدين العمومي، وهو عبارة عن معدل المدّة الزمنية المتبقية لسداد الديون.

■ تقديرات المؤشر 3.1.5:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
7	6.5	6	6.5	5.6	سنة	المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي

تم وضع تقديرات مؤشر معدل مدة سداد الدين العمومي خلال الفترة 2024-2026 استنادا لمدة سداد الدين المسجلة في موفى سنة 2022 وأخذا بعين الاعتبار لمدة سداد القروض الجديدة المزمع تعبئتها لتمويل الميزانية على المدى المتوسط.

المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة من حجم الدين

يمكن هذا المؤشر من متابعة وتقييم مخاطر تغير نسب الفائدة في غضون سنة ويشمل ذلك القروض ذات نسب الفائدة المتغيرة والقروض التي يحلّ أجلها خلال سنة (أي قائم الدين الذي ستتغير شروطه المالية في ظرف سنة والذي يجب إعادة تمويله والذي يمكن أن يصبح معرضا لارتفاع نسب الفائدة).

■ تقديرات المؤشر 4.1.5:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشر قياس الأداء
2026	2025	2024				
40	40	40	40	37	%	المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة من حجم الدين

تم وضع القيم المنشودة للمؤشرات التي تعنى بتقييم المخاطر المحيطة بالدين العمومي استنادا للمعايير الدولية التي توطر التصرف في الدين.

الهدف 2.5: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة

يتنزل الهدف الثاني لبرنامج الدين العمومي المتمثل في "تطوير السوق المحلية لسندات الدولة" في إطار السعي لضمان استدامة الدين العمومي من خلال التقليل من مخاطر إعادة التمويل والتقليل من مخاطر الصرف.

وقصد تحقيق هذا الهدف تتم متابعة كل من مؤشر نسبة إنجازات إصدارات رقاخ الخزينة على المبالغ المقدره بقانون المالية ومؤشر حجم التداول في السوق الثانوية، والتي تمكّن من تقييم تطور واستمرارية كل من السوق الأولية والثانوية لإصدار رقاخ الخزينة.

المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاخ الخزينة على المبالغ المقدره بقانون المالية

يمكّن هذا المؤشر من مقارنة موارد الاقتراض الداخلي (رقاخ الخزينة والقرض الرقاخي الوطني) بالتقديرات التي تم وضعها في إطار قانون المالية للسنة ويعكس هذا المؤشر الجهود المبذولة بهدف التقليل من الفوارق بين التقديرات والانجازات بما يمكّن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية، حيث يقتضي مبدأ المصادقية المضمن بالقانون الأساسي للميزانية عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية.

■ تقديرات المؤشر 1.2.5:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشر قياس الأداء
2026	2025	2024				
%100	%100	%100	%100	%113.7	%	المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاخ الخزينة على المبالغ المقدره بقانون المالية

تم وضع 100% كقيمة منشودة لهذا المؤشر للسنوات 2024-2026 باعتبار العمل على تعبئة موارد الاقتراض الداخلي وفقا لتقديرات قانون المالية للسنة قصد النجاح في أن تكون الإنجازات مساوية للتقديرات.

المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية

يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة باعتبارها عاملا أساسيا لاستمرارية السوق الأولية للإصدارات، إذ يبرز هذا المؤشر مستوى سيولة السوق الثانوية لرقاع الخزينة وهو ما يمثل مقياسا لمدى تطورها.

■ تقديرات المؤشر 2.2.5:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
40	40	40	40	68	%	المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية

تم إعداد تقديرات 2024-2026 أخذا بالإعتبار ارتفاع حجم اصدارات رقاع الخزينة مقابل محدودية السوق المالية الثانوية والصعوبات التي قد تواجهها وضعية السيولة على المدى المتوسط خاصة وأن حجم التداول في السوق المالية الثانوية يتأثر بعدة اعتبارات خارجية مثل حجم الادخار وحجم السيولة النقدية وسياسات الاستثمار للمتدخلين في السوق وتعاطيهم مع المؤشرات الاقتصادية والمالية بالمقارنة مع منتوجات مالية أخرى متوفرة بالسوق مع الإشارة إلى أن نسبة 40% تعتبر نسبة مقبولة لتقييم ديناميكية وتطور السوق الثانوية وسيولة رقاع الخزينة.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء :

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف 1.5 تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي ومخاطره	المؤشر 1.1.5: معدل كلفة الدين العمومي	5.3%	1أ التصرف في الدين وسيولة الخزينة	3061	متابعة نسب استعمال القروض في آجاله التعاقدية والسعي للحد من التمديد في آجال السحب للتقليص من كلفة القروض
	المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي	42%			مواصلة العمل على تنويع آليات الإصدارات الخاصة بالدين الداخلي. -المحافظة على حضور منتظم ومستمر على السوق المحلية لرقاع الخزينة بالنسبة لجميع الأجال مع الأخذ بعين الاعتبار لتطور ظروف السوق.
المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي	6 سنوات	-تقادي تراكم آجال تسديد الديون وذلك بتوزيع آجال القروض الجديدة على نحو سلس وتفضيل القروض متوسطة وطويلة المدى على القروض قصيرة المدى إذا أمكن. -السعي لإرساء تصرف نشيط في الدين العمومي بهدف التقليص من مخاطر إعادة التمويل عن طريق تحسين جدول سداد الدين العمومي وخفض ذروة التسديدات بالقيام بعمليات مبادلة لرقاع الخزينة قصد التخفيف من حدة الضغوطات على المالية العمومية.			
المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة.	40%	- استعمال آليات التغطية لتثبيت نسب الفائدة.			
الهدف 2.5 تطوير السوق المحلية لسندات الدولة	المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات الرقاع الخزينة على المبالغ المقدره بقانون المالية	100%			- تعزيز آليات تطوير السوق المالية الداخلية. -المحافظة على حضور منتظم ومستمر على السوق المحلية لرقاع الخزينة.

المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية	40%	-الحرص على تطبيق كراس الشروط الخاص بالمختصين في رقاغ الخزينة.
---	-----	--

3.2 مساهمة الفاعل العمومي في أداء البرنامج:

يساهم مركز الإعلامية لوزارة المالية في تحقيق أداء البرنامج من خلال تحسين وتطوير الأنظمة المعلوماتية للتصرف في الدين. حيث يعتمد برنامج الدين على قاعدة معطيات للدين الخارجي (سياد) التي أنشأت بالأمر عدد 2147-94 المؤرخ في 17 أكتوبر 1994 وتمثل هذه القاعدة التي تم تطويرها من طرف مركز الإعلامية لوزارة المالية بالتعاون مع مصالح البنك المركزي التونسي دعامة منظومات التصرف في الدين والتي تشمل تقريبا كافة أصناف الدين (الدين الخارجي – الدين المضمون- ديون المؤسسات العمومية...) كما تستوعب هذه المنظومات جميع المراحل الإجرائية والعملية للتصرف في الدين. كما تم في سنة 2020 الإنطلاق في استغلال منصة مناقصات الخزينة التي أعدها مركز الإعلامية لوزارة المالية بمساهمة الإدارة العامة للتصرف في الدين لإضفاء مزيد من الشفافية على العملية بإدراج كافة مراحل المناقصات عبر منظومة معلوماتية آلية من تاريخ الإعلان عن طلب العروض إلى الإعلان النهائي عن نتائج العروض.

وفي إطار تحديث الأنظمة المعلوماتية للمالية العمومية التي شرعت وزارة المالية في تنفيذه بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية FAST تم بمقرر وزير المالية المؤرخ 25 أوت 2020 تكوين فريق عمل لمنظومة " الدين والتصرف في تقديرات الخزينة وأخذ القرار" وقد أوكل فريق العمل المذكور لمركز الإعلامية لوزارة المالية بتنفيذ مشروع تحديث منظومات الدين في جانبه الفني والإجرائي وذلك طبقا لأحسن الممارسات والنماذج العالمية في المجال.

تبعاً لما تم إقراره وقصد الاستفادة القصوى من مزايا المنظومات التي تم الإطلاع عليها تم اعتماد التمشي التالي :

تأهيل منظومة التصرف في الدين "سياد" من الناحية الوظيفية ودعم مركز الإعلامية لمواصلة تطوير المنظومة من الناحية الفنية والتشغيلية.

إحداث منصة إلكترونية لإدارة استراتيجية الدين وأخذ القرار.

قامت مؤسسة DAI المكلفة من طرف الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID للإشراف على تنفيذ المساعدة الأمريكية للبرنامج باختيار مؤسستين لتنفيذ المشروع أما بالنسبة للتأهيل الوظيفي: فقد تم اختيار

مؤسسة SIMAC التونسية لتقديم خدمات لإعداد المواصفات الوظيفية التفصيلية للنظام المعلوماتي لإدارة الديون وبالنسبة للمكون المساعدة في أخذ القرار تحصلت مؤسسة KEYRUS على صفقة تطوير منصة إلكترونية لإدارة استراتيجية الدين وأخذ القرار.

مراحل تنفيذ المشروع:

المشروع	المخرجات	مرحلة التنفيذ	أهم التوصيات
التأهيل الوظيفي لمنظومة "سياد"	دراسة تشخيصية وتحليلية لمنظومة سياد	تم الإنتهاء منها والمصادقة عليها	ضرورة توسعة مجال منظومة سياد من التصرف في الدين الخارجي لتشمل كافة أدوات الدين الداخلي والخارجي. إدراج جميع مراحل التصرف في الدين ضمن منظومة "سياد الهدف". إضافة مزيد من الآلية والإندماج بين مكونات منظومة سياد
وضع المواصفات الوظيفية التفصيلية للمنظومة الهدف	المواصفات الوظيفية التفصيلية	تم الإنتهاء منها والمصادقة على تقرير المواصفات الوظيفية التفصيلية.	إدراج جميع أدوات الدين ومراحل التصرف في الدين بالمنظومة الهدف الإعتداد على التصرف الآلي لمعالجة المعطيات والتقليص قدر الإمكان من التدخل المباشر في التصرف في المعطيات. إضافة مكون محاسبي وحفظ الملفات وأدوات الإنذار والتنبيه بمنظومة "سياد الهدف". الحد قدر الإمكان من المساس بهيكل قاعدة البيانات "سياد" للحد من تأثيرات هذه التحسينات على منظومة الدين بالبنك المركزي التونسي نجاح المنظومة الهدف يعتمد على التفاعل الإيجابي للبنك المركزي التونسي وقبوله بإدخال بعض التحسينات على قاعدة البيانات المشتركة
إعداد دليل الاختبار الوظيفي	إعداد دليل الاختبار الوظيفي	تم إعداد مشروع الدليل	تولى مركز الإعلامية لوزارة المالية دراسة الدليل و ابداء الرأي حوله
اختيار مكتب مساندة لمركز الإعلامية لوزارة المالية لتنفيذ مشروع تأهيل منظومة سياد	اختيار مكتب مساندة لمركز الإعلامية لوزارة المالية لتنفيذ مشروع تأهيل منظومة سياد	في طور اختيار مكتب المساندة	
تطوير منصة إلكترونية لإدارة استراتيجية الدين وأخذ القرار	إعداد منصة إلكترونية لإدارة استراتيجية الدين والمساعدة في أخذ القرار	تم إعداد ملفات مؤشرات الرئيسة للأداء KPI لكل هيكل بالتنسيق بين هيكل الإدارة العامة للتصرف في الدين و فريق "سياد" لمركز الإعلامية لوزارة المالية	الهيكل المعنية: التعاون المالي- التصرف في القروض- الإصدارات- القروض المضمونة- القروض الممنوحة للمؤسسات.

<p>- تمت المصادقة على قبول منصات الهياكل المعنية و مازالت في طور التجربة و التعديل</p> <p>- إن نجاح المشروع مرتبط باستكمال ادراج كامل الدين الداخلي بمنظومة سياد و إتمام منصة وحدة استراتيجية الدين .</p>	<p>تم تسليم منصات إلكترونية لكل هيكل</p>		
<p>تم ختم الصفقة و ينتظر التوصل إلى اتفاق على مرحلة ثانية لإعداد منصة استراتيجية الدين</p>			
	<p>في طور الإنجاز</p>	<p>نقل المنتج النهائي و الخبرة اللازمتين إلى الفريق الفني التابع لمركز الإعلامية لوزارة المالية، بحيث يكون قادرًا على تشغيل النظام الأساسي وجعله يتطور تقنيًا ووظيفيًا</p>	

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى 2024-2026

تم اعتماد نسبة تطور للنفقات للبرنامج بالاعتماد على الحاجيات الفعلية مع تطبيق مقتضيات أحكام منشور إعداد الميزانية الدولة لسنة 2024.

جدول عدد 3:

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

الفارق		تقديرات	ق م	انجازات	بيان النفقات
النسبة %	المبلغ	2024	2023 (1)	2022	
(1) - (2)	(1) - (2)	(2)			
35%	703	2700	1997	2026	نفقات التأجير
2%	5	316	311	264	نفقات التسيير
-	0	0	0	0	نفقات التدخلات
-31%	-20	45	65	38	نفقات الاستثمار
-	-	-	-	-	نفقات العمليات المالية
%29	688	3061	2373	2328	المجموع

نفقات التأجير:

قدرت نسبة ارتفاع إعمادات قسم التأجير بـ 35% مقارنة بالإعمادات المرسمة لسنة 2023 ويعود ذلك أساسا للزيادة العامة في الأجور (القسط الثاني من الزيادة التي تم إقرارها) وإنتداب خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي.

نفقات التسيير:

بالنسبة لنفقات التسيير فقد خصصت أساسا لإقتناء الأثاث ومعدات التصرف الإداري وتسديد الإشتراكات بوكالات الإعلام.

نفقات الإستثمار:

تتمثل إتمادات العهد والدفع المبرمجة لسنة 2024 بالنسبة لنفقات الإستثمار في إقتناء معدات إعلامية بعنوان سنة 2024.

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة : ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	2026	1997	2700	2762	2900
نفقات التسيير	264	311	316	325	335
نفقات التدخلات	0	0	0	0	0
نفقات الإستثمار	38	65	45	46	50
نفقات العمليات المالية	-	-	-	-	-
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	<u>2328</u>	<u>2373</u>	<u>3061</u>	<u>3133</u>	<u>3285</u>
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	<u>2328</u>	<u>2373</u>	<u>3061</u>	<u>3133</u>	<u>3285</u>

برنامج القيادة والمساندة

إسم رئيس البرنامج : السيد أحمد خضر
تاريخ توليه مهمة قيادة البرنامج: بداية من أوت 2022

1- تقديم البرنامج:

1.1 . الإستراتيجية:

يوظف برنامج القيادة والمساندة بمهمة مساندة البرامج العملية في تحقيق أهدافها، حيث يضم جميع المصالح التي تقوم بتأمين إسداء الخدمات ذات الاختصاص والتي توفر دعماً أفقياً لجميع البرامج. وهو يتضمن جملة الوظائف والأنشطة المتعلقة بإدارة وتسيير المهمة والمتمثلة أساساً في القيادة والإشراف والمتابعة والتخطيط والدراسات والتقييم وغيره من الأنشطة التي تتعلق بالحوكمة وحسن التصرف في الموارد البشرية والمنظومات المعلوماتية والشؤون العقارية والقانونية والخدمات اللوجستية والشؤون المالية والشراء والاقتناء والاتصال.

وتجدر الإشارة إلى خاصية برنامج القيادة والمساندة لمهمة المالية الذي يتميز بانضواء عدد من الإدارات العامة التي تساهم في تنفيذ سياسات عمومية في غاية الأهمية تتعلق بالأساس بالمنظومة الجبائية ومراقبة التصرف في الأموال العمومية وتدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية والمساهمة في مكافحة الفساد وتكريس مبادئ الشفافية المالية من خلال إصدار معايير المحاسبة وعدد من الملاحق المصاحبة لقوانين المالية...

وتتمثل غاية المهمة في مجال الموارد البشرية في إرساء إدارة ناجعة وحديثة توفّق بين الاحتياجات الحقيقية والموارد المتاحة من الرصيد البشري. وتندرج إستراتيجية المهمة في هذا المجال ضمن الإستراتيجية الوطنية لتحديث الوظيفة العمومية التي أفضت إلى إعداد خطة عمل منذ 2019 تركز على إرساء وتفعيل مقاربة قائمة على التسيير التقديري للموارد البشرية والوظائف والكفاءات مع التركيز على آلية التنقل الوظيفي ومنظومة التكوين وتنمية المهارات للأعوان بما يمكن من تحقيق الأهداف المنشودة للبرامج. وقد ساهمت المهمة عبر تمثيلية الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية في عدد من الأنشطة المنبثقة عن أهداف هذه الخطة في إرساء وتفعيل المقاربة القائمة على التسيير التقديري للموارد البشرية من خلال الشروع في إعداد سجل الكفاءات والجذات النموذجية للوظائف.

كما أنه من الضروري الإشارة إلى أن المهمة تواجه عديد التحديات لتسديد الشغورات الضرورية لتطوير الموارد الذاتية للدولة وتحسين ظروف العمل وتطوير الخدمات المسداة للمواطنين والمؤسسات بالنظر إلى الظرف الدقيق الذي تمر به المالية العمومية واعتباراً للسياسات العامة للدولة المتعلقة بالتحكم في كتلة الأجور وترشيد النفقات.

أما في مجال دعمها اللوجستي والمالي للبرامج وترشيد نفقاتها فإن إستراتيجية برنامج القيادة والمساندة تندرج ضمن الإطار العام المحدد من قبل الحكومة الذي يؤكد على ترشيد النفقات العمومية وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية. كما يسعى البرنامج في هذا الإطار إلى المساهمة في تحقيق التوجهات الوطنية في مجال خاصة ترشيد الاستهلاك في الطاقة والماء والهاتف وتحسين التصرف في التجهيزات وفي مختلف الوسائل المادية لتحقيق مزيد من النجاعة على مستوى العمل الإداري.

وتبعاً لما سبق، تمّ تحديد أولويات برنامج القيادة والمساندة بالأساس فيما يلي:

- ✓ وضع تصوّر لمقاربة شاملة لتنمية إدارة الموارد البشرية بما يتناسب مع تطور الوظائف للمهمة والتوجهات الوطنية في المجال،
- ✓ ملائمة التصرف في الموارد البشرية مع أهداف التنمية المستدامة للسنوات 2016-2030،
- ✓ إعادة تنظيم وزارة المالية لفتح الآفاق وإدراج المهن الجديدة الضرورية في التصرف الحديث للإدارة والرقمنة،
- ✓ توفير الدعم المادي واللوجستي لكافة البرامج من خلال الحرص على توفير الإمكانيات الضرورية وتأمين الخدمات المتعلقة بالجانب المالي في إعداد وتنفيذ الميزانية والسهر على حسن التصرف في الموارد المالية لمختلف الهياكل المركزية والجهوية التابعة للوزارة،
- ✓ مواصلة العمل على تركيز الرقابة الداخلية والرقابة المعدلة للنفقات،
- ✓ المساهمة في مكافحة الفساد وغسل الأموال وتدعيم قدرات المراقبين والمحققين وتطوير الموارد وأدوات العمل،
- ✓ المساهمة في تصور ووضع سياسات الدولة المالية والاقتصادية والجبائية ودعم الشفافية المالية وذلك عبر تدعيم دور مهمة المالية فيما يتعلق:
 - بالإصلاح الجبائي الرامي إلى إرساء نظام جبائي عادل وشفاف يساهم في دفع الاستثمار ودعم الاقتصاد عبر تحسين القدرة على تحصيل المداخيل الجبائية ودعم الميزانية،
 - دعم شفافية المالية العمومية من خلال إصدار معايير الحسابات العمومية والمساندة على تطبيقها،
 - المساهمة في تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتطوير السياسة المساهمية للدولة،

■ المساهمة في تطوير الخدمات المالية وتسهيل النفاذ لها وكذلك في تفعيل الإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وتطوير الأسس المالية للبنوك.

وسعى لتفعيل هذه المحاور الإستراتيجية والأولويات والبرامج المنبثقة عنها يساهم عدد من الفاعلين العموميين (ديوان مساكن أعوان وزارة المالية ومركز الإعلامية لوزارة المالية وشركة شبكة تونس للتجارة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن) وكذلك الوحدة العملياتية المتكونة من مؤسستين إداريتين (المدرسة الوطنية للمالية والموفق الجبائي) في تحقيق الأهداف المتعلقة بها من خلال خاصة:

- ✓ التشجيع على بعث المشاريع الصغرى والمتوسطة بمساهمة كل من البنك التونسي للتضامن بالتعاون مع جمعيات القروض الصغرى وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ،
- ✓ الرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات وتحسين مناخ الاستثمار ورقمنة إجراءات التجارة الخارجية،
- ✓ تفعيل الدور الاجتماعي للمهمة عبر ديوان مساكن وزارة المالية وذلك بتسهيل حصول الموظفين الناشطين بالمهمة على مساكن سواء بالتملك أو بالبراء بشروط ميسرة،
- ✓ تطوير المنظومات الإعلامية لكل الإدارات العامة والتصرف في قاعدة البيانات وتأمين حسن استغلالها،
- ✓ تطوير الكفاءات والمهارات من خلال تحسين جودة برامج التكوين الخصوصية والمشاركة،
- ✓ مساعدة المطالب بالأداء على تذليل الصعوبات التي تعترضه في علاقاته مع مصالح الجباية ومصالح الاستخلاص عبر مؤسسة الموفق الجبائي.

2.1 الهياكل المتدخلة:

يضم برنامج القيادة والمساندة أربع وعشرون إدارة عامة وقد تم تنزيله إلى برنامج فرعي واحد وأربع وحدات عملياتية وخمسة فاعلين عموميين: ديوان مساكن أعوان وزارة المالية ومركز الإعلامية لوزارة المالية وشركة شبكة تونس للتجارة وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن.

2- أهداف ومؤشرات الأداء:

1.2. تقديم الأهداف والمؤشرات:

الهدف 1.9: تحسين التصرف في الموارد البشرية:

إن توفير العنصر البشري بناء على ما تم تشخيصه وبرمجته بمناسبة إعداد أطر النفقات متوسطة المدى وتماشيا مع جملة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة، المتمثلة في ضرورة التحكم في الإنتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية والإنتدابات ذات القيمة المضافة ذات الصبغة الفنية والتقنية والتخفيض التدريجي في الإنتدابات من خريجي مدارس التكوين هذا بالإضافة إلى عدم تعويض الشغورات خلال السنة المالية المعنية، يحتم على برنامج القيادة والمساندة مواصلة العمل على تسديد الشغورات باعتماد آلية التنقل الوظيفي وحسن توزيع الأعوان الذين سيتم إنتدابهم عن طريق البرامج الخصوصية بالإضافة إلى الإنتدابات عبر المناظرات الخارجية الضرورية لتسديد بعض الشغورات للبرامج التي تشكو نقصا فادحا في الموارد البشرية بالنظر لمسئوليتها في تعبئة الموارد وتحقيق التوازنات العامة. وعلى هذا الأساس تركز محاور العمل على:

- تحسين التصرف في الموارد البشرية من خلال حسن توزيعها وتطوير قدراتها في إطار التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات وإرساء نظام معلوماتي وقاعدة معلومات مندمجة بين كل برامج المهمة.
- ترشيد الموارد البشرية من خلال مزيد التحكم في عدد الأعوان من خلال إعادة التوزيع الأمثل لها حسب الحاجيات الحقيقية لمختلف البرامج وكذلك استعمال آلية التنقل الوظيفي لتسديد هذه الشغورات.
- تطوير الكفاءات ومردودية الموارد البشرية من خلال تطوير منظومة التكوين واستغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة لتأمين التكوين على الخط مع الإشارة إلى أن المدرسة الوطنية للمالية انخرطت منذ شهر فيفري 2022، في برنامج الجودة وفق المعايير الدولية إيزو 2018/21001 المتعلقة بمؤسسات التكوين إضافة إلى الدعم المادي للمدرسة بتجهيزها بمعدات إعلامية وإحداث المكتبة الرقمية وإعداد حقائب تكوين....
- إدراج مقاربة النوع الاجتماعي وضمان تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وبين كافة فئات المجتمع بصفة عامة من خلال مواصلة دعم تواجد العنصر النسائي للارتقاء إلى مواقع المسؤولية وأخذ القرار و متابعة نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية وتمثيليتها صلب اللجان المحدثة بمهمة المالية.

وتبعاً لذلك، يتفرّع عن الهدف المتمثّل في "تحسين التصرف في الموارد البشرية" المؤشرات التالية:

- المؤشر الأول: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي،
- المؤشر الثاني: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية،
- المؤشر الثالث: نسبة تواجد المرأة باللجان،
- المؤشر الرابع: نسبة إنجاز مخطّط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تم التخلي عن المؤشر الذي تم إدراجه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 والمتعلق بتمثيلية المرأة في مجالس إدارة المؤسسات والمنشآت العمومية ويعود ذلك إلى صدور قرار لرئاسة الحكومة بتاريخ 18 أوت 2022 والمتعلق بضبط روزنامة تغيير تركيبة مجالس الإدارة أو مجالس المراقبة بالمنشآت العمومية المنصوص عليها بالفصل 22 من الأمر الرئاسي عدد 303 لسنة 2022 المؤرخ في 29 مارس 2022، والذي أسند مهمة إختيار المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين إلى لجنة إختيار وتقييم أداء وإعفاء المتصرفين ممثلي المساهمين العموميين والمتصرفين المستقلين كما أشار الأمر المذكور ضمن الفصل الأول منه إلى مراعاة التمثيل المتوازن بين الجنسين على أن لا يقل تمثيل أحدهما عن 40 بالمائة. وعليه أصبحت مهمة تعيين المتصرفين بمجالس الإدارة والمراقبة من مهام اللجنة المذكورة على مستوى كل سلطة إشراف.

المؤشر 1.1.9: عدد الأعوان المقبولين عن طريق التنقل الوظيفي بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة:

يمكن هذا المؤشر المتعلق بنسبة الأعوان الذين تمّ قبولهم عن طريق التنقل الوظيفي بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة على مختلف مصالح الوزارة من احتساب نسبة تسديد الشغورات المتأكدة والملحة لمختلف الهياكل الراجعة بالنظر لمهمة المالية وذلك بالرجوع إلى عدد المطالب الواردة على الوزارة مقارنة بعدد الأعوان الذين تمّ قبولهم بعد عملية التقييم وتعيينهم بمختلف المصالح .

هذا وتسعى الوزارة في هذا المجال إلى اعتماد سياسة اتصالية لترويج " علامة المشغل " لوزارة المالية لاستقطاب الكفاءات والخبرات من مختلف الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية للترفيح في عدد المترشحين من ذوي الاختصاصات الملائمة للمهام التقنية لمختلف هياكل وزارة المالية.

■ تقديرات المؤشر.1.1.9:

تقديرات			2023	انجازات 2022	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
45	40	35	40	35.5	%	عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي

تقدر نسبة إنجاز هذا المؤشر إلى موفى شهر جوان 2023 بـ 28% و ينتظر أن تصل نهاية هذه السنة نسبة إنجاز تصل إلى 30% في إنتظار التصريح بالنتائج النهائية للتنقل الوظيفي للرتب في الصنف الفرعي "أ3" المفتوح لفائدة الإدارة العامة للأداءات . وبناء على إنجازات سنة 2022 وما هو متوقع لسنة 2023 تم تعديل تقديرات المؤشر لسنوات 2024 و 2025 و 2026، وقد تم تحديد القيمة التقديرية لهذا المؤشر خلال سنة 2024 بنسبة 35% دون إعتبار البرامج الخصوصية كبرنامج تسوية عملة الحضائر بعنوان هذه السنة الذي سيتواصل على دفعتين (2024-2023).

وسوف يتم خلال سنة 2024 والسنوات الموالية مواصلة العمل على تسديد الشغورات بالمصالح المركزية والخارجية بالهيكل الراجعة بالنظر لبرنامج المحاسبة العمومية والجباية والهيكل المركزية عن طريق التنقل الوظيفي وذلك عملا بمقتضيات الأمر الرئاسي عدد 387 المؤرخ في 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وإدراجها ضمن بورصة الحراك الوظيفي في الإختصاصات الفنية والتقنية .

المؤشر 2.1.9 نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية:

يهدف المؤشر المتعلق بنسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية إلى تفعيل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المرأة والرجل في التسميات في الخطط الوظيفية والعمل على الترفيع التدريجي في نسبة تسميتها في مواقع المسؤولية وأخذ القرار سواء على المستوى المركزي والجهوي.

■ تقديرات المؤشر 2.1.9:

تقديرات			انجازات		الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
46	44	42	42	40	%	نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية

تم خلال سنة 2023 إفراد المؤشر "نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية" كمؤشر مستقل حيث سجل إلى غاية شهر جوان 2023 نسبة 39.04% من جملة الخطط الوظيفية و يمكن أن تشهد هذه النسبة نسقا تصاعديا خلال السنوات القادمة (2026-2025-2024) باعتبار أن قاعدة الإطارات النسائية من أصحاب الشهادات العليا والمؤهلات للتسمية في الخطط الوظيفية في ارتفاع مستمر جراء ارتفاع نسبة الإنتدابات من هذه الفئة خلال السنوات الفارطة التي وصلت إلى حدود 90%.

كما يلاحظ أن نسبة تواجد المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار قابل للتطوير مقارنة بالعنصر الرجالي، أما بالنسبة لحضور المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي فهي في نسق متفاوت حيث بلغت سنة 2022 نسبة 18.5% مقابل 43.8% على المستوى المركزي في حين بلغت خلال سنة 2023 حدود 16.1% على المستوى الجهوي مقابل ارتفاعها على المستوى المركزي 44.45%.

لذا سيتم العمل خلال السنوات (2026-2025-2024) على تشجيع العنصر النسائي بأهمية وجودها ضمن الوظائف القيادية خاصة على مستوى المصالح الخارجية لمختلف برامج المهمة وذلك ببرمجة دورات تكوينية في مجال القيادة الإدارية وتشريك العنصر النسائي ضمن هذه الدورات.

المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان

يهدف المؤشر المتعلق بتواجد المرأة باللجان المحدثة بوزارة المالية إلى تفعيل مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص من خلال إعطاء صورة واقعية على الدور الفاعل الذي تلعبه المرأة كعضو صلب هذه اللجان. وهو ما سيسمح لها من تطوير قدراتها المهنية خلال تناولها للملفات ذات الطابع التقني والفني.

■ تقديرات المؤشر 3.1.9:

تقديرات			إنجازات		الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
46	45	44	42	40	%	نسبة تواجد المرأة باللجان:

سجل هذا المؤشر خلال السداسي الأول من سنة 2023 نسبة إنجاز تقدر بـ 43 % تبعاً لإرتفاع عدد اللجان المحدثة صلب هيكل وزارة المالية، وهي نسبة يركز في احتسابها على عدد اللجان الموجودة على المستوى المركزي. وينتظر أن يتم العمل خلال سنوات (2024-2025-2026) على تجاوز النقائص واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تمكن المرأة من مزيد إكتساب الخبرة المهنية لتقلد المناصب القيادية والمسؤولية.

المؤشر 4.1.9: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية:

يندرج هذا المؤشر في إطار حوكمة وتحسين التصرف في الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات أعوان وإطارات مهمة المالية. ويمكن هذا المؤشر من متابعة مدى تنفيذ برامج التكوين الخصوصية والمشاركة وتطور عدد المنتفعين بالتكوين وتحديد المعوقات التي تحول دون تحقيق نسبة الإنجاز المبرمجة. كما يمكن هيكل وزارة المالية من متابعة تنفيذ برامجها التكوينية الخصوصية وقياس الأثر الإيجابي الذي يترتب عن إنجاز مخطط التكوين.

■ تقديرات المؤشر 4.1.9:

تقديرات			إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
75	70	65	80	45.17	%	نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية

بلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية (دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة) 45.17% خلال سنة 2022. وتحرص المدرسة الوطنية للمالية على تدارك هذا التراجع لإنجاز مخطط التكوين، حيث قامت المدرسة بإعداد مخطط التكوين لسنة 2023 على أساس برامج عملية ذات صلة مباشرة بالأهداف الاستراتيجية. وحيث بلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي إلى غاية 15 أفريل 2023

نسبة 14.35%، وباعتبار الإنجازات المسجلة خلال سنة 2022 وما هو متوقع لسنة 2023 تم تعديل تقديرات المؤشر لسنوات 2024-2026.

الهدف 2.9 : ترشيد حوكمة النفقات العمومية:

يساهم برنامج القيادة والمساندة عبر الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات في تحقيق الفاعلية لكافة برامج المهمة من خلال خاصة حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة بما يضمن إنجاز الأنشطة المبرمجة لتحقيق الأهداف المرسومة والأداء المرتقب. ويندرج هدف " ترشيد حوكمة النفقات العمومية" في إطار ضمان سياسة تركيز مبادئ الحوكمة الرشيدة في التصرف في ميزانية المهمة والذي يأخذ بعين الاعتبار مجموعة من المعطيات والعوامل الخاصة بالمحيط الداخلي والخارجي للهيكل الإداري قصد الملاءمة بين المقتضيات القانونية المنظمة للتصرف في الأموال العمومية وضرورة انتظام تزويد كافة الهياكل بالتجهيزات والمعدات والخدمات اللازمة والمحددة لضمان تأمين المرفق العمومي الموكل لكافة هياكل الوزارة.

ونظرا لصعوبة تلبية كل الحاجيات في ظل محدودية موارد الميزانية، فإنه يتم العمل على حسن التقدير حسب الأولويات والحاجيات المتأكدة وحسب الرؤية المعدة للسياسات العمومية وتقديم تجسيم الإصلاحات والدراسات المتعلقة بالإنفاق وواقعية الإنجاز الفعلي. كما يعمل البرنامج على التحكم في النفقات وترشيدها بالاعتماد على الأولويات التالية:

- ضمان الشفافية في الإجراءات وحسن تطبيق القانون.

- تكريس مبادئ الحوكمة الرشيدة.

- تحديد الحاجيات الفعلية من خلال تعزيز حوار التصرف مع مختلف البرامج والهياكل على المستوى المركزي.

- متابعة تنفيذ الميزانية من حيث نسق استهلاك الاعتمادات واحترام إجراءات إنجاز الشراءات.

- المساهمة في تحقيق ديمومة ميزانية الوزارة بمتابعة جودة البرمجة السنوية لمختلف البرامج وانجاح آلية الرقابة المعدلة.

- تطوير منهجية التصرف في أسطول السيارات التابعة للوزارة وذلك بتركيز منظومة إعلامية للتصرف في السيارات بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية.

- مواصلة تركيز الرقابة الداخلية الميزانية ببرامج المهمة.

وبالإضافة لكون برنامج القيادة والمساندة يعمل على تحسين نجاعة الإدارة وفعاليتها فهو يعمل على تحسين جودة خدماتها تجاه طالبي الخدمة بصفة عامة. وعليه، تم ضبط المؤشرات التالية:

- 1- آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات،
- 2- آجال تنفيذ الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية،
- 3- آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات،
- 4- نسبة تنفيذ دراسة وانجاز مشاريع البنيات المبرمجة.

المؤشر 1.2.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات:

يرمي هذا المؤشر الى مساندة رؤساء البرامج العملية على تحسين الأداء أساسا من خلال تقليص آجال فتح واحالة أو تفويض الاعتمادات ووضعها على ذمتهم قصد احترام البرمجة السنوية للنفقات الخاصة بهم.

يمكن هذا المؤشر من احتساب الآجال المتعلقة بفتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات وذلك قصد تلبية حاجيات مصالح الوزارة وتأمين سير العمل الإداري بها. ونظرا لأهمية هذه الآجال وتأثيرها على التصرف في الاعتمادات فإن هذا المؤشر يمكن من متابعة تطوّر دراسة طلبات فتح الاعتمادات والتصرف فيها في الآجال وتقييم مدى قدرة برنامج القيادة والمساندة على الاستجابة لحاجيات هياكل المهمة وتوفير ما يلزمها من اعتمادات.

■ تقديرات المؤشر 1.2.9:

تقديرات			ق.م 2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
8	8	9	2	11	يوم	آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات إلى التقليل في آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات بـ3 أيام مقارنة بإنجازات سنة 2022 وذلك للوصول إلى 8 أيام سنة 2026. وحيث قامت مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية بتعديل التقديرات للفترة الممتدة بين سنة 2024 إلى سنة 2026 مقارنة بما تمت برمجته في سنة 2023 وذلك تماشيا مع الإجراءات المتخذة من طرف مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة خلال السنوات الأخيرة والمتعلقة بتجميد الاعتمادات.

المؤشر 2.2.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية:

إن العمل على ضبط الآجال المستوجبة واحترامها في كامل مسار إنجاز الصفقات والاستشارات يساهم بشكل مباشر في تحسين أداء الإدارة وقد تم اعتماد مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية لمتابعة مدى

سرعة استجابة مصالح الإدارة العامة لطلبات الهياكل المختلفة اعتبارا لطول مسار إنجاز عملية الشراء انطلاقا من إعداد كراسات الشروط وصولا إلى عملية الاستلام.

وتجدر الإشارة أنه قد تم استثناء المسار المتعلق بالصفقات العمومية الذي يخضع لأحكام الأمر المنظم للصفقات العمومية عدد 1039 لسنة 2014 من مجال هذا المؤشر وذلك للاختلاف الإجرائي من حيث الآجال والمتدخلين حيث تخضع الصفقات العمومية لمتدخلين إضافيين (لجان مراقبة الصفقات العمومية) وآجال إضافية للبت في محاضر الفتح والتقييم، هذا بالإضافة إلى أن أغلب الشراءات العمومية المنجزة من طرف مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات تتم خارج الصفقات العمومية ويتم الاعتماد على ثلاثة مؤشرات فرعية لاحتساب هذا المؤشر وهي آجال إعداد كراسات الشروط وآجال التقييم الفني والمالي وآجال الاستلام الوقتي.

■ تقديرات المؤشر 2.2.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
60	60	60	61	65	يوم	آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات إلى تقليص آجال تنفيذ الشراءات خارج الصفقات العمومية بـ 5 أيام مقارنة بإنجازات سنة 2022 وصولا إلى القيمة المنشودة 60 يوما للفترة المتراوحة بين سنتي 2024 و2026.

المؤشر 3.2.9: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات:

يمكن هذا المؤشر من احتساب آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات الذين قاموا بإيداع ملفاتهم طبقا للإجراءات الجاري بها العمل. وبالتالي فهو يمكن من متابعة نجاعة الإدارة في تأدية النفقات العمومية وتحسين جودة خدماتها وتدعيم ثقة المزودين ومسدي الخدمات تجاه الإدارة وذلك من خلال الحرص على خلق التوازن بين تحقيق المصلحة العامة (التزود بالمواد والخدمات وتحقيق إستمرارية المرفق العام) وضمان حق المزودين ومسدي الخدمات في خلاص مستحقاتهم المالية في آجال معقولة.

وتجدر الإشارة أن هذا المؤشر يمكن من متابعة آجال خلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة من خلال قياس المدّة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص هذه النفقات العمومية.

■ تقديرات المؤشر 3.2.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
20	21	22	22	24	يوم	آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات الى تقليص آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات بيومين سنة 2024 مقارنة بإنجازات سنة 2022 وذلك للوصول الى القيمة المنشودة المقدرة بـ 20 يوما سنة 2026.

المؤشر 4.2.9: نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات

تقوم الإدارة العامة للبناءات بمتابعة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة ضمن ميزانية مهمة المالية. ويهدف هذا المؤشر الى متابعة تحسين أداء الإدارة العامة للبناءات وتعزيز دورها في متابعة تنفيذ المشاريع المبرمجة خاصة في مرحلتي اعداد الدراسات الفنية والمصادقة على مختلف مراحل إنجازها بهدف احترام الجداول الزمنية المبرمجة بخصوص كل مشروع وقد شهدت هذه الآجال تأخيرا في إنجاز المشاريع سواء كان ذلك على مستوى الدراسة أو الأشغال بالمقارنة بما هو منصوص عليه بالترتيب الخاصة بالبناءات المدنية.

■ تقديرات المؤشر 4.2.9:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
97	94.5	93.5	88.5	75.9	%	نسبة تنفيذ (دراسة وأشغال) المشاريع المتعلقة بالبناءات المبرمجة

بلغت نسبة تنفيذ المشاريع المتعلقة بالبناءات 75.9% سنة 2022 مقارنة بما تم تحديده من تقديرات 94.5% وتعود الأسباب إلى أن المشاريع الجهوية والوزارية شهدت تأخيرا في الإنجاز على مستوى الدراسات والأشغال والمتمثلة بعضها في التأخير الكبير على مستوى تعيين المصممين والتعطيل في الحصول على بعض التراخيص إضافة إلى عدم جاهزية بعض المقاولين لإنجاز المشاريع في الآجال المحددة وذلك نظرا للظروف الاقتصادية.

كما تعود أسباب هذا التأخير إلى طبيعة المشاريع التي تكتسي الصبغة الجهوية والتي تمثل الاعتمادات الخاصة بها أكثر من 80 % من الاعتمادات المرسمة بالميزانية وذلك لتعدد الأطراف المتدخلة في مسار تنفيذ المشاريع على غرار وزارة المالية لفتح الإعتمادات والمجلس الجهوي لتنفيذ الصفقات ومراقب المصاريف العمومية ومصالح الإدارة العامة للبنائيات.

هذا بالإضافة الى أنه يقع ابرام صفقات عمومية في معظم المشاريع الجهوية وبالتالي تستغرق هذه المشاريع مدة إنجاز أطول مقارنة بمدة إنجاز الأشغال ذات الصبغة الوزارية.

واستنادا إلى ما تم إنجازه سنة 2022 فقد تم تحديد تقديرات سنة 2024 بـ 93.5 % حيث تسعى الإدارة العامة للبنائيات إلى الترفيع في نسبة تنفيذ الدراسات بـ 5 % ونسبة تنفيذ الأشغال 19%. كما تم تحديد نسبة 94.5 % لسنة 2025 و97% لسنة 2026.

الهدف 3.9- تطوير أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق والمتابعة².

يتنزل هذا الهدف في إطار تنفيذ المحور الإستراتيجي لمهمة المالية المتعلقة بمقاومة التهريب الجبائي والتهريب ومقاومة الفساد والإقتصاد الموازي.

وتساهم الهيئة من خلال مهمات الرقابة والتدقيق المنجزة في ضمان حسن التصرف في المال العام وكذلك فحص وتقييم الأداء إستنادا بقواعد المعيار الدولي (ISSAI 300) المتعلق بالمبادئ الأساسية لتدقيق الأداء.

كما تسعى الهيئة من خلال متابعة تسوية النقائص والإخلالات وتطبيقا لتوصيات المقدمة إلى المساهمة في تحسين طرق وأساليب التصرف العمومي.

وتتمثل مؤشرات قياس الأداء في:

- نسبة إنجاز المهمات الرقابية بإعتماد التدقيق حسب المخاطر.
- نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة

المؤشر 1.3.9- نسبة إنجاز المهمات الرقابية بإعتماد التدقيق حسب المخاطر³:

يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة مهمات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها خلال السنة المعنية بإعتماد منهجية التدقيق حسب المخاطر، مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخل الهيئة الذي يتضمن مهمات تخصّ مصالح وزارة المالية، أو هياكل تعمل تحت إشرافها، ومهمات تفقد وبحث تخصّ منشآت

²تمت إعادة صياغة تسمية الهدف
³تمت إعادة صياغة تسمية المؤشر مع المحافظة على نفس طريقة إحتساب المؤشر.

عمومية ومؤسسات عمومية إدارية أو غير إدارية، ومهمّات تفقد وتقييم وبحث تخصّ عدة إدارات وهيكل أخرى، إضافة إلى مهمّات تدقيق حسابات المشاريع الممولة بموارد خارجية. وقد تمّ اعتماد المؤشّر المذكور في إطار مقارنة جديدة في ضبط البرنامج السنويّ للمهمّات الرقابية وتحديد أولويات التدخّل، حيث تعمل الهيئة على تخصيص نسبة من البرنامج لإنجاز مهمّات اعتمادا بالأساس على دراسة المخاطر من ناحية ومتعلّقة بمكافحة الفساد وتدقيق أداء البرامج والمهمّات، مع الحرص على أخذ عنصر القيمة المضافة بعين الاعتبار عند برمجة المهمّات.

✓ تقديرات المؤشّر 1.3.9

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
%55	%55	%50	%50	%29,5	نسبة مانوية	المؤشّر 1.3.9: نسبة إنجاز المهمّات الرقابية باعتماد التدقيق حسب المخاطر

على ضوء تقييم النتائج المحقّقة وتحليلها خلال السّنوات الأخيرة، والتي شهدت توجّه الهيئة نحو ضبط برنامج تدخّلها السنوي اعتمادا بالأساس على دراسة المخاطر، وفي إطار مزيد تحسين نسبة إنجاز المهمّات المبرمجة يتّجه الترفيع في نسبة الإنجاز إلى 50 % سنة 2024 و 55 % سنتي 2025 و 2026.

المؤشّر 2.3.9 نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة

يتمثّل المؤشّر في إحتساب نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الرقابة.

تسعى الهيئة من خلال رصد النقائص والإخلالات وتقديم التّوصيات المستوجبة بشأنها إلى المساهمة في تحسين طرق وأساليب التصرف العموميّ، وفي هذا الإطار، تقوم بدراسة وإستغلال نتائج التّقارير الرقابية المنجزة من قبلها وإحتساب نسبة إلتزام الهياكل المعنيّة بالرقابة بتطبيق التّوصيات المقترحة.

■ تقديرات المؤشّر 2.3.9

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
%70	%65	%65	%65	%49,5	نسبة مانوية	المؤشّر 2.3.9: نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 2 بعنوان سنة 2022 نسبة 49,5% مقابل تقديرات بـ50% أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 99%.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تسجيل تفاعل إيجابي من قبل الهياكل التي شملتها أعمال الرقابة والتدقيق بخصوص تسوية النقائص والإخلالات المسجلة وتطبيق التوصيات المقدمة من قبل مختلف فرق الرقابة.

من ناحية أخرى، أكدت بعض المصالح والهياكل المذكورة عدم التجاوب الكافي من قبل بعض وزارات الإشراف القطاعي مع التوصيات المقدمة، على غرار تنقيح الأنظمة الأساسية ومراجعة أو استصدار بعض النصوص القانونية أو الترتيبية، كما أفادت بارتباط تحقيق بعض الإصلاحات والتوصيات بتدخل هياكل أخرى غير وزارات الإشراف على غرار رئاسة الحكومة ووزارة المالية، إضافة إلى تعقد إجراءات تنفيذ بعض الإصلاحات ومحدودية الإمكانيات البشرية لدى هذه الهياكل.

وعلى ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة، يتجه الترفيع في نسبة الإنجاز إلى 65% سنتي 2024 و2025 و 70% سنة 2026 .

الهدف 4.9: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية:

تمت سنة 2023 إضافة هذا الهدف ضمن برنامج القيادة والمساندة بالنظر إلى أهمية مساهمة مهمة المالية في تصور ووضع سياسات الدولة المالية والاقتصادية والجبائية وتعزيز الشفافية المالية. حيث يضم برنامج القيادة والمساندة إضافة إلى الإدارات التي تمارس وظائف دعم ومساندة لباقي البرامج العملية، إدارات فنية تساهم في تصور ووضع وتحقيق سياسات الدولة المالية والاقتصادية والجبائية وهي تتمثل في الإدارات العامة التالية: الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي، الإدارة العامة للامتيازات الجبائية والمالية، الإدارة العامة للتمويل، الإدارة العامة للمساهمات، الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية.

ويجدر التأكيد في هذا السياق على الدور المحوري للجبائية بما فيها الدراسات والتشريع الجبائي والامتيازات الجبائية، في رفع التحديات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الأهداف الأساسية للإصلاح الجبائي المتمثلة في تحسين قدرة الدولة على تحصيل مداخيلها الجبائية ودعم الميزانية وإرساء نظام جبائي عادل وشفاف.

أما فيما يتعلق بدعم الشفافية المالية لذوات القطاع العمومي فإنه تجدر الإشارة إلى تولي الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية الإشراف على إصدار معايير الحسابات العمومية والآراء

التفسيرية المتعلقة بها بما يمكن من إرساء المحاسبة العامة للدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية والانتقال من المحاسبة القائمة على القبض والصرف إلى المحاسبة الاستحقاقية، مما سيمكن من توفير معلومات مالية ومحاسبية دقيقة وشاملة وصادقة تضمن الشفافية والمساءلة حول الحسابات العمومية. كما تقوم الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية بدور المساندة من أجل ضمان حسن تطبيق مقتضيات المعايير سيما على مستوى تأطير أشغال جرد الأصول الثابتة المادية للدولة وبناء النظام المعلوماتي وأدلة الاجراءات إلى جانب تأمين الدورات التكوينية حول هذه المعايير.

أما في إطار التوجه نحو دعم الشفافية المالية والمحاسبية للمؤسسات، فإن المجلس الوطني للمحاسبة التابعة كتابته إلى الإدارة العامة للمساهمات فهو يسعى إلى اتخاذ ما يتعين لاعتماد معايير المحاسبة الدولية للإفصاح المالي IFRS بصفة تدريجية وذلك من خلال تنقيح النصوص القانونية والمعايير المحاسبية للمؤسسات.

كما تساهم الإدارة العامة للتمويل في مواصلة تفعيل الاستراتيجية الوطنية للإدماج المالي وتنويع آليات تمويل الاقتصاد وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة. أما الإدارة العامة للمساهمات فهي تضطلع بدور محوري في مناقشة عقود البرامج للبنوك العمومية ومتابعة مؤشرات المالية إضافة إلى أنها تساهم في تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وتتابع العائدات المتأتية من مساهمات الدولة، وفي هذا الإطار تجدر الإشارة إلى انه قد تم التخلي عن المؤشر المتعلق بعدد الإجراءات المتخذة والرامية إلى تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية الذي تم تضمينه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023، باعتبار أن الإدارة العامة للمساهمات ساهمت في إعداد وإبداء الرأي حول مشروع القانون المتعلق بحوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية وقد أصبح مشروع هذا القانون من مشمولات رئاسة الحكومة التي ستتولى إصدار الأوامر الترتيبية المتعلقة بتطبيقه.

وقد تم ضبط مؤشرات قياس الأداء التالية:

- عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء
- عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء
- معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية
- تطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا
- معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها
- عدد المعايير المحاسبية والآراء التفسيرية المصادق عليها
- عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية

- عائدات مساهمات الدولة

المؤشر 1.4.9: عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء:

يتعلق المؤشر بعدد الإجراءات المتخذة بعنوان قانون المالية للسنة والتي من شأنها توسيع قاعدة الأداء من خلال:

إخضاع عدد إضافي من الأشخاص للمنظومة الجبائية والترفيغ في عدد المطالبين بالأداء إما مطالبين جدد أو التخلي عن إعفاءات ممنوحة لبعض المطالبين الآخرين علاوة على ترشيد النظام التقديري وحذف بعض الإعفاءات من الأداء على القيمة المضافة

يتنزل المؤشر ضمن الإصلاحات الجبائية التي تهدف إلى تطوير عدد الإجراءات المتعلقة بتوسيع قاعدة الأداء التي يتم إقرارها في إطار برنامج الإصلاح الجبائي من خلال تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد توظيف الأداء في اتجاه توزيع أكثر عدل للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية.

■ تقديرات المؤشر 1.4.9:

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
-	3+	2+	1+	9	عدد	عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء

تم ضبط عدد 15 إجراء كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2025، لما لها من إنعكاسات ونتائج على مستوى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والضرائب غير المباشرة كالأداء على القيمة المضافة وإعتبارا لتأثيرها على الضغط الجبائي وعلى مقاومة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي وتحسين نسبة الإمتثال الضريبي وتحسين تحصيل المداخل الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية مما يضمن المردودية المالية للجباية وصدّ التهرب الجبائي.

وتبقى التقديرات صعبة التحديد بالنسبة لسنة 2026 نظرا لتعلق برنامج الإصلاح بالسنوات المالية 2023-2024-2025 من جهة كما يتطلب ذلك تقييم التقدّم في تنفيذ برنامج الإصلاح الجبائي.

مؤشر 2.4.9: عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء:

يتنزل هذا المؤشر في إطار تواصل توجه السياسة الجبائية في تونس منذ سنوات نحو الإصلاح الجبائي من خلال تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد توظيف

الأداء في اتجاه توزيع أكثر عدل للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية مع الإشارة إلى أن برنامج الإصلاح الجبائي ينتفع بالدعم الفني من قبل صندوق النقد الدولي الممتد بين 2023 و2025 .

ويتعلق هذا المؤشر بعدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء من خلال تبسيط الأنظمة الجبائية في مادة الضريبة على الشركات كتوحيد نسبة الضريبة على الشركات والحذف التدريجي لبعض النسب ومزيد تحسين مردودية جباية مداخل رأس المال وتقريبها من النظام الجبائي لمداخل العمل ومراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وتحسين مساهمتها في المداخل ومراجعة بعض الإعفاءات المخولة للأشخاص الطبيعيين ومراجعة جدول الضريبة على الدخل والتقليل من عدد نسب الأداء على القيمة المضافة والإقتصار على نسب مخفضة ونسبة القانون العام.

■ تقديرات المؤشر 2.4.9:

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
-	3+	3+	2+	2	عدد	عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء

تم ضبط عدد 10 إجراءات كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2025، وتبقى التقديرات صعبة التحديد بالنسبة لسنة 2026 نظرا لتعلق برنامج الإصلاح بالسنوات المالية 2023-2024-2025 من جهة كما يتطلب ذلك تقييم التقدم في تنفيذ برنامج الإصلاح الجبائي.

مؤشر 3.4.9: معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية:

يتعلق هذا المؤشر بمعدل إصدار النصوص التطبيقية (قوانين-أوامر- قرارات- تعليمات عمل...) والمذكرات العامة التطبيقية المتعلقة بالأحكام الواردة بقانون المالية التي يتوقف تنفيذها على صدور النصوص المذكورة.

ويساهم المؤشر في تحقيق الهدف من خلال ما سيتيح إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية للسنة في أجل معقول من رفع النجاعة الاقتصادية والمردودية المالية من وراء الإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية للسنة.

■ تقديرات المؤشر 3.4.9:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر	--	شهر	معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية

وقد تم تقدير نسب الإنجاز لمعدل آجال إصدار النصوص التطبيقية والمذكرات العامة في حدود الستة أشهر الأولى من السنة المالية نظرا لما يتطلبه مسار إعدادها من مراحل ومن تشاركية لإرتباطها بعدة هياكل وزارية أخرى.

المؤشر 4.4.9 : تطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا:

يتعلق هذا المؤشر بتطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا والتي تثبتت مواقف إدارية مستقرّة إتجاه وضعيات جبائية مع الإشارة إلى أن هذا المؤشر تمت إضافته لما له من أهمية في ضمان العدالة الجبائية بين من هم في نفس الوضعية القانونية من المطالبين بالأداء وبالتالي ضمان إستقرار الفقه الإداري الجبائي كضمانة للمطالبين بالأداء.

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
%40	%30	%20	-	-	نسبة	تطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا

وبالنظر لأهمية هذا المؤشر فقد تم تقدير تطور نسب الإنجاز بمعدّل 10 % سنويا خلال سنوات 2024-2026.

المؤشر 5.4.9: معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها:

يتعلق هذا المؤشر باحتساب المعدل بين النفقات الجبائية التي لم يتم احتسابها بالتقرير الملحق بقانون المالية من مجموع النفقات الجبائية التي تم احصاؤها. وهو يمثل مقياس هام لتحسين جودة التقرير السنوي من خلال ابراز حجم النفقات التي هي موضوع التقييم.

هذا ويمكن التقليل في هذه النسبة من تقييم النفقات وتوفير معلومات تتسم بأكثر دقة لفائدة أجهزة الدولة وكل الجهات المعنية مما يمكن من تحسين نجاعة التصرف في النفقات ومزيد إحكام تقديرات كلفتها على موارد الميزانية.

■ تقديرات المؤشر 5.4.9:

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
%10	%10	%15	%20	%24	نسبة	معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها

هذا وقد تم ضبط القيم المنشودة بالجدول أعلاه بعنوان السنوات 2024-2026 حيث تم تقدير نسبة 15% خلال سنة 2024 ويعتزم التخفيض في هذه النسبة إلى حدود 10% سنة 2025 وسنة 2026.

المؤشر 6.4.9: عدد معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المصادق عليها:

يتعلق هذا المؤشر باحتساب عدد معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المصادق عليها بعد عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية. يمثل إصدار معايير الحسابات العمومية حجر الأساس لبناء نظام محاسبي لذوات القطاع العمومي ويفضي إلى تقديم قوائم مالية تعكس صورة وفيّة حول الوضعية المالية للدولة والجماعات المحليّة والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية وكذلك حول أداءها المالي وهو ما يدعم الشفافية والمساءلة حول التصرف العمومي.

كما يمكن إرساء هذه المعايير من توفير معلومات مالية ومحاسبية تتسم بالدقة والشمولية والصدق لفائدة مختلف المستعملين وهو ما يمكن من تحسين نجاعة تصرف ذوات القطاع العمومي وإرساء الرقابة الداخليّة ومزيد إحكام تقديرات الميزانية سيما المتعلقة بنفقات التجديد والإصلاحات الكبرى والمتخذات والنفقات المحتملة الأخرى.

كما يضمن تطبيق هذه المعايير قابليّة القراءة والمقارنة من قبل كافة الجهات المعنية الوطنيّة منها والأجنبيّة حيث أنّها مستمدة من المعايير الدوليّة مع مراعاة الخصوصيات الوطنيّة. وتجدر الإشارة أنّه تمّ في هذا المجال وإلى غاية أفريل 2023 إصدار القرار المتعلق بالإطار المرجعي للمعلومة الماليّة لذوات القطاع العمومي والقرارات المتعلقة بالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الدولة والمجموعة الأولى لمعايير حسابات الجماعات المحليّة والتي تعتبر أساسية لانطلاق الأشغال المتعلقة بالنظام المعلوماتي وبالجرد

المحاسبي الرامي لإعداد الموازنة الافتتاحية لكل من الدولة والجماعات المحليّة. وفي نفس الإطار، تمّت المصادقة من قبل هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العموميّة على الرأي التفسيري المتعلّق بمعايير حسابات الدولة عدد 02 الخاص بالأصول الثابتة الماديّة وهذا من شأنه أن يضمن تطبيق موحد لمقتضيات المعيار المذكور وتفادي الاختلافات في تأويل أحكامه.

ومن أجل استكمال الإطار التنميطي لذوات القطاع العمومي تسهر وزارة الماليّة على إعداد مجموعة أخرى من معايير الحسابات العموميّة وجملة من الآراء التفسيرية المتعلّقة بها تهدف إلى مزيد توضيح مختلف مقتضيات المعايير وضمان تطبيق موحد لها من قبل مختلف المتدخلين.

■ تقديرات المؤشر 6.4.9:

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
27	25	23	20	18	عدد	عدد معايير الحسابات العموميّة والآراء التفسيرية المصادق عليها
						مؤشر فرعي عدد 01: العدد التراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس
4	3	2	1	-	عدد	مؤشر فرعي عدد 02: العدد التراكمي للآراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس

بلغ انجاز المؤشر الفرعي عدد 01 والمتعلّق بالعدد التراكمي لمعايير الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية 20 معيارا محاسبيّا إلى غاية موقى شهر أفريل لسنة 2023 وذلك بعد أن تمّت المصادقة على مشروع معياري الحسابات العموميّة من قبل هيئة المجلس والمنعقدة بتاريخ 09 مارس 2023.

أما فيما يتعلّق بالتقديرات الخاصّة بهذا المؤشر الفرعي، فإنّه يُتوقّع أن يتمّ عرض سبعة (07) معايير حسابات عموميّة إضافيّة إلى غاية موقى سنة 2026 موزّعة زمنيا كالتالي:

- بالنسبة لسنة 2024، فإنّه يقدر عرض ثلاثة (03) مشاريع لمعايير حسابات عموميّة على هيئة المجلس. وتمتّ بذلك مراجعة التقديرات المضمّنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023، وذلك من خلال الترفيع من 2 إلى 3 معايير محاسبية تعرض خلال 2024.
- بالنسبة لسنتي 2025 و2026، فإنّه يتوقّع عرض أربعة (04) مشاريع لمعايير الحسابات العموميّة إضافيّة أي بمعدّل معيارين محاسبيين (02) لكلّ سنة ليلبغ بذلك العدد التراكمي التقديري لمعايير

الحسابات العموميّة المعروضة على هيئة المجلس 25 معيارا في موقى سنة 2025 و 27 معيارا في موقى سنة 2026.

وفيما يتعلّق بالمؤشر الفرعي عدد 02 والمتعلّق بالعدد التراكمي للآراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس، فقد تمّت في إطار الإعداد لانطلاق أشغال جرد الأصول الثابتة المادية للدولة المصادقة على الرأى التفسيري عدد 01 لسنة 2023 والمتعلّق بمعيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية، وذلك خلال اجتماع هيئة المجلس المنعقد بتاريخ 09 مارس 2023. ونظرا للدقة التي تتطلبها صياغة الآراء التفسيرية وتشعب المسائل التي تتناولها، فقد تمّت المحافظة على التقديرات المتمثلة في عرض رأى تفسيري واحد سنويًا على أنظار هيئة المجلس خلال السنوات 2024 و 2025 و 2026 لتصل بذلك تقديرات المؤشر الفرعي عدد 02 إلى أربعة (04) آراء تفسيرية في الجملة في موقى سنة 2026.

المؤشر 7.4.9: عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية

تم تعويض المؤشر الذي تم تضمينه بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 والمتعلق بتقديم إنجاز عقود البرامج للبنوك العمومية بالمؤشر "عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية" ويهدف هذا التغيير لتقييم أداء البنوك العمومية من خلال متابعة تحقيق الأهداف الكمية والنوعية الواردة بعقود البرامج وإضفاء مزيد من النجاحة على عمل الإدارة العامة للمساهمات.

وتمت دعوة الخمس بنوك العمومية (البنك التونسي للتضامن، الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي، بنك الإسكان، وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة) لإعداد عقود البرامج للفترة 2021-2025 و بتاريخ 18 أفريل 2023، تم إمضاء عقد برنامج البنك التونسي للتضامن. وتتمثل مسؤولية وزارة المالية في المصادقة على المحاور الاستراتيجية التي بنيت على أساسها عقود البرامج طبقا للفصل 3 من الأمر عدد 4953 لسنة 2013 المؤرّخ في من جهة، وإحداث توازن بين هياكل التسيير (الإدارة العامة للبنك) وهياكل المداولة (مجلس الإدارة) من جهة أخرى خاصة وأن عقود البرامج تمثل الوسيلة التي تمكن من محاسبة طرفي العقد بخصوص تقديم إنجاز وتجسيم الالتزامات التعاقدية.

■ تقديرات المؤشر 7.4.9:

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
-	5	4	2	0	عدد	عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية

المؤشر 8.4.9: عائدات مساهمات الدولة:

يمكن هذا المؤشر من متابعة العائدات والفوائض الراجعة إلى الدولة مقارنة بتقديرات الميزانية وهو بالتالي يمكن من إضفاء مزيد من النجاعة والمردودية لمساهمات الدولة في المؤسسات والمنشآت العمومية.

■ تقديرات المؤشر 8.4.9:

التقديرات			2023	الإجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
1000	1000	950	920	624.82	م د	عائدات مساهمات الدولة

تم تحقيق 624.82 م د ما يمثل 71.5% من تقديرات عائدات مساهمات الدولة المرسمة بقانون المالية لسنة 2022 ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع تقديرات الأرباح المتأتية من البنك المركزي وعدم توزيع الأرباح من قبل المؤسسة التونسية للأشغال البترولية والتي بلغت قيمة تقديراتها 213 م د. وقد تم تحديد تقديرات مساهمات الدولة لسنة 2023 بالإعتماد على الأرباح المتوقعة خاصة من شركة فسفاط قفصة والمؤسسة التونسية للأشغال البترولية.

وفي إطار الإستراتيجية الرامية للنهوض بالمؤسسات والمنشآت العمومية بما يضمن ديمومتها والحد من المخاطر على ميزانية الدولة وإعتمادا على منهجية الأهداف و عقود البرامج التي تبرم بصفة تدريجية من قبل المؤسسات والمنشآت العمومية يتوقع تنمية عائدات مساهمات الدولة تدريجيا خلال السنوات القادمة.

2.2- تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد 1:

الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة: ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة (*)
الهدف تحسين التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.1.9: عدد الأعوان المقبولين عن طريق التنقل الوظيفي بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة	35%	تطوير التصرف في المسار المهني للأعوان	9628	- اعتماد آلية التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات عند القيام بعمليات توزيع الأعوان المنتدبين - تنظيم دورات تكوينية في مجال فرز ملفات الترشيح وتقييم المترشحين وفق مؤهلاتهم العلمية وتجربتهم المهنية، - تنظيم دورات تكوينية في مجالات التصرف التقديري في الوظائف والكفاءات.
	المؤشر 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية	42%			- دراسة وتحليل التناصف بين الجنسين بوزارة المالية - إعداد إحصاءات حول مقترحات التسميات في الخطط الوظيفية لفائدة كلا الجنسين على المستوى المركزي وخاصة الجهوي حسب الخطة الوظيفية المسندة، - القيام بدورات تحسيسية في القيادة الإدارية على المستوى الجهوي.
	المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان	44%			- متابعة تواجد المرأة باللجان عبر إستغلال مقررات تركيبة هذه اللجان.
	المؤشر 4.1.9: نسبة إنجاز مخطّط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية	65%			- مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحسينها عند الاقتضاء - وضع خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها: • على مستوى البرمجة • على مستوى التنفيذ، • على مستوى المتابعة والتقييم، - البحث عن فضاءات تكوين خارجية لإحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة الوطنية للمالية على مستوى جهوي لتغطية حاجيات التكوين للمصالح الجهوية - دعم التكوين في الجهات - إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطلبات التصرف الحديث وتطوير منظومة التكوين. - اعتماد منصّة التكوين على الخطّ التي دخلت حيز

<p>الإستغلال بداية من جوان 2021.</p> <p>- انخراط المدرسة الوطنية للمالية في برنامج الجودة وفق المعايير الدولية إيزو 2018/21001 المتعلقة بمؤسسات التكوين .</p>					
<p>- تحديد الحاجيات الفعلية من خلال تعزيز حوار التصرف مع مختلف البرامج والهيكل على المستوى المركزي.</p> <p>- متابعة تنفيذ الميزانية من حيث نسق استهلاك الاعتمادات واحترام إجراءات انجاز الشراءات.</p> <p>- المساهمة في تحقيق ديمومة ميزانية الوزارة بمتابعة جودة البرمجة السنوية لمختلف البرامج وانجاح آلية الرقابة المعدلة.</p> <p>- تطوير منهجية التصرف في أسطول السيارات التابعة للوزارة وذلك بتركيز منظومة إعلامية للتصرف في السيارات بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية.</p> <p>- مواصلة تركيز الرقابة الداخلية الميزانية ببرامج المهمة لاستباق الأخطار التي تهدد عملية خلاص المزودين ومسدي الخدمات والعمل على تقادي التنازع السلبي أو الإيجابي لبعض المهام المكونة لعملية تأدية النفقات العمومية</p> <p>- التقليل في آجال المصادقة على الفواتير من طرف المصالح المنتفعة بالخدمة</p> <p>- إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع المبرمجة بميزانية وزارة المالية.</p> <p>- إحكام التنسيق مع الإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو لاجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال.</p> <p>- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية، تقاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع.</p> <p>- متابعة المشاريع ذات الصبغة الجهوية المعطلة وتذليل الصعوبات بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتدخلة.</p>	50858	المساندة اللوجستية	9 60 22 93.5	<p>المؤشر 1.2.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات</p> <p>المؤشر 2.2.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية</p> <p>المؤشر 3.2.9: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات</p> <p>المؤشر 4.2.9: نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة</p>	<p>الهدف 2.9: ترشيد حوكمة النفقات العمومية</p>
<p>-إعتماد منهجية التدقيق حسب المخاطر لتحديد مجالات نشاط المؤسسات المعنية بالرقابة التي يمكن أن تتضمن شبهات فساد أو غسل أموال، وإستغلال المعطيات المتوفرة لدى هيئة الرقابة العامة للمالية حول ملفات شبهات الفساد.</p> <p>- التنسيق مع مختلف المصالح والهيكل بخصوص النقص في بعض الملفات التي تحوم عليها شبهات فساد أو غسل أموال.</p> <p>- برمجة دورات تكوينية خصوصية تتعلق بآليات مكافحة الفساد وغسل الأموال.</p> <p>- توفير وإستعمال التكنولوجيات الحديثة في الرقابة</p>	10567	رقابة وتدقيق وتقييم	50% 65%	<p>المؤشر 1.3.9: نسبة إنجاز المهمات الرقابية بإعتماد التدقيق حسب المخاطر</p> <p>المؤشر 2.3.9: نسبة إستجابة الهيكل</p>	<p>الهدف 3.9: تطوير أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق والمتابعة</p>

والتدقيق. توفير وسائل العمل اللوجستية والمهنية الضرورية للمراقبين كأدلة الرقابة والتطبيقات الحديثة تطوير مناهج العمل بما يضمن حسن سير المهام الرقابية وجودة مخرجاتها ومطابقتها للمعايير الدولية.				الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة	
تحديث المنظومة الجبائية وتبسيطها وإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة عليها من خلال سلسلة من الإصلاحات الجبائية الهيكلية والتنظيمية والقطاعية المتعاقبة			2+	المؤشر 1.4.9: عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء	الهدف 4.9: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية
- مراجعة قواعد ونسب توظيف الأداء في اتجاه مزيد تخفيف كلفة الواجب الجبائي - إدخال الإصلاحات الملائمة على التشريع الجبائي في اتجاه الحفاظ على التوازنات المرجوة للمالية العمومية.			3+	المؤشر 2.4.9: عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية للتقليل في نسب الأداء	والمالية والجبائية والشفافية المالية
- حث كافة الأطراف المتداخلة على التسريع في إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية بما يكفل تطبيق كافة الأحكام الواردة بقانون المالية - إرساء آليات متابعة تنفيذ الأحكام المذكورة ضمن مجال تدخل الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي بصفة دورية ووفق مقاربة تشاركية.			6 أشهر	المؤشر 3.4.9: معدل أجل إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية	
- نشر ردود الإدارة المستقر عليها المتعلقة بالإستفسارات الجبائية. - تثبيت الردود المستقر عليها في مذكرات عامة.			20%	المؤشر 4.4.9: تطور نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا	
- تنظيم اجتماعات والتنسيق مع الوزارات والهيكل المعنية التي تتولى منح الامتيازات الجبائية والمالية قصد توفير الاحصائيات المتعلقة بالنفقات.			15%	المؤشر 5.4.9: معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم إحصاؤها	
- إعداد مجموعة أخرى من معايير الحسابات العمومية			23	العدد التراكمي	

وجملة من الآراء التفسيرية المتعلقة بها تهدف إلى مزيد توضيح مختلف مقتضيات المعايير وضمان تطبيق موحد لها من قبل مختلف المتدخلين.				لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس
			2	العدد التراكمي للآراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس
			4	المؤشر 7.4.9: عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية
<ul style="list-style-type: none"> - تنظيم المتابعة لتحصيل عائدات مساهمات الدولة دون تأخير - التنسيق مع المفوضين الخاصين للدولة في الجلسات العامة التي يتم خلالها إقرار توزيع الأرباح - متابعة القوائم المالية للمنشآت العمومية التي ليست لديها جلسات عامة وذلك لمطابقتها كتابيا بتحويل الفوائض الراجعة للدولة - التنسيق مع مصالح الخزينة العامة للبلاد التونسية لتجسيم عائدات مساهمات الدولة 			950	المؤشر 8.4.9: عائدات مساهمات الدولة

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج:

جدول عدد 2 :

مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الاعتمادات المحالة من ميزانية بعنوان سنة 2024 بحساب أد	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار تحقيق أهداف البرنامج	أهداف البرنامج (التي يساهم الفاعل العمومي في تحقيقها)	الفاعل العمومي
2500 أد	- اقتناء عدد من المساكن الجديدة بإقليم تونس الغربية - تجديد الرصيد العقاري من خلال التفويت في العقارات القديمة - صيانة البناءات المعدة للكراء - تجديد المنظومات الإعلامية للتصرف في البيوعات والأكرية والميزانية - تدعيم العلاقة مع الباعثين العقاريين.	تحسين التصرف في الموارد البشرية	ديوان مساكن أعوان المالية
-	- مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وذلك في إطار تنفيذ التوجهات الإستراتيجية للدولة والإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية. ومن بينها أساسا: • تطوير منظومة النفقات العمومية وتكريس القانون الأساسي الجديد للميزانية، • تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالين بالأداء، • تكريس تمشي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد، • وضع نظام محاسبي متطور يمكّن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية • الارتقاء بالخدمات الديوانية، • التصرف النشط في رصيد الخزينة، • رقمنة العمل بوزارة المالية، • تطوير تبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى. - دعم تعصير وسائل العمل من خلال تعميم المنظومة الخاصة بالتصرف في الوثائق ومنظومة البريد الإلكتروني. - السهر المتواصل على سلامة النظم المعلوماتية وحماية الشبكة المعلوماتية من الاختراقات وذلك بدعم مركز البيانات بتجهيزات ومنظومات جديدة ومتطورة. - العمل على الترشيد المستمر للإجراءات الإدارية داخل المركز، وذلك من خلال إقتناء ووضع حيز الإستغلال لمنظومة مندمجة للتصرف.		مركز الإعلامية لوزارة المالية

	<ul style="list-style-type: none"> - إقتناء معدات شبكات لتدعيم قاعة الحاسوب المركزي وتجهيز المواقع المعنية بأشغال التهيئة، - إقتناء منظومة ترأسل إلكتروني، - إقتناء منصة خاصة بتطوير وتجربة المنظومات (Plate forme de test et de développement) - تدعيم تجهيزات ومعدات الإستغلال لفائدة مركز المعطيات 'Data center' - تجديد مضاد الفيروسات، - إقتناء معدات خاصة بمراقبة الولوج للشبكة المعلوماتية، - إقتناء رخص إستغلال نظام أوراكل الخاصة بالأنظمة الجديدة، - إقتناء مكيفات مركزية لقاعة الحاسوب Data center - إقتناء نظام حفظ إحتياطي للمعلومات لتركيزه بمركز معالجة المعلومات الإحتياطي، - دراسة لإعداد المخطط العملي وتحديد الحاجيات الكفيلة بضمان إستمرارية النشاط المعلوماتي - إقتناء منظومة لمتابعة معطيات السلامة والتصرف فيها 'SIEM' - التدقيق الدوري في السلامة المعلوماتية 		
-	<ul style="list-style-type: none"> - تطوير شرائح جديدة من الحرفاء وتنويع خدمات البنك - رقمنة نشاط البنك كوسيلة لدعم الإدماج المالي المسؤول وتحسين جودة الخدمات - تنمية الرأسمال البشري والنهوض بالثقافة البنكية الموجهة للحريف - دعم وتعزيز موارد التمويل من غير المصادر المالية العمومية - تحسين التصرف في المخاطر وجودة محفظة القروض - تطوير النشاط التجاري وتيسير معاملات الحرفاء المالية من خلال تمكينهم من خدمات مصرفية جديدة - مواصلة تمويل المؤسسات والباعثين في إطار البرنامج العادي للتمويل، - إسناد تمويلات قطاعية في إطار تنفيذ عقود أهداف يتم إبرامها بين البنك وهيكل الإشراف ذات الصلة، - إتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار الإحاطة بحرفاء البنك ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات الاقتصادية والظرفية كجدولة الديون أو تأجيل تسديد الأقساط أو إسنادهم قروض إضافية... - تمويل الجمعيات التنموية التي تعنى بالتمويل الصغير من خلال إعداد برنامج سنوي وإمضاء عقود أهداف ورصد التمويلات اللازمة لتنفيذها. - التمييز الإيجابي لفائدة باعثي المشاريع حسب المستوى التعليمي و النوع الاجتماعي والتنمية الجهوية 		البنك التونسي للتضامن
-	<ul style="list-style-type: none"> - مساندة إنجاز مشروع إقتناء وتركيز ووضع حيز الإستغلال للنظام المعلوماتي الجديد للديوانة - رقمنة ثلاثة إجراءات تم ضبطها ضمن الإجراءات الاقتصادية 		شركة شبكة تونس للتجارة

	<p>العاجلة لبرنامج الحكومة لدفع الاقتصاد على المدى القصير والمتمثلة في:</p> <ul style="list-style-type: none"> ● شهادة مراقبة الجودة عند التصدير للمنتجات الطازجة والمنتجات المصنعة المسداة من قبل الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية INSSPA. ● شهادة إثبات المنشأ. ● الدفع الإلكتروني للأداءات والمعاليم والخطايا الديوانية <p>-مساندة البنك المركزي التونسي في إطار تأهيل نظامه المعلوماتي للتصرف في سندات التجارة الخارجية.</p> <p>-مساندة البنوك في إطار إعادة صياغة التطبيقات البنكية المستعملة في معالجة إجراءات التجارة الخارجية.</p>	
--	--	--

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

الفارق	المبلغ (1) - (2)	تقديرات 2024 (2)	ق م ت 2023 (1)	انجازات 2022	بيان النفقات
11%	4282	44515	40233	33657	نفقات التأجير
12%	1048	9500	8452	7556	نفقات التسيير
-21%	-10340	38133	48473	20631	نفقات التدخلات
88%	3227	6877	3650	840	نفقات الاستثمار
-	-	0	0	0	نفقات العمليات المالية
-2%	-1783	99025	100808	62684	المجموع

نققات التأجير:

تم تقدير إرتفاع إعمادات قسم التأجير بنسبة 11% مقارنة بالإعمادات المرسمة لسنة 2023 ويعود ذلك أساسا لـ:

- تسوية العملة العرضيين (10 عامل)
- إنداب دفعة جديدة من تلامذة المعهد الجمركي والجبائي بالجزائر (15 تلميذ) و خريجي معهد تمويل التنمية للمغرب العربي
- الزيادة العامة في الأجور (القسط الثاني من الزيادة التي تم إقرارها)
- الإنعكاس المالي للترقيات المبرمجة والغير المنجزة أو بصدد الإنجاز لسنوات 2019 إلى غاية 2023.

نققات التسيير:

قدر إرتفاع إعمادات التسيير الخاصة بالبرنامج لسنة 2024 بنسبة 12% ويعود ذلك أساسا للترفيغ في منحة التسيير المخولة لمصالح الموفق الجبائي ورصد إعمادات بعنوان الصفقة بالتفاوض المباشر المزمع إبرامها مع شركة إتصالات تونس بعنوان تراسل المعطيات وعقد إستغلال منظومة إنجاز وصيانة منظومة عليسة إضافة لرصد إعمادات إضافية بعنوان إقتناء أثاث ومعدات التصرف الإداري.

نققات التدخلات:

تم تقدير إنخفاض بالنسبة لإعمادات قسم التدخلات بنسبة 21 % وذلك لإستكمال سنة 2023 ترسيم الإعمادات الخاصة بصندوق ضمان القروض السكنية لفائدة الفئات الإجتماعية من ذوي الدخل غير القار (10 م د سنة 2023) في المقابل تم ترسيم إعمادات إضافية بعنوان تكوين دفعة خاصة بوزارة المالية بمعهد تمويل التنمية للمغرب العربي (30 طالب).

نققات الإستثمار:

تم تقدير نسبة إرتفاع إعمادات التعهد بـ 365% ويعود ذلك أساسا لبرمجة إقتناء سيارات إدارية جديدة في إطار برنامج تجديد أسطول السيارات التابعة للبرنامج إضافة لإدراج مشروع جديد بعنوان مشروع الإنتاج الذاتي للطاقة الكهروضوئية بمقرات تابعة لوزارة المالية بمبلغ 3,5 مليون دينار كما تم إدراج دراسات ومشاريع جديدة تتمثل أساسا في دراسة لإرساء مقاربة النوع الإجتماعي وتهيئة مقرات مركزية.

كما قدرت زيادة إعمادات الدفع بنسبة 88% وذلك لبرمجة إعمادات الدفع الخاصة ببعض الأشغال والإقتناءات المبرمجة للسنوات السابقة والغير المنجزة على غرار إقتناء السيارات الإدارية لسنوات 2020 إلى غاية سنة 2023.

جدول عدد4:

**إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)**

(الوحدة : ألف دينار)

تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	ق م 2023	إنجازات 2022	البيان
47816	45539	44515	40233	33657	نفقات التأجير
10079	9785	9500	8452	7556	نفقات التسيير
38133	38133	38133	48473	20631	نفقات التدخلات
7579	7083	6877	3650	840	نفقات الاستثمار
-	-	-	-	-	نفقات العمليات المالية
<u>103607</u>	<u>100540</u>	<u>99025</u>	<u>100808</u>	<u>62684</u>	<u>المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>
<u>103696</u>	<u>100629</u>	<u>99114</u>	<u>100904</u>	<u>62818</u>	<u>المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات</u>

الملاحق

بطاقات مؤشرات الأداء

بطاقات مؤشرات
برنامج الديوانة

بطاقة مؤشر الأداء: معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

رمز المؤشر: 1.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع.
- تعريف المؤشر: يدلّ هذا المؤشر على المدة التي تستوجبها عملية التسريح الديواني بداية من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية وصولاً إلى تاريخ منح الإذن بالرفع
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة/جودة.
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب الأجل من تاريخ إيداع التصاريح الديوانية إلى تاريخ منح الإذن بالرفع بالمكتب الحدودي للعمليات التجارية بميناء رادس الذي يمثل حوالي 80% من المجموع الوطني
- وحدة المؤشر: يوم
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: النظام المعلوماتي سنده
- تاريخ توفر المؤشر: 10 أيام بعد انقضاء الشهر
- القيمة المستهدفة للمؤشر¹ (Valeur cible de l'indicateur): 0.31 يوم سنة 2026
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المكتب الحدودي للعمليات التجارية رادس الميناء

III- قراءة في نتائج المؤشر

- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
0.31	0.33	0.35	0.52	0.39	يوم	معدل آجال التسريح الديواني للبضائع

¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساساً مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة): مقارنة بسنة 2021 حيث بلغ معدل أجل التسريح الديواني 0.39 يوم مقابل 0.65 يوم في سنة 2021. وتعتبر القيمة المنجزة لهذا المؤشر قياسية بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث أنه تم تحقيق القيمة المستهدفة والمقدّرة بـ 0.53 يوم مع نسبة إنجاز تجاوزت 135% ويعود ذلك إلى تقليص آجال التصاريح الموجهة للمسلك الأحمر من جهة وآجال التصاريح المنضوية تحت نظام الوضع للإستهلاك.

ويتأثر هذا المؤشر بالإجراءات التي تمّ وسيتمّ تفعيلها على غرار تألية الإجراءات الديوانية، وتركيز نظام معلوماتي جديد متطور ومندمج، بالإضافة إلى إنجاز المخطط الإستراتيجي لتعصير الديوانة 2024/2020 والذي يحتوي على العديد من المشاريع التي من شأنها أن تساهم في تسهيل التسريح الديواني. وإستنادا على ما تمّ تحقيقه خلال سنة 2022 وتراجع أجل التسريح الديواني بصفة ملحوظة بالمقارنة مع السنوات السابقة، تمّ تحيين تقديرات 2024 و2025 مع تحديد قيمة 0.31 يوم لسنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المتعاملين الإقتصاديين المعتمدين

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2. تعريف المؤشر: تمنح صفة المتعامل الإقتصادي لكل مؤسسة منتسبة بالبلاد التونسية تمارس نشاطا مرتبطا بالتجارة الخارجية و/أو اللوجستية تكون محل ثقة لدى إدارة الديوانة وتتوفر فيها جملة من شروط السلامة، وتتمتع المؤسسات المنتفعة بهذه الصفة بتسهيلات عديدة من أهمها الرفع الحيني للبضائع دون الخضوع إلى إجراءات المراقبة الديوانية بالميناء على أن تتم لاحقا بمقر المؤسسة. ويمكن هذا المؤشر من متابعة تطور عدد المتعاملين الإقتصاديين المنتفعين بهذه الصفة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعية: مؤشر غير مراعي للأنواع الاجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي للمتعاملين الإقتصاديين الذين تم منحهم صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد خلال السنة
2. وحدة المؤشر: عدد جملي
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر² (Valeur cible de l'indicateur): 255 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس خلية المتعامل الإقتصادي المعتمد

²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
255	225	195	148	135	عدد جملي	عدد المتعاملين الاقتصاديين المعتمدين

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

شهد مؤشر المتعامل الاقتصادي المعتمد في سنة 2022 تقدماً ملحوظاً حيث فاقت الإنجازات (135) مؤسسة منتفعة بالصفة) التقديرات المسطرة (107 مؤسسة) بنسبة إنجاز 126% وتمّ إسناد الصفة المذكورة إلى 30 مؤسسة خلال سنة 2022.

ويعود تحقيق القيمة المستهدفة إلى العدد الكبير لمطالب المتعاملين الإقتصاديين التي تستجيب للشروط والمجهودات المبذولة من طرف الإدارة العامة للديوانة في مجال تسهيل التجارة الدولية.

ويرتبط تحديد القيم المنشودة لسنوات 2024، 2025، و2026 بالنسبة لمؤشر عدد المتعاملين الإقتصاديين بالعدد الجملي للمطالب التي تمّ إيداعها من طرف المتعاملين الإقتصاديين قصد الإنتفاع بالصفة المذكورة وبنسبة المطالب التي تستجيب للشروط، وقد لوحظ خلال السنوات الأخيرة أن نسبة المطالب المقبولة والتي إنتفعت بالصفة قدّرت بـ 20%.

وإستناداً على ما تمّ تحقيقه في سنة 2022 (+30 مؤسسة) فقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2024، 2025، و2026 (بإضافة 30 مؤسسة) في كل سنة إنطلاقاً من العدد الفعلي المسجل لحد الآن وهو 135 مؤسسة وأخذاً بعين الإعتبار القيمة المتوقعة تحقيقها في سنة 2023 (165 مؤسسة).

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة لامادية الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر: 3.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبضائع
2. تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بمتابعة تطور لامادية الإجراءات والوثائق الديوانية منها التبادل الإلكتروني للتصاريح المفصلة للبضائع، وسند التجارة الخارجية، ووثائق المراقبة الفنية، والفاتورة، وبيان الحمولات، والسندات المدفوعة مسبقاً. تعتبر تآلية ورقمنة الإجراءات الديوانية من أهم الآليات التي تساهم في تسهيل التجارة الخارجية والتقليص في آجال رفع البضائع من الموانئ والضغط أكثر على التكلفة مما ينجر عنه تحسين في مردودية المؤسسات وخلق مناخ إقتصادي ملائم للإستثمار
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: ليس له علاقة بالنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): النسبة الجمالية للإجراءات التي تمت تأليتها من جملة الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني
2. وحدة المؤشر: نسبة جمالية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإحصائيات والإعلامية
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر³: 79 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإحصائيات والإعلامية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022	2023		
81	79	77	72	73	نسبة جمالية	نسبة لامادية الإجراءات الديوانية المتعلقة بالتسريح الديواني	

³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساساً مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت سنة 2022 نسبة لامادية الإجراءات الديوانية من مجموع الإجراءات المتعلقة بالتسريح الديواني 73% مقابل 89% كنسبة تقديرية. وتعتبر هذه النسبة المحققة هامة بالنظر إلى الصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم برامج التأليه الذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين عبر الشباك الموحد لشركة شبكة تونس للتجارة إلى جانب مركز الإعلامية لوزارة المالية.

وتبعاً للقيمة التي تم تحقيقها في سنة 2022، فإنه تقرر مراجعة القيم المنشودة لسنوات 2024، 2025 و2026 على النحو المبين بالجدول أعلاه وذلك بالنظر للصعوبات التقنية التي تحول دون تجسيم مقترحات التأليه الواردة ببرنامج تبسيط الإجراءات الديوانية والجبائية والذي يستوجب ترابط الأنظمة المعلوماتية واعتماد نظام موحد لتبادل الوثائق بين مختلف المتدخلين. وعلى إعتبار أن هذا المؤشر يرتبط أساساً بنشاط شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية كفاعلين عموميين متدخلين بصفة مباشرة في نسبة لامادية الإجراءات الديوانية فإنه من الضروري تحديد مساهمة ومسؤولية كل متدخل وذلك للتسريع نسق رقمنة الإجراءات الديوانية و بلوغ القيمة المستهدفة لسنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

من أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق القيمة المستهدفة لمؤشر "نسبة لامادية الإجراءات الديوانية" هو ارتباطه بالفاعلين العموميين "شركة شبكة تونس للتجارة TTN" و"مركز الإعلامية لوزارة المالية" والذان يؤثران بصفة مباشرة في تحقيق الهدف من خلال مؤشر "لامادية الإجراءات الديوانية".

ومن بين التدابير لتحسين الأداء، سيتم العمل على ضبط نسبة مساهمة كل متدخل بالمؤشر المذكور من خلال إحكام حوار التصرف بين الإدارة العامة للديوانة مع شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية وذلك لتوضيح العلاقة وتحديد المسؤوليات في بلوغ القيمة المستهدفة لمؤشر "نسبة لامادية الإجراءات الديوانية".

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

رمز المؤشر: 4.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تسهيل عمليات التسريح الديواني للبيضاء من خلال تدعيم الشفافية والتسريع في إسداء الخدمات والتقليص في آجال الردّ وتجنّب تنقل المواطنين والمتعاملين إلى المقرّات الديوانية ممّا يساهم في حسن متابعة الطلبات الواردة وتسريع معالجتها وربح الوقت وتسهيل الإجراءات المتعلقة خاصّة بالتوريد والتصدير.
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من متابعة تطور الخدمات الموضوعة على الخط وهو يندرج في إطار رقمنة الإدارة وتقريب الإدارة من المواطن ومن المتعاملين الإقتصاديين. ويتمّ كل سنة تطوير خدمات إضافية يتمّ عرضها على الخط.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): إضافة الخدمات المنجزة على موقع الواب خلال السنة إلى مجموع الخدمات
2. وحدة المؤشر: عدد جملي
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة الإتصال
4. تاريخ توفّر المؤشر: 10 أيام بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁴: 25 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة الإتصال

⁴القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
26	25	24	22	21	عدد	عدد الخدمات على موقع الواب المتعلقة بالتسريح الديواني

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغ العدد الجملي للخدمات على موقع الواب في سنة 2022 عدد 21 خدمة بعد إضافة خدمة "مطلب الصلح الإلكتروني". مع الإشارة أنّ برنامج الديوانة بصدد وضع خدمة جديدة قيد التجربة " خدمة آراء وقرارات التصنيف التعريفي".

وعلى ضوء ما تمّ إنجازه في سنة 2022، يعتزم إضافة خدمة على موقع الواب كل سنة مع المحافظة على القيم المنشودة لسنوات 2024 و2025 وتحديد عدد جملي تراكمي بـ "25 خدمة" بالنسبة لسنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

وتتمثل أهم الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق المؤشر بارتباطه بالفاعلين العموميين "شركة شبكة تونس للتجارة TTN" و"مركز الإعلامية لوزارة المالية" خاصة بالنسبة لبلوغ القيمة المنشودة لمؤشر "لامادية الإجراءات الديوانية". ومن بين التدابير لتحسين الأداء، سيتم العمل على ضبط نسبة مساهمة كل متدخل بالمؤشر المذكور من خلال حوار التصرف بين الإدارة العامة للديوانة مع شركة شبكة تونس للتجارة ومركز الإعلامية لوزارة المالية وذلك لتوضيح العلاقة وتحديد المسؤوليات في بلوغ القيمة المستهدفة لمؤشر "نسبة لامادية الإجراءات الديوانية".

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري

رمز المؤشر: 1.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهرب وتحسين المراقبة
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس فاعلية إدارة الديوانة في مجال مكافحة الغش التجاري المرتبط بالتصاريح الديوانية بالنظر إلى عدد المحاضر المحررة في المجال
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): العدد الجملي للمحاضر
2. وحدة المؤشر: عدد جملي
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للديوانة
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁵: 92747 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارات الجهوية للديوانة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
98478	92747	87352	126413	77485	عدد	عدد المحاضر للحدّ من الغش التجاري

⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغ العدد الجملي للمحاضر للحد من الغش التجاري سنة 2022 حوالي 77485 محضرا مع نسبة إنجاز تقدّر بـ 70%. ويلاحظ أنه بالرغم من أنّ عدد المحاضر الغش التجاري شهد انخفاضا خلال سنة 2022 بالمقارنة مع سنة 2021 فإنّ القيمة المسجّلة للخطايا عرفت إرتفاعا في سنة 2022 بنسبة 42% حيث بلغت 211.39 مليون دينار مقابل 148.83 مليون دينار في سنة 2021.

يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر المكاتب الديوانية من قبل الإدارات الجهوية للديوانة الراجعة لها بالنظر. واستنادا على معدّل نسبة التطوّر المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية (6.18%)، فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 وتحديد 98478 محضرا بالنسبة لسنة 2026.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد المحاضر للحدّ من التهريب

رمز المؤشر: 2.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
2. تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر باحتساب عدد المحاضر المحرّرة بالنسبة للبضائع التي تمّ مسكها أو إدخالها للبلاد التونسية بطرق غير مشروعة كالتوريد دون إعلام والتي لم تقدّم في شأنها وثائق أو فواتير يكون الغرض منها التهريب من دفع المعاليم والأداءات الديوانية. ويسمح لإدارة الديوانة بتعزيز عملها الدؤوب لمكافحة التهريب بوضع الإمكانيات المادية والوسائل البشرية على ذمّة مصالح المراقبة بالنظر إلى عدد المحاضر المحرّرة في المجال.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع العدد الجملي لمحاضر التهريب
2. وحدة المؤشر: عدد جملي
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الإدارات الجهوية للديوانة
4. تاريخ توفّر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁶ (Valeur cible de l'indicateur): 36067 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارات الجهوية للديوانة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022			
36067	31831	28092	24221	21881	عدد	عدد المحاضر للحدّ من التهريب	

⁶القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

بلغ عدد المحاضر للحد من التهريب 21881 محضرا سنة 2022، في حين أنّ التقديرات كانت 21888 محضر أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 99.9% وقد شهد مؤشر عدد المحاضر للحدّ من التهريب في سنة 2022 تراجعاً طفيفاً بالمقارنة مع سنة 2021 بنسبة تقدر بـ 1.40%. وبالإستناد إلى معدّل نسبة التطوّر المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية والتي حدّدت بـ 13.31%. فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 وتحديد 36067 محضر تهريب بالنسبة لسنة 2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر:

تعد مسألة مقاومة التهريب من مسائل الأمن القومي وهي تتطلب مزيد تطوير الآليات والوسائل على غرار:

- إرساء قاعدة بيانات التهريب والتجارة الموازية
- التطوير والتمكين من التكنولوجيات الضرورية لتعقب وسائل النقل المستعملة في التهريب.
- تنظيم عمليات مدممة المخازن والمحلات المستهدفة.
- إحداث وتنظيم نقاط مراقبة مشتركة بأهم نقاط تقاطع مسالك التهريب الحدودية

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية

رمز المؤشر: 3.2.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: مكافحة الغش التجاري والتهريب وتحسين المراقبة
- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من متابعة تحسين نسبة انتشار الحرس الديواني على كامل التراب التونسي وضبط حاجياته المادية والبشرية
- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر (Formule): قسمة عدد الدوريات المنجزة خلال السنة على عدد الدوريات المنشود.
- وحدة المؤشر: نسبة
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الحرس الديواني
- تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
- القيمة المستهدفة للمؤشر⁷ (Valeur cible de l'indicateur): 81 سنة 2026
- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الحرس الديواني

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات		مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022	الوحدة	
83	81	79	75	74	نسبة جمالية	

⁷القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت نسبة التواجد الفعلي لوحدات المراقبة الديوانية سنة 2022 حوالي 74% في حين أنّ التقديرات كانت 72% أي بنسبة إنجاز تقدّر بـ 102%. ويعود ذلك إلى الجهد المبذول للرفع من عدد فرق المراقبة رغم وجود نقص في عدد أعوان الفرق الديوانية وفي عدد الوسائل الدّارجة المخصصة لفرق المراقبة، حيث تم تسجيل ارتفاع لعدد الدوريات لمصالح الحرس الديواني في سنة 2022 والتي بلغت 32207 دورية مقابل 30440 دورية في سنة 2020، و32167 دورية في سنة 2021 أي بنسبة تطوّر بلغت 0.12%.

ويحتسب هذا المؤشر بقسمة عدد الدوريات المنجز على عدد الدوريات المنشود. وبالإعتماد على نسبة التطور لعدد الدوريات خلال السنوات المنقضية (3.6% بالنسبة لسنة 2020 و5.7% سنة 2021 و0.12% سنة 2022)، فقد تم تحديد القيم المنشودة للسنوات 2024 و2025 و2026 بمعدل نسبة تطور تقدر بـ 3.14% كما هو مبين بالجدول أعلاه.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

من أهمّ الإشكاليات والصعوبات بالنسبة إلى التواجد الفعلي لوحدات المراقبة هو النقص في العديد والعتاد المسخّر لوحدات الحرس الديواني خاصّة مع تجميد الانتدابات بسلك الديوانة. ولتجاوز هذا الإشكال، سيتم الحرص على حث رؤساء الوحدات على بذل مجهودات أكبر لمقاومة التهريب وخاصّة الاحتكار وذلك من خلال المحافظة على العديد المتوفر للوحدات وتدعيمه حسب المقدرة، مع التطرق للإمكانيات اللوجستية الموضوعة على ذمة الوحدات والفرق وإيجاد الحلول لتحسينها.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد البيوعات بالمزاد العلني

رمز المؤشر: 1.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز
2. تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة وهو يساهم بصفة فعالة في تمويل خزينة الدولة و يندرج ضمن المحور الإستراتيجي تحسين المداخيل الديوانية
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. نوع المؤشر: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يعكس هذا المؤشر أهمية عدد عمليات الحجز التي تقوم بها مصالح الديوانة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب الإيداع والحجز
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر⁸ (Valeur cible de l'indicateur): 2332 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022			
2332	2067	1832	1250	1440	عدد	عدد البيوعات بالمزاد العلني	

⁸القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

بلغ عدد البيوعات بالمزاد العلني 1440 عملية بيع خلال سنة 2022، في حين أنّ التقديرات كانت 1200 أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 120%. وبالإضافة إلى تحقيق القيمة المستهدفة من حيث العدد، فإن محصول البيع شهد كذلك ارتفاعا هامًا في سنة 2022 حيث بلغ 120,157 مليون دينار مقابل 54,173 مليون دينار في سنة 2020 و 100,537 مليون دينار في سنة 2021 أي بنسبة تطور تقدر بـ 19.52%.

وبالإستناد على معدل نسبة التطور المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية والتي حدّدت بـ 12.80%. فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنتي 2024 و 2025 وتحديد 2332 عملية بيع بالنسبة لسنة 2026.

3. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالموشر:

تتلخّص أهمّ الإشكاليات والصعوبات المرتبطة بالتصرف في المحجوزات الديوانية في النقاط التالية:

- الإشكاليات المتعلقة بنقل المحروقات
- الإشكاليات المتعلقة بتأمين المواشي وتجهيز أماكن للحجر بالتنسيق مع وزارة الفلاحة
- الصعوبات المتعلقة بتغطية مصاريف البيوعات بالمزاد العلني
- الإشكاليات المتعلقة بالمواد التبغية والفضة والمعادن النفيسة
- صعوبات للحصول على شهادات المراقبة الفنية من وزارة التجارة قصد بيع البضائع الخاضعة لها

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الإحالات

رمز المؤشر: 2.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز
2. تعريف المؤشر: يبين هذا المؤشر عدد عمليات إحالة البضائع المحجوزة من طرف مصالح الديوانة بعد البت النهائي من طرف المحاكم المختصة أو التخلي نهائيا عن البضائع من طرف أصحابها لفائدة الإدارة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

✓ طريقة احتساب المؤشر (Formule): يحتسب هذا المؤشر بتجميع عدد الإحالات إلى جمعيات أو منظمات خيرية أو اجتماعية.

1. وحدة المؤشر: عدد
2. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب الإيداع والحجز
3. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
4. القيمة المستهدفة للمؤشر⁹ (Valeur cible de l'indicateur): 850 سنة 2026
5. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
850	800	750	700	602	عدد	عدد الإحالات

⁹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

بلغ عدد الإحالات خلال سنة 2022 حوالي 602 عملية إحالة مقابل 1400 عملية كتقديرات أي بنسبة إنجاز تقدر بـ 43%. ويعود ذلك إلى ارتباط عملية إحالة البضائع بشروط ومواصفات وأذون قضائية من المصالح المختصة التي شهدت بطناً وكذلك إلى انخفاض حجم وعدد ونوعية البضائع المحجوزة القابلة للإحالة.

وإ اعتماداً على ما تمّ إنجازه سنة 2022 (602 عملية إحالة)، تمّت المحافظة على القيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 بتقدير الترفيع في العدد بـ 50 إحالة كل سنة مع تحديد 850 عملية إحالة لسنة 2026.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد محاضر الإلتلاف

رمز المؤشر 3.3.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في المحجوز
2. تعريف المؤشر: يبين هذا المؤشر عدد عمليات الإلتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة للبضائع التالفة ويساهم في تقليص تكاليف ربوض الحاويات والمجرورات وحسن التصرف واستغلال الفضاءات لتخزين وحدات الشحن.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعية: مؤشر غير مراعي للأنواع الاجتماعية

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإلتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة ...).
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مكتب الإيداع والحجز
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنتضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁰ (Valeur cible de l'indicateur): 240 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
265	240	217	160	179	عدد	عدد محاضر الإلتلاف

¹⁰القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغ عدد محاضر الإلتلاف خلال سنة 2022 حوالي 179 عملية إلتلاف في حين أنّ التقديرات كانت 200 ويرجع ذلك إلى نقص البضائع المحجوزة والقابلة للإلتلاف علاوة على وجود بعض الصعوبات في الحصول على التراخيص اللازمة للإلتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...).

يتمّ احتساب هذا المؤشر باعتماد العدد الجملي لعمليات الإلتلاف التي تقوم بها مصالح الديوانة بمختلف المكاتب سنويا بالتنسيق مع مصالح وإدارات أخرى (صحة، بيئة، حماية مدنية، تجارة...).

وبالإستناد على معدّل نسبة التطوّر المسجلة خلال السنوات الثلاث المنقضية والتي حدّدت بـ 10.24%، فقد تمّ تعديل التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 وتحديد 265 عملية إلتلاف بالنسبة لسنة 2026.

4. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

تواجه مصالح الديوانة صعوبات للحصول على التراخيص اللازمة للإلتلاف من المصالح المعنية (وزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الداخلية...).

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطور إستخلاص الديون المثقلة

رمز المؤشر: 1.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين المقايض الديوانية
2. تعريف المؤشر: يدل هذا المؤشر على مدى نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص الديون المثقلة بقباضات الديوانة. ويمكن من متابعة تطور نسبة استخلاص الديون المثقلة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة مبلغ المقايض التي تمت تغطيتها من قبل إدارة الاستخلاص على المبلغ الجملي للديون المثقلة ويكون ذلك سنويا.
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإستخلاص
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوم بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹¹ (Valeur cible de l'indicateur): 12.56% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: قباض الديوانة بمختلف المكاتب الديوانية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
12.56	12.56	12.56	12.56	18	نسبة	نسبة تطور إستخلاص الديون المثقلة

¹¹القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

شهد استخلاص الديون المثقلة تطورا هاما في السنوات الأخيرة وخاصة في سنة 2022 بنسبة ارتفاع تقدر بـ 18% بالمقارنة مع سنة 2021 وذلك دون إعتبار قيمة الديون المستخلصة من قبل اللجنة المركزية والتي تقدر بـ 40.177 مليون دينار .

وبالإستناد على معدل نسبة التطور المسجلة خلال السنوات الخمس المنقضية والتي حددت بـ 12.56% فقد تم ضبط التقديرات المتعلقة بالقيم المنشودة لسنوات 2024 و 2025 و 2026 وتحديد نسبة تطور سنوية تقدر بـ 12.56%.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر:

تتلخص أهم الإشكاليات في صعوبات تبليغ الأحكام وتثقيفها وعدم توفر عدول خزينة لدى جل قباضات الديوانة بصفة دائمة حيث أن نسبة تبليغ الأحكام لدى قباض الديوانة لا تتعدى 58%.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

رمز المؤشر: 2.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين المقابيض الديوانية
2. تعريف المؤشر: يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة تصفية التصاريح واستخلاص المعاليم والأداءات الديوانية وذلك بمتابعة عدد التصاريح التي لم يتم دفع الأداءات بشأنها مقارنة بجملة التصاريح
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): يتم احتساب هذا المؤشر بقسمة عدد التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها على عدد التصاريح التي تمت تصفيتها دون اعتبار التصاريح التي لا تستلزم إصدار إذن بالرفع مثل تصاريح توريد السيارات من قبل التونسيين المقيمين بالخارج وتصاريح الإحالة على الرصيف (S733)، ...
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة المقابيض
4. تاريخ توفر المؤشر: 01 جانفي من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹² (Valeur cible de l'indicateur): 0.09 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
0.09	0.11	0.13	0.30	0.17	نسبة	نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها

¹²القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

بلغت نسبة التصاريح موضوع الأذون بالرفع والتي لم يتم دفع الأداءات المستوجبة بشأنها سنة 2022 حوالي 0.17% أي بنسبة إنجاز تساوي 194% حيث بلغ عدد هذه التصاريح 2518 تصريحاً باستثناء نوع التصاريح SE733، على مجموع 1416638 تصريح ديواني مسجّل في سنة 2022.

على ضوء ما تمّ تحقيقه في سنة 2022 تمّ تعديل القيم المنشودة لسنتي 2024 و2025 ، مع تحديد نسبة 0.09% لسنة 2026.

بطاقة مؤشر الأداء: القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية

رمز المؤشر: 3.4.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين المقاييس الديوانية
2. تعريف المؤشر: يبين هذا المؤشر نجاعة إدارة الديوانة عند قيامها بمهمة استخلاص المقاييس الديوانية سواء المتأتية من المعاليم والأداءات الديوانية المستخلصة والمتعلقة بعمليات التوريد والتصدير بما في ذلك الخطايا والمعاليم الإضافية ، أو المتأتية من إستخلاص الديون المثقلة، علاوة على عائدات البيوعات بالمزاد العلني.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية المستخلصة خلال السنة
2. وحدة المؤشر: قيمة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصلحة المقاييس
4. تاريخ توفر المؤشر: 20 يوم بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹³: (Valeur cible de l'indicateur) 18265 مليون دينار سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس البرنامج

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
13105	12361	11659	13125	10373.02	قيمة (مليون دينار)	القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية

¹³القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يحتسب هذا المؤشر بتجميع القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية المستخلصة خلال السنة من طرف المصالح الديوانية. وإستنادا إلى نسب التطور التي تمّ تحقيقها في الخمس سنوات الأخيرة، وعلى ضوء ما يتوقع تحقيقه سنة 2023 فقد تمّ تحديد القيم المنشودة لسنوات 2024، 2025 و2026 بإعتماد معدّل نسبة تطوّر سنوية تقدّر بـ 6.02%.

3. تحديد أهم النقص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يرتبط مؤشر "القيمة الجمالية للمقاييس الديوانية" إرتباطا مباشرا بـ:

- قيمة المبادلات التجارية وخاصة قيمة الواردات والتي تتأثر بدورها بعدد العوامل الداخلية والخارجية مع العلم أن القيمة الجمالية للمعاليم والأداءات الديوانية تمثل 90% من مجموع المقاييس الديوانية.
- سعر قيمة الصرف حيث تحتسب المعاليم الديوانية على القيمة الفعلية للواردات بالدينار التونسي.

بطاقة مؤشر الأداء: حصة النساء من التكوين المستمر

رمز المؤشر: 1.5.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي تلقين تكويننا مستمرا خلال السنة بالمقارنة مع العدد الجملي للعديد الذين تلقوا تكويننا. ويعدّ هذا المؤشر من بين المؤشرات الهامة التي تركز مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة على اعتبار أهمية التكوين المستمر في المجال الديواني كعنصر محدد للإرتقاء وتنمية القدرات ومنح فرص أكبر لتولي خطط وظيفية في المستقبل.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء اللاتي تلقين تكويننا مستمرا خلال السنة بالمقارنة مع العدد الجملي للعديد الذين تلقوا تكويننا
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإنتدابات والتكوين
4. تاريخ توفر المؤشر: 10 أيام بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁴ (Valeur cible de l'indicateur): 19% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإنتدابات والتكوين

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022	2023		
% 19	% 18	% 17	% 16	% 14	نسبة	حصة النساء من التكوين المستمر	

¹⁴القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالموشر (بصفة مختصرة):

تمّ بالإستناد لما تم إنجازه خلال سنة 2022 والذي بلغت فيه نسبة مشاركة النساء في التكوين 14% يبرمج تحسين هذه النسبة بنقطة مائوية كل سنة مع تحديد نسبة 18 % بالنسبة لسنة 2026. هذا مع العلم أن عدد النساء بسلك الديوانة قد بلغ 993 في موفى شهر جوان 2022 وهو ما يمثل نسبة 14.43% من العديد الجملي للديوانة الذي بلغ 6880 في نفس الفترة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر:

- وجود نسبة كبيرة من الدورات التكوينية في الإختصاصات الميدانية الموجهة للحرس الديواني وإدارات المراقبة تحول دون تشريك العنصر النسائي فيها أو لعزوفهن عن هذه الإختصاصات عموما بحكم التقدم في السن لغياب الانتدابات منذ سنوات (مثال: سيطرة الدراجات النارية، السياقة السريعة للسيارات، مرافقي الأنبياب، الأشعة، البحرية، الأسلحة...).
- محدودية عدد النساء المباشرين بالإدارة العامة للديوانة مقارنة بعدد الرجال (14,42% من جملة العديد) وهو مما يقلص من نسبة مشاركتهن عموما بكل الأنشطة التكوينية.
- الضرورة اللوجستية للتكوين بالمدرسة الوطنية للديوانة والمتمثلة في غياب توفير الإعاشة والنقل على المستوى المركزي والجهوي يحول دون تمكين العنصر النسائي من المشاركة في الدورات التكوينية بحكم إنتشار المصالح الديوانية على كامل تراب الجمهورية.
- عزوف العنصر النسائي وعدم رغبته في المشاركة في الدورات التكوينية التي تتجاوز مدة تنفيذها أكثر من يوم وذلك لأسباب إجتماعية وعائلية.
- عزوف العنصر النسائي عن متابعة التكوين خلال فترات الإمتحانات والعطل المدرسية وشهر رمضان

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء بمواقع صنع القرار

رمز المؤشر 2.5.1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع صنع القرار بخطة قيادية كمدير أو رئيسة مكتب والذي يتم احتسابه بقسمة عدد النساء اللاتي تم تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب على العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد النساء اللاتي تم تعيينهن كمدير إدارة أو رئيسة مكتب بالمقارنة مع العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة الإنتدابات والتكوين
4. تاريخ توفّر المؤشر: 10 أيام بعد إنقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر¹⁵ (Valeur cible de l'indicateur): 18% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإنتدابات والتكوين

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات		الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022			
18%	17%	15%	13%	11%	نسبة	نسبة النساء بمواقع صنع القرار	

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تحديد القيم المنشودة لسنتي 2024 و 2025 بزيادة نسبة 2% لتبلغ 18% في موفى 2026.

¹⁵القيمة المستهدفة للمؤشر هي القيمة التي يتعهد رئيس البرنامج ببلوغها على المدى المتوسط وتتطابق أساسا مع السنة الثالثة من إطار النفقات متوسط المدى إلا أنه في صورة إمكانية تحديد قيمة تتجاوز هذه الفترة فإنه يمكن اعتمادها مع ضرورة تحديد السنة الخاصة بها.

**بطاقات مؤشرات
برنامج الجباية**

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الأجوبة
في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

رمز المؤشر: 1.1.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات
2. تعريف المؤشر: في إطار تقريب الإدارة من المواطن تم خلال سنة 2012 إحداث مركز الإرشاد الجبائي عن بعد لتمكين المواطن من الانتفاع بالإرشاد الجبائي من دون حاجة إلى التنقل إلى المصالح الإدارية. وفي صورة تعذر مده بالمعلومة في الحين تتعهد المصلحة بالاتصال به والاجابة عن سؤاله في اجل اقصاه 48 ساعة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد البطاقات المتعلقة بالأجوبة في الحين مقارنة بالعدد الجملي للمكالمات الواردة على المركز.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية (%)
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تطبيق إعلامية
4. تاريخ توفر المؤشر: 15 يوما بعد انقضاء السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): نسبة الأجوبة في الحين 100 سنة 2026%.
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: مدير مركز الإرشاد الجبائي عن بعد.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024				
100	100	100	100	99.94	%	المؤشر 1.1.2: نسبة الأجوبة في الحين على مطالب إرشادات المواطنين من قبل مركز الإرشاد الجبائي عن بعد

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالرغم من تحقيق نسبة إنجاز تفوق 99% خلال السنوات الثلاث المنقضية، يتم الإبقاء على متابعة نتائج هذا المؤشر نظرا لأهميته البالغة وذلك من باب عدم الغفلة عنه والحرص على تحقيق نسبة إنجاز تبلغ 100%.

علما أن مركز الإرشاد الجبائي عن بعد هو حاليا موضوع برنامج تعصير تمّ الشروع فيه خلال سنة 2021 يرمي إلى توسيع مهامه (خدمات متعددة) وتدعيم سبل التواصل مع المواطنين لتشمل، إضافة إلى الهاتف، البريد الإلكتروني وإحداث منصة إلكترونية للخدمات عبر موقع الواب.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادات الجبائية

رمز المؤشر: 2.1.2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إساءة الخدمات.
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب عدد الشهادات الجبائية المدرجة خلال السنة بتطبيق إعلامية للتصرف في الشهادات التي تمكن من توحيد نماذج الشهادات المسلمة وتسهيل عملية المتابعة وتخفيف عبئ الأعمال المادية للأعوان.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
4. نوع المؤشر: منتج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا.

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الشهادات الجبائية المدرجة خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: شهادة.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التطبيق الإعلامية الخاصة بالشهادات.
4. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 20 شهادة في سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر: رئيس وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024				
5	3	3	4	2	شهادة	المؤشر 2.1.0.2 : عدد الخدمات الإدارية المدرجة بالتطبيق الإعلامية للتصرف في الشهادات الجبائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تحقيق نسبة إنجاز بلغت 100% خلال السنوات الثلاث المنقضية (2019-2021). وسيتم الحرص على احترام برنامج التنفيذ بنفس النسبة خلال الفترة اللاحقة. علماً أن إدارة الجباية قامت بضبط قائمة جديدة في شهادت سيتم إدراجها بالتطبيق الإعلامية خلال فترة 2023-2025.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: لا شيء

بطاقة مؤشر الأداء: تحسين آجال معالجة مطالب التصريح بالتوقف عن النشاط
المودعة من قبل الأشخاص الطبيعيين

رمز المؤشر 3.1.2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مستوى جودة إسداء الخدمات.
- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من متابعة تقليص آجال إسداء الخدمة المطلوبة لتحسين العلاقة مع المطالب بالأداء من الأشخاص الطبيعيين من خلال تفادي تبعات التأخير في إيقاف الواجبات الجبائية عند التصريح بالتوقف عن النشاط.
- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- نوع المؤشر: نتائج.
- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- طريقة احتساب المؤشر: معدل عدد أيام معالجة مطالب غلق المعرفات الجبائية يحتسب من تاريخ إيداعها تامة الشروط
- وحدة المؤشر: يوم
- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "رفيق" والإحصائيات المقدمة من قبل مكاتب مراقبة الأداءات
- تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
- القيمة المستهدفة للمؤشر: 10 أيام سنة 2026
- المسؤول عن المؤشر: رئيسة وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
10	15	25	-	-	يوم	المؤشر 3.1.2 : تحسين آجال معالجة مطلب تصريح بالتوقف عن النشاط المودع من قبل الأشخاص الطبيعيين

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم ضبط التقديرات على أساس قيام المصالح المركزية بمتابعة أداء المصالح الخارجية متابعة دقيقة ومنتظمة.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر: لا شيء

بطاقة مؤشر الأداء: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

رمز المؤشر: 1.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
2. تعريف المؤشر: يمكن من قياس مدى تحسن نسبة إيداع التصاريح بالدخل أو الضريبة على الشركات.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة (qualité).
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: هي عملية طرح عنصرين " أ و ب " أ: نسبة إيداع عند انقضاء أجل الإيداع ب: نسبة إيداع آخر السنة المعنية
2. وحدة المؤشر: عدد النقاط .
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: نظام المعلومات.
4. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الأول من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 29 نقطة سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة التطبيقات الإعلامية ونظام المعلومات.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
29	28	27	26	21	نقطة	المؤشر 1.2.2: عدد نقاط تحسن نسب إيداع التصاريح السنوية بعد تدخل مصالح المراقبة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
تحسن ملحوظ في نسبة الإنجاز ساهمت فيها الإجراءات المتعلقة بربط خلاص معاليم الجولان بالنسبة لأصحاب المعارف الجبائية وتسجيل العقود بضرورة تسوية الوضعية الجبائية. تعمل الإدارة على تحسين نتيجة المؤشر بمعدل نقطة كل سنة.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر: لا شيء

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الاكتشافات

رمز المؤشر : 2.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: الحد من ظاهرة التهرب الجبائي
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر الجديد بحالات اكتشاف أشخاص طبيعيين أو معنويين ينشطون دون إيداع تصريح في الوجود طبقا لحكام الفصل 56 من مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد جمعي لعدد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين تم اكتشافهم ينشطون دون إيداع تصاريح بالوجود
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
4. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 1.200 سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
1.200	1.100	1.000	*	*	العدد	المؤشر 2.2.2: تطور عدد الاكتشافات

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:
صعوبة حصول الأعوان على الهوية الكاملة للمخالف

بطاقة مؤشر الأداء: عدد عمليات المراجعة الجبائية

رمز المؤشر : 3.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
2. تعريف المؤشر: في إطار التصدي للتهرب الجبائي تقوم الإدارة بعمليات مراجعة جبائية تهدف إلى التثبيت من أسس وقواعد توظيف الضريبة وطريقة احتساب الأداء.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد جمعي (مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة)
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
4. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 24.000 عملية سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024				
28.000	26.000	22.000	18.000	15.722	عدد	المؤشر 3.2.2: عدد عمليات المراجعة الجبائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
تسعى الإدارة إلى تكثيف عدد العمليات المنجزة من خلال تعزيز المصالح المكلفة بالمراجعة بأعوان محققين وتقليص مدة المراجعة باعتماد آلية المراجعة المحدودة. وقد حدّدت التقديرات على أساس تطور عدد عمليات المراجعة بمعدل 2.000 عملية كل سنة.
3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:
 - ✓ ضعف العدد الجملي للأعوان المحققين مقارنة بحجم الجاذبية
 - ✓ ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة

رمز المؤشر : 4.2.2

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : الحد من ظاهرة التهرب الجبائي.
2. تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر بمتابعة نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة في إطار التدقيق في عمليات طرح الأرباح من الضريبة على الشركات المصرح بها بعنوان الانتفاع بامتيازات جبائية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: (مجموع عمليات المراجعة المنجزة من قبل مختلف الهياكل المكلفة بالمراقبة خلال سنة معينة والمتعلقة بمراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة / العدد الجملي للأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة خلال نفس السنة)
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جداول إحصائية صادرة عن الهياكل المكلفة بالمراقبة التابعة للإدارة العامة للأداءات.
4. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 35 % سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
35	33	30	*	*	%	4.2.2 : نسبة مراقبة الأشخاص المعنويين المنتفعين بالامتيازات جبائية في مادة الاداءات المباشرة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:
تسعى الإدارة إلى تكثيف عدد عمليات مراقبة الامتيازات الجبائية في مادة الأداءات المباشرة التي انتفع بها الأشخاص المعنويون

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالموشر :
✓ ضعف العدد الجملي للأعوان المحققين مقارنة بحجم الجذائية
✓ ضعف نسب التغطية بالنسبة لبعض الهياكل المكلفة بالمراجعة

بطاقة مؤشر الأداء: مردود المراقبة الجبائية

رمز المؤشر :1.3.2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة.
2. تعريف المؤشر: يتمثل مردود المراقبة الجبائية في مجموع المبالغ التي أصبحت مستحقة لفائدة الخزينة تبعا لمجموع تدخلات الإدارة المنتهية بصلح أو بحكم قضائي بات أو بعدم الاعتراض على قرار التوظيف الإجباري.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: مجموع المبالغ.
2. وحدة المؤشر: مليون دينار.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنظومة الإعلامية "صادق".
4. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 6.400 مليون دينار سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
5945	5662	5392	4.500	4.891	مليون دينار	المؤشر 1.3.2: مردود المراقبة الجبائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تسعى الإدارة إلى الترفيع في مردود المراقبة الجبائية بمعدل زيادة 500 مليون دينار مقارنة بالسنة السابقة.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر : ضعف الموارد البشرية

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

رمز المؤشر : 2.3.2.

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة
2. تعريف المؤشر: نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد كسري = القاسم : مردود الصلح / المقسوم: الدفع بالحاضر
2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المنضومة الإعلامية "صادق".
4. تاريخ توفر المؤشر : الشهر الأول من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 40% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
40	39	38	37	31.3	%	المؤشر 2.3.2 : نسبة الدفع بالحاضر من مردود الصلح

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

في إطار المساهمة في تعبئة موارد الخزينة والرفع من مستوى السيولة، تحث الإدارة أعوانها على تفضيل نهج الصلح على النزاع الجبائي خاصة إذا تضمن دفع جزء من المبلغ بالحاضر. وفي هذا الصدد تسعى الإدارة إلى الترفيع في نسبة الدفع بالحاضر بزيادة 1% مقارنة بالسنة السابقة.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر : مناخ اقتصادي صعب أثر سلبا على السيولة المالية لجل المؤسسات.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية

رمز المؤشر: 3 / 3 / 2

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: رفع مردودية تدخلات مصالح المراقبة.
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من ضمان تطبيق آلية انتقاء الملفات للمراجعة الجبائية مع ضمان المردودية المالية باعتماد منهج تحليل المخاطر في إعداد برنامج المراجعة الجبائية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الملفات المبرمجة خلال سنة ما باعتماد منظومة سيدار الإحصائية / العدد الجملي للملفات المبرمجة خلال نفس السنة
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: الهياكل المكلفة بالمراقبة
4. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70% في سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة الاستقصاءات والبرمجة والتصرف في المخاطر

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
70	70	70	70	48	%	المؤشر 3.3.2 : نسبة اعتماد منظومة Sedar في برمجة ملفات المراجعة الجبائية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:
تسعى الإدارة إلى تحقيق نسبة انتقاء ملفات لبرنامج المراجعة المعمقة تفوق 70%.
3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر: وجوب تطوير منظومة سيدار

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار

رمز المؤشر: 1/4/2.

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من ضمان ترسيخ مبدأ "تكافؤ الفرص" بين الجنسين على كافة الأصعدة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: نعم

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الإناث صاحبات المسؤوليات خلال سنة ما / العدد الجملي للمسؤولين خلال نفس السنة
2. وحدة المؤشر: %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: وحدة المصالح المشتركة والتكوين والتعاون الدولي
4. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثاني من السنة الموالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 30% في سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: وحدة المصالح المشتركة والتكوين والتعاون

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024				
20	18	16	14	12	%	المؤشر.1.4.2: نسبة النساء في مواقع اتخاذ القرار

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تسعى الإدارة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في تحمّل المسؤوليات
3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: ضعف إقبال النساء على المشاركة في الحركة العامة الخاصة برؤساء مكاتب مراقبة الأداءات

بطاقات مؤشرات
برنامج المحاسبة العمومية

بطاقة مؤشّر الأداء: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية

رمز المؤشر: 1.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. تعريف المؤشر: يقيم هذا المؤشر مدى نجاعة عمل منظومة الاستخلاص المتمثلة في وضع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لتأمين عمل المصالح المركزية والخارجية وشبكة المحاسبين العموميين للقيام باستخلاص الموارد الفورية على أحسن وجه. وتحرص مصالح المحاسبة العمومية على تأمين انتظام نسق تعبئة هذه الموارد لفائدة الميزانية لتتمكن الدولة من الإيفاء بتعهداتها وتشارك في هذا الهدف مع مصالح المراقبة الجبائية في تحقيق النجاعة في هذا المجال.
3. طبيعة المؤشر: مؤشّر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشّر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية =

(استخلاصات الموارد الفورية بعنوان السنة الجارية - استخلاصات الموارد الفورية بعنوان السنة السابقة) * 100

استخلاصات الموارد الفورية بعنوان السنة السابقة

ملاحظة:

الموارد الفورية = الموارد الجبائية + الموارد غير الجبائية - الديون المثقلة (الجبائية وغير الجبائية)

2. وحدة المؤشر: نسبة التطور.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة رفيق
4. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 %
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024					
-	-	-	-	39109,2	32016,5	مليون دينار	المؤشر 1.1.3: نسبة تطور استخلاص الموارد الفورية للدولة
%15	%15	%13	%15	22.15%	12.35%	نسبة مانوية	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2022، تسجيل تطور هام في نسبة تطوّر استخلاص الموارد الفورية من موارد جبائية وغير جبائية تقدر بـ 22,15% مقارنة بسنة 2021 والذي يعود الى النتائج الهامة من الاستخلاصات الناتجة عن اجراءات العفو الجبائي لسنة 2022. ومن المتوقع أن تبلغ هذه النسبة 12% سنة 2023. ويعتزم خلال سنة 2024 تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 13% وذلك ملائمة مع التقديرات السنوية المضمنة بمشروع قانون المالية لسنة 2024 ونسق تطور الاستخلاصات الفورية خلال السنوات السابقة. وبالنسبة للسنوات 2025 و 2026 يعتزم تحقيق نسبة تطور تقدر بـ 15%.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

تتعلق أهم النقائص المتعلقة باستخلاص الديون الفورية بالظروف الخارجية التي لا يمكن للبرنامج أن يتحكم فيها على غرار : نسبة نمو الناتج المحلي الخام والصعوبات الإقتصادية و المالية التي تمر بها المؤسسات الإقتصادية وخاصة الوطنية منها.

بطاقة المؤشر الأداء : نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة (جبائي وغير جبائي)

رمز المؤشر: 2.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. تعريف المؤشر: يسمح هذا المؤشر بقياس نسبة تطور حجم استخلاص الديون المثقلة من سنة إلى أخرى.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تطور استخلاص الموارد المثقلة =

(استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة الجارية-استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة السابقة)*100
استخلاصات الموارد المثقلة بعنوان السنة السابقة

2. وحدة المؤشر: النسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:قائمت التجميع الدورية المستخرجة بالإعلامية بالنسبة للموارد المثقلة للدولة
4. تاريخ توفر المؤشر: شهريا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 % سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:رئيس الوحدة المكلفة بالاستخلاص

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024					
-	-	-	-	1883,7	1486,5	مليون دينار	المؤشر 2.1.3: نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة للدولة (جبائية وغير جبائية)
%15	%15	%15	%15	24,9%	21%	نسبة مئوية	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2022، تسجيل نسبة تطوّر هام في استخلاص الديون المثقلة الجبائية وغير الجبائية تقدر بـ **24.9%** مقارنة بسنة 2021 نتيجة لاجراءات العفو الجبائي. ومن المتوقع تحقيق نسبة تطور بـ10% سنة 2023 ومسبة تطور بـ15% خلال سنوات 2024 و 2025 و2026.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يتأثر مؤشر نسبة تطور استخلاص الديون المثقلة بعدة عوامل:

- مكنت قوانين العفو الجبائي المتتالية من استخلاص مبالغ هامة خلال سنة العفو ولكنها أثرت سلبيا على نسبة التطور خلال السنوات التي تلي العفو.
- النقص المسجل في الموارد البشرية اللازمة بالقباضات المالية والنقص في عدد عدول الخزينة.

بطاقة مؤشّر الأداء: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات

رمز المؤشر: 3.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. تعريف المؤشر: يمكن المؤشر من احتساب مدى تحقيق التقديرات من استخلاصات الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية للسنة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشّر فاعليّة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الإجماعي: لا

II. التفاصيل الفنيّة للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية (العنوان الأول) مقارنة بالتقديرات =

جملة الموارد المستخلصة في السنة (فورية ومثقلة)

جملة الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية المبرمجة بميزانيتها

2. وحدة المؤشّر: النسبة (%)
3. مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: قوائم التجميع الدورية المرسلّة من قبل السادة قباض الجماعات المحلية
4. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشّر (Valeur cible de l'indicateur): 100 %
6. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالمالية المحلية

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024					
-	-	-	1508.1	1384.4	1226,3	مليون دينار	المؤشر 3.1.3: نسبة تحقيق الموارد الاعتيادية للجماعات المحلية مقارنة بالتقديرات
%100	%100	%100	100%	96%	93%	نسبة مائوية ⁽³⁾	

2. تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2022، استخلاص مبلغ 1384,4م.د من موارد العنوان الأول للجماعات المحلية والتي قدرت ميزانياتها استخلاص 1442 م.د ما يعادل بالتالي نسبة انجاز للتقديرات بـ 96% .

ويعتزم خلال السنوات 2024 و2025 و 2026 على التوالي تحقيق نسبة 100 % من تقديرات ميزانيات الجماعات المحلية .

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة

رمز المؤشر: 4.1.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين تعبئة الموارد العمومية
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس المجهودات المبذولة من القابض البلدي في تحسين الاستخلاصات من المعاليم المثقلة للجماعات المحلية من سنة لأخرى والذي يقوم من خلالها بأعمال التتبع الجبري لاستخلاصها في حالة عدم تقدم المدين.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة =

(استخلاصات موارد الجماعات المحلية المثقلة المستخلصة (بعنوان السنة الجارية- بعنوان السنة السابقة)*100)

استخلاصات موارد الجماعات المحلية المثقلة بعنوان السنة السابقة

2. وحدة المؤشر: النسبة (%)
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قوائم التجميع الدورية المرسله من قبل السادة قباض الجماعات المحلية
4. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 10%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالمالية المحلية

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024					
-	-	-	-	231.1	178,033	مليون دينار	المؤشر 4.1.3: نسبة تطور استخلاص موارد الجماعات المحلية المثقلة
20%	20%	30%	15%	29.80 %	15,23%	نسبة مائوية ⁽³⁾	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2022، استخلاص مبلغ 231,1م.د من المعاليم المثقلة للجماعات المحلية وبذلك فقد تحسن نسق الاستخلاص ليبلغ نسبة تطور بـ 29,8% مقارنة بسنة 2021 .

ويعتزم خلال سنة 2024 العمل على تحقيق نفس نسبة تطور استخلاص المعاليم المثقلة والمقدرة بـ 30% وذلك تبعاً لسن إجراءات العفو فيما يهم إستخلاص موارد الجماعات المحلية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2024.

بطاقة مؤشّر الأداء: أجل تقديم الحساب العام للدولة والجداول المرفقة له الى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه

رمز المؤشّر: 1.2.3

I. الخصائص العامّة للمؤشّر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: مسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الأجل.
2. تعريف المؤشّر: يقيم هذا المؤشّر مدى احترام الأجل القانونية لإرسال الحساب العام للدولة وللجداول المرافقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.
3. طبيعة المؤشّر: مؤشّر فاعلية
4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج
5. المؤشّر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا

II. التفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر: عدد الأشهر من نهاية سنة التصرف المحاسبي إلى تاريخ إرسال الحساب العام للدولة وللجداول المرافقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه.
2. وحدة المؤشّر: عدد الأشهر
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: المصلحة المكلفة بإعداد الحساب العام للدولة وغلّق الميزانية
4. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشّر: 12 شهرا
6. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: المصلحة المكلفة بإعداد الحساب العام للدولة وغلّق الميزانية

III. قراءة في نتائج المؤشّر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	إنجازات 2021	وحدة المؤشّر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024					
12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	12 شهرا	18 شهرا (2)	24 شهر (1)	عدد الأشهر	المؤشّر: أجل تقديم الحساب العام والجداول المرفقة له إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه

(1) تم إرسال الحساب العام للدولة والجداول المرفقة لسنة التصرف 2019 بموفى ديسمبر 2021 عوضا عن موفى 2020

(2) تم إرسال الحساب العام للدولة لسنة 2020 في 21 جوان 2022
(3) تم إرسال الحساب العام للدولة لسنة 2021 في جويلية 2023.

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

يتم سنويا إعداد الحساب العام للدولة للسنة وتقديمه إلى محكمة المحاسبات للمصادقة عليه قصد الشروع في إعداد قانون غلق الميزانية للسنة وإرساله إلى مجلس نواب الشعب. وحدد الأجل القانوني بـ 12 شهرا منذ نهاية سنة التصرف المحاسبي. وتسعى الإدارة العامة للمحاسبة العمومية إلى تقليص الأجل لبلوغ الهدف المحدد.

بطاقة مؤشّر الأداء: عدد الخدمات التي تمت رقمنة طرق خلاصها عن بعد

رمز المؤشر: 1.3.3

I. الخصائص العامّة للمؤشّر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين جودة الخدمات ورقمنة خلاص بعض المعاليم والأداءات
2. تعريف المؤشّر: يواصل برنامج المحاسبة العمومية في إستراتيجيته حول رقمنة خلاص المعاليم والأداءات بتطوير طرق الدفع بالقباضات المالية على غرار الخدمات المتوفرة كمنظومة التصريح ودفع الأداءات عن بعد واحتساب الأداءات عن بعد والدفع بالقباضات المالية والاطلاع على الخطايا المرورية وخلاصها عن بعد والدفع بالبطاقات البنكية لدى القباضات المالية.
3. طبيعة المؤشّر: مؤشّر جودة
4. نوع المؤشّر: مؤشّر منتج
5. المؤشّر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا

II. التفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر: عدد الخدمات التي تمت رقمنتها ووضعها للخدمة خلال السنة.
2. وحدة المؤشّر: عدد الخدمات المرقمنة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: وحدة الاعلامية
4. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشّر: 5 دقائق
6. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالاعلامية

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشّر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024				
1	1	1	2	1	العدد	المؤشّر: عدد الخدمات التي تمت رقمنة طرق خلاصها عن بعد

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمشور:

يوصل البرنامج انخراطه بالإستراتيجية الوطنية لرقمنة الخدمات المقدمة للمواطنين والذي يندرج ضمن التمشي للتقليص من المعاملات النقدية (Decashing) والتشجيع على استعمال وسائل الدفع الالكترونية والخلاص عن بعد.

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2024، مواصلة العمل على تحقيق الأنشطة التالية:

- تنويع وسائل الدفع الالكتروني عبر إمكانية استعمال "الطرق الالكترونية" لخلاص بعض المعاليم عن بعد (المخالفات المرورية والعادية والمخالفات المنجرة عن الإضرار بالملك العمومي).
- رقمنة بيع الطابع الجبائي عن بعد .
- مواصلة رقمنة خدمة تسجيل العقود والأحكام بالاشتراك مع مركز الإعلامية والإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي.
- تركيز مطرفيات الدفع لدى قباضات الديوانة.
- الانطلاق في إعداد المسارات التقنية لتركيز مطرفيات الدفع لدى القباضات البلدية وذلك بدراسة إمكانية تشبيك منظومتي "رفيق" و منظومة التصرف في موارد الميزانية للبلديات "GRB".
- تكوين وتأطير القباض والأعوان حول استعمال مطرفيات الدفع.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمشور:--

بطاقة مؤشّر الأداء: معدل مدّة الانتظار بالقباضات المالية

رمز المؤشّر 2.3.3

I. الخصائص العامّة للمؤشّر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: تحسين جودة الخدمات
2. تعريف المؤشّر: يعتبر الاستقبال المباشر مهمًا بالنسبة لمصالحنا إذ نحرض على الاقتراب أكثر ما يمكن من المواطن لنسدي له الخدمة ويدل على ذلك تواجد قباضات المالية بكامل تراب الجمهورية و توزعها على كافة التجمعات السكنية والاقتصادية. ومن أهمّ المؤشّرات التي يمكن أن تقيس نجاعة الخدمات هو مؤشّر سرعة تأديتها على مستوى شبائيك القباضات حرصا على تقليص وقت انتظار المواطنين وسعيا إلى تقديم خدمة جيدة وسريعة. في هذا الإطار تمّ تجهيز أهمّ القباضات التي لها علاقة كثيفة مع المواطنين بمنظومات إعلامية تتصرف في قصاصات الأسبقية لتنظيم طوابير الانتظار من ناحية وقيس آجال الانتظار بمختلف شبائيك الخدمات من ناحية أخرى.
3. طبيعة المؤشّر: مؤشّر جودة
4. نوع المؤشّر: مؤشّر منتج
5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II. التفاصيل الفنيّة للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر: يتم احتساب هذا المؤشّر بقيس معدل انتظار المواطن أمام شبائيك القباضات في أوقات الذروة وخارجها.
2. وحدة المؤشّر: عدد الدقائق
3. مصدر المعطيات الأساسيّة لاحتساب المؤشّر: القوائم المستخرجة من التطبيق الخاصة باحتساب معدل الانتظار.
4. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشّر: 5 دقائق خارج أيام الذروة و 20 دقيقة أيام الذروة
6. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: الخلية المكلفة بالجودة

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشرات قياس الأداء
2026	2025	2024				
[من 5 إلى 20]	[من 5 إلى 20]	[من 5 إلى 20]	[من 5 إلى 20]	5	دقيقة	المؤشر : معدل مدة تقديم الخدمة بالقبضات المالية
5	5	5	5	5	دقيقة	-خارج أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأدعاءات والمعالم)
20	20	20	20	-	دقيقة	-خلال أيام الذروة (آخر أجل لخلاص الأدعاءات والمعالم)

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يتواصل العمل على تحسين جودة الخدمات بالقبضات المالية بتقليص خاصة مدة تقديم الخدمة إلى 20 دقيقة كأقصى وقت أيام الذروة.

3. تحديد أهم النقصان المتعلقة بالمؤشر:--

بطاقة مؤشّر الأداء: نسبة النساء اللاتي تولين خطة أمينة مال جهوية من جملة الخطط المتوفرة

رمز المؤشّر: 1.4.3

I. الخصائص العامة للمؤشّر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشّر: المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع
2. تعريف المؤشّر: يمكن هذا المؤشّر من احتساب نسبة النساء اللاتي تولين خطة قيادية (أمينة مال جهوية مقارنة بالعدد الجملي لأعوان وإطارات البرنامج).
3. طبيعة المؤشّر: مؤشّر اجتماعي
4. نوع المؤشّر: مؤشّر نتائج
5. المؤشّر في علاقة بالنوع الاجتماعي: نعم

II. التفاصيل الفنية للمؤشّر

1. طريقة احتساب المؤشّر: يتم احتساب هذا المؤشّر بقيس معدل الإطارات من النساء المكلفات بأمانة مال جهوية مقارنة بالعدد الجملي لأمانات المال
2. وحدة المؤشّر: %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشّر: التطبيق الخاصة بتجميع المعطيات حول الموارد البشرية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.
4. تاريخ توفر المؤشّر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشّر:
6. المسؤول عن المؤشّر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالتصرف بالموارد البشرية

III. قراءة في نتائج المؤشّر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشّر:

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشّر	مؤشرات قيس الأداء
2026	2025	2024				
%25	%18	%15	%21	%21	%	نسبة النساء اللاتي تولين خطة أمينة مال جهوية من جملة الخطط المتوفرة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشّر:

يسعى البرنامج الى إعادة تموقع المرأة في خطة أمينة مال جهوية بالرغم من العزوف الملاحظ في المشاركة في هذه الخطط وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار للإطارات النسائية المباشرة حاليا وتحفيزهن باعتماد الآليات المناسبة لحثهن للمشاركة في الدورات التكوينية والتدريب على تقلد المسؤوليات والتشريك في دراسة الملفات الكبرى.

بطاقة مؤشّر الأداء: نسبة النساء اللاتي تولين خطة قابض مالية من جملة الخطط المتوفرة

رمز المؤشر: 2.4.3

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: المساواة بين النساء والرجال وفئات المجتمع
2. تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من احتساب نسبة النساء التي تولت خطة قيادية (قابض مالية) مقارنة بالعدد الجملي للقباضات المالية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر اجتماعي
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: نعم

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر بقيس معدل الإطارات من النساء المكلفة بخطة قابض مالية مقارنة بالعدد الجملي للقباضات المالية
2. وحدة المؤشر: %
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التطبيق الخاصة بتجميع المعطيات حول الموارد البشرية للإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص.
4. تاريخ توفر المؤشر: سنويا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر:
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس الوحدة المكلفة بالتصرف بالموارد البشرية

III. قراءة في نتائج المؤشر:

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات	تقديرات	تقديرات		
				2023	2024	2025
نسبة النساء اللاتي تولين خطة قابض مالية من جملة الخطط المتوفرة	%	30%	30%	32%	32%	

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

يسعى برنامج المحاسبة العمومية إلى تحفيز المرأة على تقلد المسؤوليات من خلال حثها على المشاركة في الدورات التكوينية المخصصة لقباض المالية (حيث تبلغ نسبة المشاركة من النساء 51 % من جملة المشاركين) كما يتم من جهة أخرى تشجيعهن على تولي خطة قابض المالية بالنيابة لتأطيرهن وتشجيعهن على تولي هذه الخطط.

بطاقات مؤشرات
برنامج مصالح الميزانية

بطاقة مؤشر أداء: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

رمز المؤشر: 1.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 2- تعريف المؤشر: نسبة الفارق بين جملة الموارد الجبائية المنجزة مقارنة بتقديرات الموارد المدرجة بقانون المالية.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: نعم

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: $ER = (|x - \hat{x}|) / x$ باعتبار x هو القيمة المحققة للموارد الجبائية و \hat{x} هو جملة الموارد الجبائية المقدرة بقانون المالية.
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة رفيق
- 4- تاريخ توفر المؤشر: بالنسبة للسنة n ، ابتداء من شهر مارس للسنة $(n+1)$
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2.5% سنة 2024
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للموارد والتوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج (الانجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر) :

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
2.5	2.5	2.5	2.5	1.0	%	المؤشر 1.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية

- 2- تحليل النتائج و تقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تمت المحافظة على نفس مستوى تقديرات المؤشر المتعلق بالفارق بين التقديرات والانجازات في الموارد الجبائية، في حدود 2.5% خلال السنوات 2023 – 2026 وذلك بالرغم من تحسن قيمة المؤشر في 2022 (1%) و 2021 (1.9%). وقد تم اختيار هذا المستوى (2.5%) بصفة واقعية وموضوعية بالنظر للوضع

الاستثنائي الاقتصادي الوطني والعالمي والذي يتميز بالضبابية وبارتفاع نسب عدم اليقين في الآفاق الاقتصادية مما سيكون له بالتأكيد تأثير كبير على جودة التقديرات.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: عدم وجود أنموذج اقتصادي كلي يمكن من تطوير إطار الميزانية متوسط المدحيث يقع الاعتماد على طرق احتساب بسيطة في التنبؤ بموارد ميزانية الدولة.

بطاقة مؤشر أداء: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمارات

رمز المؤشر: 2.1.4

I- الخصائص العامة للمؤشر :

- 1-الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطوير جودة تقديرات ميزانية الدولة
- 2-تعريف المؤشر: هو نسبة الفارق بين الإنجازات والتقديرات التي تم ضبطها بقانون المالية بالنسبة لنفقات الاستثمارات. هي نفقات الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة لميزانية الدولة وعلى القروض الخارجية الموظفة
- 3-طبيعة المؤشر مؤشر جودة
- 6- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 7- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: نعم

II-الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب نسبة الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار (اجمالي) بتطبيق نسبة ترجيح (une pondération) على كل مؤشر فرعي تعادل ما يمثله من إجمالي نفقات الاستثمار للسنة
وباعتبار أن نفقات الاستثمار تمول أساسا عن طريق الموارد العامة للميزانية أو عن طريق القروض الخارجية الموظفة فإنه يتم بداية من سنة 2024 تقسيم مؤشر احتساب نسبة انجاز نفقات الاستثمار إلى مؤشرين فرعيين كما يلي تفصيلهما:
- المؤشر 1.2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق الموارد العامة للميزانية والذي يتم احتسابه :

$ER = \frac{(x - \hat{x})}{\hat{x}}$ باعتبار x هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات (م ع م) و \hat{x} هي جملة تقديرات

نفقات الاستثمارات (م ع م).

- المؤشر 2.2.1.4: الفارق بين التقديرات والانجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة

$ER = \frac{(x - \hat{x})}{\hat{x}}$ باعتبار x هي جملة انجازات نفقات الاستثمارات (ق خ م) و \hat{x} هي جملة تقديرات

نفقات الاستثمارات (ق خ م).

- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة أدب و أمد
- 4- تاريخ توفر المؤشر: بداية من مارس لسنة n+1
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 2.08% لسنة 2026
- 6- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج والإنجازات وتقديرات قانون المالية الأصلي الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
2.08	3.08	4.08	0.1	7	%	المؤشر 2.1.4: الفارق بين التقديرات والإنجازات بالنسبة لنفقات الاستثمار
0.1	0.1	0.1	-	-	%	- موارد عامة للميزانية
10	15	20	-	-	%	- قروض خارجية موظفة

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

بالنسبة لتقديرات المؤشر على مدى ثلاث سنوات 2024 - 2026، تم تقدير الإنجازات المتوقعة بناء على نسق الإنجاز خلال السنوات السابقة مع تطبيق نسبة ترجيح تساوي 80% بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة على الموارد العامة للميزانية و20% بالنسبة لنفقات الاستثمار الممولة عن طريق القروض الخارجية الموظفة على ان يتم تحيين هذه النسبة عند الاقتضاء.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر :

- إشكاليات حول متابعة تنفيذ المشاريع الجهوية: تعتبر المشاريع الجهوية منجزة لمجرد تفويض الإعتمادات للجهات وليس إنجاز حقيقي لهذه المشاريع

بطاقة مؤشر أداء: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

رمز المؤشر: 1.2.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تطبيق مقتضيات أحكام القانون الأساسي للميزانية الجديد
- 2- تعريف المؤشر: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها. والمقصود بالحسابات الخاصة الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالأنواع الإجتماعي: نعم

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد الحسابات الخاصة (حسابات أموال المشاركة وحسابات الخاصة في الخزينة) التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها / العدد الجملي للحسابات الخاصة
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مائوية %
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: فريق العمل المكلف بالحسابات الخاصة
- 4- تاريخ توفر المؤشر: بداية من جانفي لسنة n+1
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 90% لسنة 2026
- 6- المسؤول عن مؤشر البرنامج: رئيس الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة

III- قراءة في نتائج المؤشر

- 1- سلسلة النتائج والإنجازات والتقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
90	80	70	70	50	%	المؤشر 1.2.4: نسبة الحسابات الخاصة التي تتلائم نفقاتها مع طبيعة مواردها

- 2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

تم تقدير نسبة إنجاز سنوي بـ10% لبلوغ 90% في سنة 2026. علما وأنه تم في سنة 2017 إعداد تقرير تقييمي للحسابات الخاصة في الخزينة في تونس بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية (USAID).

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالموشر :

- صعوبة جرد هذه الحسابات الخاصة واستخراج جميع النصوص القانونية المتعلقة بها
- تنقيح القوانين والنصوص المتعلقة بتخصيص موارد لفائدة الحسابات الخاصة

بطاقة مؤشر أداء: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 2- تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب آجال نشر المعطيات الإحصائية حول متابعة تنفيذ ميزانية الدولة التي تنشر في شكل نشرية شهرية على موقع وزارة المالية. و تحتوي هذه النشرة على النتائج الوقتية لتنفيذ ميزانية الدولة.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر : احتساب معدل سنوي لعدد الأيام الفاصلة بين نهاية الشهر المعني بالنشرية الإحصائية و تاريخ نشر النشرة الإحصائية الشهرية
- 2- وحدة المؤشر: اليوم
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: في نهاية السنة
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 35 يوما لسنة 2026
- 6- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد و التوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات و التقديرات الخاصة بالمؤشر)

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
35	35	45	35	69	يوم	المؤشر 1.3.4: آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية

2- تحليل النتائج وتقدرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تمت مراجعة قيمة مؤشر آجال نشر المعطيات الخاصة بمتابعة تنفيذ الميزانية الى 45 يوم لسنة 2024 وذلك لإضفاء أكثر واقعية على المؤشر. في حين تم الحفاظ على مستوى 35 يوم لسنوات 2025 و 2026.

بطاقة مؤشر أداء: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

رمز المؤشر: 2.3.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر : تحسين الشفافية في نشر المعلومات المتعلقة بالميزانية
- 2- تعريف المؤشر: يتمثل في احتساب المدة الزمنية اللازمة لنشر التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة الذي يتم إعداده من طرف الإدارة العامة للموارد والتوازنات منذ سنة 2014 وذلك في إطار انخراط تونس في مبادرة الحوكمة المفتوحة بهدف ترسيخ مبادئ الشفافية وتحسين ترتيب تونس على مستوى مؤشر "الميزانية المفتوحة" Open Budget Index. يبين التقرير نصف السنوي لميزانية الدولة نتائج تنفيذ ميزانية الدولة خلال السداسية و مقارنتها بما تم تقديره خلال نفس الفترة مبرزا في نفس الوقت الإجراءات و التدابير المتخذة قصد الحفاظ على التوازنات المالية العامة. و تقدر القيمة المستهدفة لهذا المؤشر بـ 3 أشهر أي معدل نشر تقرير السداسية الأولى للسنة خلال 2 أشهر و تقرير السداسية الثانية خلال 4 أشهر.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

II- الخصائص الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: احتساب معدل عدد الأشهر الفاصلة بين نهاية السداسية المعنية بالتقرير وتاريخ نشر التقرير بموقع وزارة المالية بالنسبة للسنة المعنية.
- 2- وحدة المؤشر: الشهر
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: موقع وزارة المالية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: في نفس يوم نشر التقرير.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 3 أشهر لسنة 2026
- 6- المسؤول عن مؤشر البرنامج: المدير العام للموارد والتوازنات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الانجازات والتفديرات الخاصة بالمؤشر)

تفديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قيس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
3	3	4	3	6.6	شهر	المؤشر 2.3.4: دورية صدور التقارير الخاصة بميزانية الدولة

2- تحليل النتائج وتقديرات الانجازات الخاصة بالمؤشر:

تم تقدير مؤشر آجال نشر التقرير النصف سنوي لميزانية الدولة بـ4 أشهر لسنة 2024 لإضفاء أكثر واقعية على الهدف و 3 أشهر لسنوات 2025 و2026 وذلك وفقا للمعايير المنصوص عليها بدليل شفافية المالية العامة التابع لصندوق النقد الدولي، في حين بلغ المؤشر 6.6 أشهر سنة 2022.

بطاقة مؤشر أداء : نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة

رمز المؤشر : 1.4.4

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين نسق تسوية النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة للمشاريع.
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب نسبة النفقات غير المدفوعة على منظومة "أدب" بعنوان قروض خارجية موظفة من جملة النفقات المنجزة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي : مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (النفقات المنجزة بعنوان قروض خارجية موظفة – الإعتمادات المدفوعة) / النفقات المنجزة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: بيانات كمية مصدرها منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة "أدب" وكشف شهري للحسابات المفتوحة بالعملة بعنوان المشاريع لدى البنك المركزي التونسي.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: تجميع المعطيات الخاصة بهذا المؤشر عن طريق منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "سياد" ومنظومة "أدب" وحسابات القروض الخاصة المفتوحة بحسابات الحكومة بالعملة لدى البنك المركزي التونسي.
5. تاريخ توفّر المؤشر : موفى شهر أفريل من السنة الموالية للسنة المعنية .
6. القيمة المستهدفة للمؤشر : 30 % سنة 2026.
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة.

III-قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشرات قياس أداء الهدف
2026	2025	2024		2022		
30	35	40	40≥	43	%	المؤشر 1.4.4 : نسبة النفقات المنجزة غير المسواة من النفقات المنجزة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بناء على انخفاض نسبة النفقات المنجزة على القروض الخارجية الموظفة والغير مسواة من جملة النفقات المنجزة سنة 2022 مقارنة بسنة 2021، تم التخفيض في تقديرات النسبة المذكورة للمؤشر بعنوان سنوات 2024 إلى 2026 ويتطلب تحسين مسار تسوية النفقات المنجزة على القروض الموظفة تحيين منشور السيد وزير المالية لسنة 2008 واستكمال مشروع تحيين الفصل 21 من القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وانجاز مشروع المنظومة المعلوماتية المندمجة للمالية العمومية "SIGFP" في الأجل

**بطاقات مؤشرات
برنامج الدين العمومي**

بطاقة مؤشر الأداء: معدل تكلفة الدين العمومي

رمز المؤشر: 1.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور الكلفة السنوية للدين العمومي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ الفوائد والعمولات التي تم تسديدها خلال السنة على إجمالي حجم الدين العمومي الخام للسنة الماضية .
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" والمنظومة الخاصة بمتابعة الدين الداخلي.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 5.3 % في موفى سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
5.2	5.2	5.3	4.5	4.41	%	المؤشر 1.1.5: معدل تكلفة الدين العمومي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

ارتفع معدل تكلفة فوائد الدين العمومي من 3.8% سنة 2021 إلى 4.4% سنة 2022 ويعود ذلك أساسا إلى ارتفاع معدل تكلفة فوائد الدين الداخلي بـ 82 نقطة أساس من 6% سنة 2021 إلى 6.82% سنة 2022 ومن أهم العوامل المساهمة في ارتفاع كلفة الدين الداخلي هي ارتفاع نسبة الفائدة المديرية للبنك المركزي وارتفاع حجم إصدارات رقاخ الخزينة.

كما أدى ارتفاع نسب الفائدة المرجعية العالمية إلى ارتفاع كلفة الدين الخارجي بحوالي 26 نقطة أساس خلال نفس الفترة.

ويتوقع أن ترتفع كلفة الدين نظرا للضغوطات على المالية العمومية وارتفاع حاجيات تمويل الميزانية مقابل ارتفاع أسعار الفائدة على المستوى المحلي وعلى مستوى الأسواق المالية العالمية.

بطاقة مؤشر الأداء: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

رمز المؤشر: 2.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور مناب الدين الداخلي من الدين العمومي قصد التخفيف من المخاطر المرتبطة بالمديونية الخارجية منها مخاطر سعر الصرف.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة حجم الدين الداخلي على حجم الدين العمومي
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADE" ومنظومة متابعة الدين الداخلي
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 42% في غضون سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

تقديرات			تقديرات	إنجازات	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
36	39	42	34.1	42	%	المؤشر 2.1.5: مناب الدين الداخلي من الدين العمومي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

سجلّ مناب الدين الداخلي من الدين العمومي في سنة 2022 ارتفاعا مقارنة بسنوات 2020 و2021. ويفسر تطور مناب الدين الداخلي من إجمالي الدين العمومي بالاعتماد الكبير على السوق الداخلية لسندات الدولة لتوفير التمويلات اللازمة لدعم ميزانية الدولة في ظل اتباع سياسة تمويل تركز على حضور منتظم على هذه السوق بالإضافة إلى صعوبة اللجوء إلى السوق المالية العالمية وعدم التمكن من إمضاء اتفاق مع صندوق النقد الدولي يخول بدوره تعبئة موارد خارجية بشروط ميسرة في إطار التعاون المالي الدولي.

بطاقة مؤشر الأداء: معدل مدة سداد الدين العمومي

رمز المؤشر: 3.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطره
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب معدل مدة سداد الدين العمومي ومتابعة تطوره وذلك قصد إحكام التصرف في المخاطر المتعلقة بإعادة التمويل
3. طبيعة المؤشر: جودة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الإجتماعي: غير مراعي للأنواع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (المبالغ الباقي سدادها بعنوان أصل الدين x مدة سداد كل مبلغ) / حجم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: سنة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي SIADÉ ومنظومة متابعة الدين الداخلي.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 6 سنوات في موفى سنة 2024
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
7	6.5	6	6.5	5.6	سنة	المؤشر 3.1.5: معدل مدة سداد الدين العمومي

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالموشر:

تواصل خلال السنوات الأخيرة تراجع معدل مدة سداد الدين العمومي ليبلغ 5.6 سنوات نهاية سنة 2022 مقابل 5.9 نهاية سنة 2021 و6.1 نهاية سنة 2020، ويعود ذلك أساسا إلى تراجع معدل مدة سداد الدين الداخلي التي بلغت حوالي 4 سنوات خلال سنة 2022 بسبب إقبال المستثمرين على رفاع الخزينة القابلة للتنظير ذات آجال متوسطة وإلى اللجوء إلى القروض الداخلية بالعملية (متوسطة المدى) وارتفاع حجم إصدار رفاع الخزينة قصيرة المدى 13 و26 أسبوع التي تمت أواخر سنة 2022 أمام الضغوطات على التمويل الداخلي، في المقابل سجل معدل مدة سداد الدين الخارجي تراجعا طفيفا ليبلغ 6.8 سنوات نهاية سنة 2022 مقابل 7.0 سنوات نهاية سنة 2021.

بطاقة مؤشر الأداء: مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة

رمز المؤشر: 4.1.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في كلفة الدين العمومي والتحكم في مخاطر
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق باحتساب مناب الدين الذي سيعاد تسعيره في غضون سنة ومتابعة تطوره قصد إحكام التصرف في مخاطر ارتفاع سعر الفائدة.
3. طبيعة المؤشر: فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: غير مراعي للنوع الإجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مجموع (حجم الدين ذو فائدة متغيرة + أصل الدين الثابت في غضون سنة) / حجم الدين العمومي.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة التصرف في الدين العمومي الخارجي "SIADÉ" ومنظومة متابعة الدين الداخلي
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 40%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
40	40	40	40	37	%	المؤشر 4.1.5: مناب الدين الذي سيتم إعادة تسعيره في غضون سنة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بالنسبة لسنة 2022، حوالي 37% من حافظة الدين العمومي تبقى معرضة لمخاطر ارتفاع سعر الفائدة في غضون سنة واحدة وقد تم وضع 40% كقيمة منشودة لهذا المؤشر للسنوات 2024-2026 استنادا للمعايير الدولية التي توطر التصرف في الدين.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجازات إصدارات رقاغ الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية

رمز المؤشر: 1.2.5

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
2. تعريف المؤشر: يعكس هذا المؤشر المجهودات المبذولة بهدف التقليل من الفوارق بين التقديرات والانجازات بما يمكن من المحافظة على سلامة التوازنات المالية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة.
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: احتساب مبالغ إصدارات رقاغ الخزينة القابلة للتنظير ورقاق الخزينة 52 أسبوع المنجزة خلال السنة بالإضافة إلى الاكتتاب الوطني وقسمتها على المبالغ المقدرة بالميزانية.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة إصدار رقاغ الخزينة.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 100%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			تقديرات	إنجازات	وحدة المؤشر	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
100	100	100	100	113.7	%	المؤشر 1.2.5: نسبة إنجازات إصدارات رقاغ الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

سجّلت إصدارات رقاغ الخزينة والقرض الوطني لسنة 2022 نسبة إنجاز تقدر بـ 113.7% حيث بلغ مجموع الإصدارات 10163 م د مقابل 8938 م د مقدرة بقانون المالية التعديلي لسنة 2022 ولتحسين نسبة إنجازات إصدارات رقاغ الخزينة على المبالغ المقدرة بقانون المالية، يجب أن يتمّ تعبئة موارد اقتراض داخلية في حدود التقديرات المذكورة في قانون المالية للسنة وفي هذا الإطار، وقع تحديد القيم المنشودة للمؤشر للسنوات القادمة بـ 100% (أي أنه يجب العمل على أن تكون الإنجازات مساوية للتقديرات).

بطاقة مؤشر الأداء: حجم التداول في السوق الثانوية

رمز المؤشر: 2.2.5

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير السوق المحلية لسندات الدولة
2. تعريف المؤشر: مؤشر يتعلق بمتابعة تطور أداء السوق الثانوية لرقاع الخزينة وذلك لضمان سيولة وعمق السوق الأولية لإصدارات رقاغ الخزينة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالأنوع الإجتماعي: غير مراعي للأنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: قسمة مبلغ التداول بالسوق الثانوية على حجم رقاغ الخزينة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات التونسية للمقاصة " Tunisie Clearing" والمنظومة الخاصة بمتابعة الدين الداخلي.
4. تاريخ توفر المؤشر: موفى شهر ديسمبر من كل سنة.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 40%
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			تقديرات 2023	إنجازات 2022	وحدة المؤشر %	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024				
40	40	40	40	68	%	المؤشر 2.2.5: حجم التداول في السوق الثانوية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغ حجم تداول رقاغ الخزينة خلال سنة 2022 بالسوق الثانوية 68% مقارنة بـ 61.2% محققة في 2021. ويفسر هذا التحسن في نشاط السوق الثانوية لرقاع الخزينة في سنة 2022 بتطور نشاط عمليات السوق المفتوحة والذي يمثل 85% من جملة عمليات السوق الثانوية. وقد تم وضع 40% كقيمة منشودة لهذا المؤشر للسنوات 2024-2026 باعتبارها نسبة مقبولة لتقييم ديناميكية وتطور السوق الثانوية وسيولة

رقاع الخزينة. كما تم الأخذ بالاعتبار ارتفاع حجم إصدارات رقاع الخزينة مقابل محدودية السوق المالية الثانوية والصعوبات التي قد تواجهها وضعية السيولة على المدى المتوسط.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر المؤشر غير خاضع للإرادة المباشرة للجهة المصدرة فهو يتأثر بعدة اعتبارات خارجية مثل حجم الادخار وحجم السيولة النقدية وسياسات الاستثمار للمتدخلين في السوق وتعاطيهم مع المؤشرات الاقتصادية والمالية خاصة بالمقارنة مع منتوجات مالية أخرى متوفرة بالسوق.

**بطاقات مؤشرات الأداء
برنامج القيادة والمساندة**

بطاقة مؤشر أداء: عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي

رمز المؤشر: 1.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
- 2- تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة العامة للتصرف في الموارد البشرية على تلبية الحاجيات الحقيقية لمختلف الهياكل الراجعة بالنظر لوزارة المالية عن طريق التنقل الوظيفي تبعا لتجميد الإنتدابات والإقتصار على خريجي مدارس التكوين المصادق عليها .
ويتم ذلك استنادا لما تم ضبطه من شغورات بناء على الحاجيات الفعلية لمختلف برامج مهمة المالية في إطار إعداد مشروع ميزانية الوزارة على المدى المتوسط(2024-2025-2026) حول تحديد العدد الأدنى من أعوان الواجب توفره بالمراكز ومكاتب مراقبة الأداء وكذلك بمختلف المراكز المحاسبية.
وقد تم تبني هذا المؤشر تماشيا مع جملة الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة المتمثلة في ضرورة التحكم في الإنتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية والإنتدابات ذات القيمة المضافة ذات الصبغة الفنية والتقنية والتخفيض التدريجي في الإنتدابات من خريجي مدارس التكوين للوزارة في مجال التصرف في الموارد البشرية من خلال تدعيم الآليات الواردة ضمن منشور السيد رئيس الحكومة عدد 11 بتاريخ 13 أفريل 2023 والمتعلق بمشروع إعداد ميزانية الدولة لسنة 2024 وتطبيقا لمقتضيات الأمر الرئاسي عدد 387 لسنة 2022 المؤرخ في 18 أفريل 2022، المتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.
- 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
- 4- نوع المؤشر : مؤشر نتائج
- 5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر بناء على عدد الأعوان الذين تم تعيينهم فعليا خلال السنة المالية المعنية بالمقارنة مع العدد الجملي لمطالب الأعوان من مختلف الأصناف الواردة على الوزارة ومقارنتها
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 46% خلال سنة 2026

6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة لمياء الوسلاتي (مدير درجة إستثنائية)

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	انجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2025	2025	2024		2022		
45	40	35	40	35.5	%	المؤشر 1.1.9 عدد الأعوان المقبولين بالمقارنة مع عدد المطالب الواردة عن طريق التنقل الوظيفي

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال 2023 إلى غاية شهر جوان 2023 تعيين 51 عوناً وإطاراً (نقلة أو إحقاق) لفائدة لمختلف برامج المهمة. كما تم فتح تنقل وظيفي لفائدة برنامج الجباية قصد تعزيز المصالح المركزية والخارجية للإدارة العامة للأداءات بلغت عدد الملفات الواردة 337 ملف ترشح وذلك من مجموع الخطط المفتوحة للتناظر في الصنف الفرعي أ3 والمقدرة بـ537 خطة في حين بلغت عدد الملفات المقبولة ضمن الفرز الأولى 164 ملف .

كما يعترزم أن يتم خلال الثلاثي الثالث من سنة 2023 فتح تنقل وظيفي آخر لفائدة مختلف البرامج المهمة قصد تسديد 88 خطة في سلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف وتسديد 169 خطة أمين صندوق وعملة تنظيف وحراس لفائدة برنامج المحاسبة العمومية والإستخلاص.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- عدم تفعيل المنصة الإلكترونية "البورصة الوطنية للحراك الوظيفي" التي ستساهم في نشر البلاغات التي تتعلق بالخطط الشاغرة المزمع تسديدها قصد استقطاب أفضل الخبرات والكفاءات في مختلف الاختصاصات لفائدة وزارة المالية وذلك بالرغم من صدور الأمر المتعلق بالتنقل الوظيفي الذي ضبط الشروط والإجراءات الخاصة به والمنح والامتيازات الخاصة به.

- محدودية مطالب التنقل الوظيفي التي تبقى مرتبطة بموافقة الرئيس المباشر خاصة في ظل سياسة تجميد الإنتدابات.

بطاقة مؤشر أداء: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية

رمز المؤشر: 2.1.9

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر لقيس مقارنة النوع الاجتماعي ونسبة التناصف بين الجنسين بوزارة المالية وذلك في مجال التسميات في الخطط الوظيفية قصد رصد وتحليل تطور تقلد المرأة للمناصب العليا ودورها في مواقع المسؤولية والقرار مقارنة بالعنصر الرجالي من جهة وعلى المستوى الجهوي من جهة أخرى.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي : مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية بوزارة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية بوزارة المالية
- 2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
- 4- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر: 46% خلال سنة 2026
- 6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيدة دليلة الحجاجي (مدير التسميات في الخطط الوظيفية)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			إنجازات	إنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
46	44	42	42	40	%	المؤشر 2.1.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية

2- تحليل النتائج والتقييمات الخاصة بالمؤشر:

مثلت تقييمات تسمية المرأة في الخطط الوظيفية سنة 2024 نسبة 42% من العدد الجملي للتسميات بالوزارة رغم التباين وعدم التوازن هذه النسبة للعنصر النسائي في مواقع المسؤولية أخذ القرار (رئيس ديوان، كاتب عام وزارة، مدير عام).

إن نسبة النساء المتواجدات في مواقع المسؤولية وأخذ القرار مايزال ضعيفا مقارنة بسنة 2022 وغير متوازن نظرا للإرتفاع النسبي في عدد التسميات لعنصر الرجال في هذه الخطط حيث بلغت هذه النسبة 36.16% سنة 2023.

كما أنه بالتدقيق في نسب تسمية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي يلاحظ أن النسق متفاوت حيث بلغت سنة 2022 نسبة 18.5% مقابل 43.8% على المستوى المركزي في حين بلغت خلال سنة 2023 حدود 16.1% على المستوى الجهوي مقابل إرتفاعها على المستوى المركزي 44.45%. لذا يتجه العمل على تحسين العنصر النسائي بأهمية وجودها ضمن الوظائف القيادية خاصة على مستوى المصالح الخارجية لمختلف برامج المهمة وذلك ببرمجة دورات تكوينية في مجال القيادة الإدارية تقوم على تشريك العنصر النسائي ضمن هذه الدورات.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- الإطار القانوني المتمثل في الأمر الحكومي عدد 1245 لسنة 2006 المؤرخ في 24 أبريل 2006 والمتعلق بضبط نظام إسناد الخطط الوظيفية وشروط الإعفاء منها حيث يضبط شروط الإسناد والإعفاء من الخطة الوظيفية والتي تخضع أساسا للسلطة التقديرية لرئيس الإدارة دون التنصيص صراحة على ضرورة احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة.

- غياب آلية التناظر بين الجنسين للتسميات في الخطط الوظيفية خاصة في الوظائف العليا خاصة تلك المتعلقة بإقتراح ثلاثة إطارات من بينهم العنصر النسائي

- غياب منظومة معلوماتية مندمجة تتضمن المؤهلات العلمية والمهنية لكافة إطارات الوزارة والتي من شأنها أن تساعد على انجاز القرار في تسمية الإطار الأجدر لتكليفه بالخطة الشاغرة سواء كان رجلا أو امرأة وذلك بما يتماشى مع متطلبات الخطة،

-نقص مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة والحوكمة قصد تأهيلها للإضطلاع بمهام قيادية خاصة على المستوى الجهوي.

بطاقة مؤشر أداء: نسبة تواجد المرأة باللجان

رمز المؤشر: 3.1.9

I - الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. تعريف المؤشر: يعتمد هذا المؤشر مقارنة إدراج النوع الاجتماعي لقياس ويمكن من قياس تواجد المرأة صلب اللجان المحدثة بالوزارة سواء على المستوى المركزي أو الجهوي
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي

II - التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: نسبة عضوية المرأة في اللجان بوزارة المالية مقارنة بالعدد الجملي للأعضاء المكونة لهذه اللجان
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية.
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري.
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية المعنية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 46% بعنوان سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: السيد عبد المجيد المصباحي (كاهية مدير مكلف بالشؤون القانونية)

III - قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تقديرات			انجازات	انجازات	الوحدة	مؤشر قياس الأداء
2026	2025	2024	2023	2022		
46	45	44	42	40	%	المؤشر 2.1.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل هذا المؤشر خلال سنة 2023 نسبة تقدر بـ 43% تبعا لإرتفاع عدد اللجان المحدثة صلب هيكل وزارة المالية ذات العلاقة بالمالية العمومية وما يشملها من إصلاحات سواء على المستوى الهيكلي أو الوظيفي (مجال المحاسبة العمومية أو الرقابة الداخلية ، التصرف في الميزانية حسب الأهداف ...) وهي نسبة يركز في احتسابها على عدد اللجان الموجودة على المستوى المركزي وينتظر أن يتم العمل خلال

سنوات (2024-2025-2026) العمل على تكريس مبدأ التنافس بالإضافة إلى تطوير قدرات لعنصر النسائي وهو ما سيمكنها من إكتساب مزيدا من الخبرة المهنية التي سيؤهلها مستقبلا لتقلد المناصب القيادية والمسؤولية مقارنة بالعنصر الرجالي.

3- تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالموشر:

- وجود بعض اللجان بوزارة المالية دون مقررات تضبط تركيبها والمهام الموكولة إليها.
- عدم توفر المعطيات حول اللجان المحدثة على المستوى الجهوي
- نقص مشاركة العنصر النسائي في الدورات التكوينية المتعلقة بالقيادة والحوكمة قصد تأهيلها للإضطلاع بمهام قيادية.

بطاقة مؤشر الأداء : نسبة انجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة إطارات وأعوان وزارة المالية

رمز المؤشر: 4.1.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين التصرف في الموارد البشرية
2. تعريف المؤشر : يعتمد هذا المؤشر لقياس مدى قدرة الإدارة على تقييم أدائها فيما يتعلق بإنجاز مخطط التكوين السنوي لصالح أعوان وزارة المالية وذلك بالاعتماد على جملة من المعايير الموضوعية على غرار حجم الموارد المالية الموضوعية في الغرض والإمكانات اللوجستية المتوفرة (طاقة استيعاب المدرسة، توفر إطار التكوين، مدى تعاون و تفاعل مختلف هيكل وزارة المالية في المشاركة في برنامج التكوين ...) وهو ما ينجر عنه قياس الأثر الإيجابي الذي يترتب عن إنجاز مخطط التكوين السنوي على قدرات الإطارات و الأعوان من خلال تطوير أدائهم وتحسين معارفهم في مجالات تدخلهم والرفع من قدراتهم الاتصالية (لغات و برامج معلوماتية ...) وحثهم على مزيد العطاء والمثابرة، هذا بالإضافة إلى تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة حول نسبة التأطير، والعمل على تحسينها عبر الترفيع من عدد المنتفعين بالتكوين من سنة إلى أخرى.
- يمكن هذا المؤشر من برمجة الإعتمادات المالية الضرورية لإنجاز مخططات التكوين بعنوان السنوات المقبلة، إذ أنّ عدم التحكم في نسبة إنجاز هذا المخطط في الأجل من شأنه أن يؤدي إلى رصد إعتمادات وتجميدها لفائدة هذا البرنامج دون استعمالها بصورة فعلية خلال السنة المالية المعنية برصد تلك الإعتمادات.
3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
4. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique)
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد الدورات التكوينية المنجزة في السنة/ عدد الدورات التكوينية المبرمجة بمخطط التكوين السنوي للوزارة
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: المدرسة الوطنية للمالية و جميع الإدارات العامة التابعة لوزارة المالية.
4. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إحصائيات تتعلق بعدد الدورات التكوينية المنجزة مقارنة بما هو مصادق عليه بمخطط التكوين السنوي.
5. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: مصدر إداري: المدرسة الوطنية للمالية ومختلف هيكل وزارة المالية

6. تاريخ توفّر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
7. القيمة المستهدفة للمؤشر: 85 % بعنوان سنة 2026
8. المسؤول عن المؤشر: مدير عام المدرسة الوطنية للمالية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023 ⁽²⁾	الإنجازات (¹)	الوحدة	مؤشر قياس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
75	70	65	80	45.17	%	نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة إطارات وأعوان وزارة المالية

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

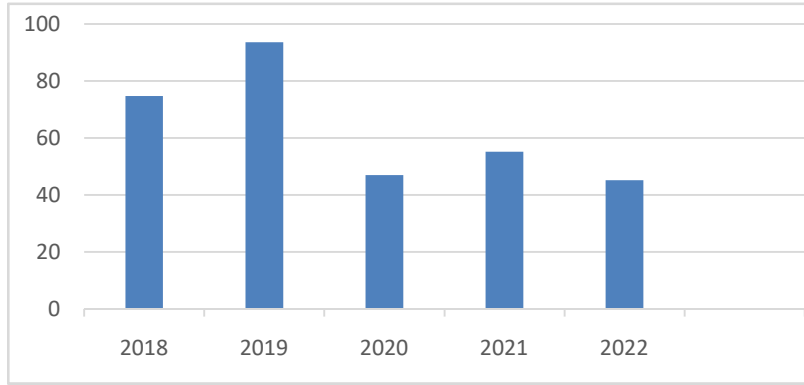
بلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة أعوان وزارة المالية (دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة) 45.17% خلال سنة 2022. وتحرص المدرسة الوطنية للمالية على تدارك هذا التراجع لإنجاز مخطط التكوين، حيث قامت المدرسة بإعداد مخطط التكوين لسنة 2023 على أساس برامج عمليّة ذات صلة مباشرة بالأهداف الإستراتيجية وكذلك المرحلية لمسار التكوين كيفما يتم ضبطها بالنسبة لوزارة المالية اجمالاً في إطار إحترام التوجه الوطني العامّ في مجال تطوير الكفاءات والإرتقاء بمردودية الموارد البشرية وبلغت نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي إلى غاية 15 أفريل 2023 نسبة 14.35%. ونظراً للإنجازات المسجلة خلال سنة 2022 وما هو متوقع لسنة 2023 تم تعديل تقديرات المؤشر لسنوات 2024-2026.¹⁶

¹⁶ إن إعتداد مؤشر وحيد يأخذ بعين الإعتبار عدد الأنشطة التكوينية المنجزة ومقارنتها بالأنشطة المبرمجة لا يعكس النشاط الحقيقي لمنظومة التكوين، لذا يقترح إعتداد قياس نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لوزارة المالية بالإعتداد على ثلاثة معايير متكاملة:

- عدد الأنشطة التكوينية: عدد الأنشطة المنجزة ÷ عدد الأنشطة المبرمجة = $103 \div 228 = 45.17\%$
- عدد أيام التكوين: عدد أيام التكوين المنجزة ÷ عدد أيام التكوين المبرمجة = $42168 \div 48321 = 114.6\%$
- عدد المستفيدين: عدد المستفيدين المنجز ÷ عدد المستفيدين المبرمج = $13485 \div 8603 = 63.8\%$

(1)*دون اعتبار أنشطة الإدارة العامة للديوانة نظرا لعدم مدنا بالمعطيات الضرورية دون اعتبار الأنشطة التكوينية التي تم تنفيذها من قبل مختلف مصالح الوزارة على المستويين المركزي والجهوي وعدم إعلام المدرسة بها والمقدرة في مجملها بـ 44 نشاطا والتي في صورة إحتسابها ترتفع نسبة الإنجاز إلى حوالي 64,47%

(2) ** تصبح نسبة الإنجاز 63,8% في صورة إعتداد عدد المشاركين كمؤشر (8603 / 13485)، دون إعتبار المشاركين في الأنشطة المنجزة وغير المصرح بها للمدرسة، والمقدرين بحوالي 830 مشاركا ، الذين في صورة إحتسابهم ترتفع نسبة الإنجاز إلى حوالي 70% في حين ترتفع النسبة إلى 114,6% في صورة إعتداد عدد أيام التكوين كمؤشر (42168 / 48321) والتي يمكن أن ترتفع بدورها إلى أكثر من ذلك في صورة إضافة أيام التكوين بعنوان الأنشطة غير المصرح بها للمدرسة.



المؤشر: نسبة إنجاز مخطط التكوين السنوي لفائدة إطارات وأعاون وزارة المالية

وقصد تحقيق النتائج المرجوة وبلوغ التقديرات المتعلقة بالمؤشر يتم العمل على الأنشطة التالية:

- تطعيم الفريق العامل بكفاءات يوكل إليها مهمة مساعدة اللجان المحدثة بالمدرسة على مراجعة السندات البيداغوجية وتوحيدها وتحيينها عند الاقتضاء سواء المعتمدة من قبل المترشحين لاجتياز الاختبارات الكتابية أو السندات التي يعتمدها المكونون في عرض الدروس وقد تمّ في هذا الإطار تنقيح القرار المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة العلمية بالمدرسة الوطنية للمالية بتاريخ 06 فيفري 2017،

- وضع خطة عمل بين مختلف الهياكل المتدخلة في مجال التكوين للتنسيق أكثر فيما بينها:
- على مستوى البرمجة باعتبار الأهداف التي ينبغي أن يتم الاتفاق بشأنها وتحديدتها بكل دقة وبصفة مسبقة وخاصة عند إعداد مخطّط التكوين وحثهم على برمجة الدورات التكوينية التي تعكس الحاجيات الفعلية للتكوين دون سواها،
- على مستوى التنفيذ،
- على مستوى المتابعة والتقييم،

وتمكن هذه الخطة المشتركة من تحديد المعوقات وبالتالي الخروج بمقترحات وتوصيات لتلافي الإشكاليات مستقبلا.

- انخرطت المدرسة في شبكة مؤسسات وهياكل التكوين العمومية وهو ما سيضمن تكامل خبرات المؤسسات والهياكل المكونة لها وحسن التنسيق لإستغلال الفضاءات والإمكانات المادية والبشرية الموضوعة على ذمة كل هيكل بغاية تطوير منظومة تكوين الأعوان العموميين وهو ما سيعزز الإمكانات المادية واللوجستية للمدرسة وسياسهم في تطوير مؤشر قيس الأداء.
- البحث عن فضاءات تكوين خارجية لإحتضان الدورات التكوينية التي تنظمها المدرسة على مستوى جهوي لتغطية حاجيات التكوين للمصالح الجهوية لوزارة التكوين وذلك قصد تجاوز محدودية فضاءات التكوين بالمدرسة، وفي هذا الإطار تم إبرام إتفاقيات مع المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر بمختلف ولايات الجمهورية لإحتضان الملتقيات التكوينية على مستوى جهوي.
- دعم التكوين في الجهات وذلك بالحرص على توفير مكونين جهويين، حتى يتسنى لجميع الأعوان الراجعين بالنظر لوزارة المالية الإنتفاع بالتكوين بأقل كلفة ممكنة.
- إعادة تنظيم مصالح المدرسة بما يتماشى ومتطلبات التصرف الحديث وتطوير منظومة التكوين.
- إرساء منصة التكوين على الخط التي دخلت حيز الإستغلال بداية من جوان 2021.

2. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

- المؤشر الحالي لا يميز بين الأنشطة التكوينية ولا يبرز نوعية وأهمية كل منها ولا يعكس بالتالي المستوى الحقيقي لإنجازات المدرسة وجودة عملية التكوين.

بطاقة مؤشر أداء: آجال فتح و إحالة أو تفويض الاعتمادات

رمز المؤشر: 1.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية

2- تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب الآجال التي تتطلبها عملية توزيع أو تحويل الإعتمادات وإحالتها وتفويضها لفائدة المصالح المركزية والجهوية للوزارة المسؤولة على تنفيذ النفقات. ويتم ذلك بإحتساب الآجال الإدارية الخاصة بكل المطالب المقدمة خلال السنة.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر :

المؤشر 1.1.2.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات = الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح وتوزيع أو تحويل الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات (1) + الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات (2)

المؤشر 2.1.2.9: آجال فتح وإحالة أو تفويض الاعتمادات = (تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات) - (تاريخ ورود المراسلة عبر منظومة عليسة أو عبر مكتب الضبط الفرعي) + تاريخ التفويض أو الإحالة - تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات

- **الآجال الإدارية لدراسة طلب فتح وتوزيع أو تحويل الإعتمادات = تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م- تاريخ ورود المراسلة بمنظومة عليسة للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات أو تاريخ ختم مكتب الضبط الفرعي في حالة ورود المراسلة ورقيا**
- **الآجال الإدارية لإحالة أو تفويض الإعتمادات = تاريخ إحالة أو تفويض الإعتمادات - تاريخ توزيع أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح إ ع ش م ت م.**

2- وحدة قياس المؤشر : اليوم

3- المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- تاريخ تاريخ تلقي المراسلات عبر منظومة عليسة أو ختم مكتب الضبط بالنسبة للمراسلات الواردة،
- تاريخ قرارات توزيع أو تحويل الإعتمادات بين المشاريع حسب منظومة أدب،
- تاريخ قرارات الإحالات أو أوامر التفويض المستخرجة من منظومة أدب.

4- طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: من خلال جدول متابعة طلبات فتح الإعتمادات وجدول متابعة تفويض أو إحالة الإعتمادات من قبل مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

5- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- منظومة عليسة،

- منظومة أدب.

7. تاريخ توفر المؤشر : سنوي

8. القيمة المنشودة للمؤشر: 08 أيام سنة 2026

9. المسؤول على المؤشر: مدير إعداد وختم ومتابعة تنفيذ ميزانية وزارة المالية.

III- قراءة في نتائج المؤشر

1-سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الانجازات	الوحدة	الهدف : ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2026	2025	2024		2022		
8	8	9	2	11	يوم	المؤشر 1.2.9 : آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات.
7	7	8	1	9		المؤشر الفرعي 1.1.2.9 : آجال دراسة طلب فتح وتوزيع أو تحويل الإعتمادات من قبل مصالح إ ع ش م ت
1	1	1	1	2		المؤشر الفرعي 2.1.2.9: آجال إحالة أو تفويض الإعتمادات من قبل مصالح إ ع ش م ت

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

قامت مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات بتعديل آجال فتح وإحالة أو تفويض الإعتمادات وذلك أخذا بعين الإعتبار تمشي الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة لتجميد نسبة من الإعتمادات المرسمة وهو ما يتطلب آجال إضافية للمؤشر الفرعي المتعلق بدراسة طلب فتح وتوزيع أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.

3- تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

لا يأخذ هذا المؤشر بعين الإعتبار الأجال المستقطعة لإستكمال الوثائق اللازمة لدراسة طلبات فتح الإعتمادات ولا يعكس بذلك المجهود المبذول من طرف مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات. كما لا يأخذ بعين الإعتبار الأجال الإضافية الخارجة عن نطاق الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات والمتعلقة أساسا برفع تجميد أو تحويل الإعتمادات من طرف مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة.

بطاقة مؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية

رمز المؤشر: 2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

- 1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
 - 2- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من متابعة الآجال المتعلقة بتنفيذ الشراءات العمومية المنجزة من قبل مصالح الإدارة وخاصة تلك المتعلقة بإعداد كراس الشروط ورأي لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية قصد التقليل فيها.
 - 3- طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة من حيث التحكم في المراحل المختلفة لإنجاز عملية الشراء .
- التفريعات :

- مؤشر فرعي 1: آجال إعداد كراسات الشروط: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط من قبل مصلحة برمجة وإعداد وختم الصفقات وتاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة.
 - مؤشر فرعي 2: آجال التقييم الفني والمالي: هي عدد الأيام الفاصلة بين تاريخ فتح العروض وتاريخ إبداء لجنة الشراءات خارج إطار الصفقات العمومية لرأيها للمشتري العمومي.
 - مؤشر آجال الاستلام الوقتي: هي عدد الأيام الفاصلة بين إصدار الإذن بالتزود من قبل مصلحة تنفيذ الصفقات وانجاز الشراءات والتاريخ المضمن بمحضر الاستلام الوقتي.
- 4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج
 - 5- المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية:

آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية = تاريخ الاستلام الوقتي - تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط

- آجال إعداد كراسات الشروط = تاريخ المصادقة على كراس الشروط من قبل اللجنة المختصة - تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط.
 - آجال التقييم الفني والمالي = تاريخ إبداء اللجنة لرأيها للمشتري العمومي - تاريخ فتح العروض.
 - آجال الاستلام الوقتي = تاريخ الاستلام الوقتي - تاريخ إصدار الإذن بالتزود.
2. وحدة قياس المؤشر: اليوم.
 3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
 - تاريخ الانطلاق في إعداد كراسات الشروط، (التاريخ المحدد بالبرمجة السنوية للنفقات)
 - تاريخ المصادقة على كراس الشروط من طرف اللجنة المختصة

- تاريخ تعهد اللجنة بعملية الفتح والتقييم.
- تاريخ إصدار الإذن بالتزود.
- تاريخ أول عملية تزود ينجزها المزود سواء كان تسليم جزئي أو كلي.

3. طريقة تجميع المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: جدول متابعة لجميع مراحل وإجراءات مسار تنفيذ الشراءات العمومية خارج إطار الصفقات العمومية (يحتوي هذا الجدول على تاريخ الانطلاق في إعداد كراس الشروط، تاريخ المصادقة على كراس الشروط، تاريخ إعداد محضر التقييم من قبل اللجنة المختصة، تاريخ إصدار الإذن بالتزود وتاريخ الاستلام الوقتي).

4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :

- مصلحة إعداد وبرمجة الشراءات
- مصلحة تنفيذ الشراءات
- مصلحة التصرف في المخزون.
- مصلحة التصرف في المعدات والتجهيزات
- لجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية
- اللجنة المختصة للمصادقة على كراس الشروط.

5. تاريخ توفر المؤشر: كل ثلاثية

6. القيمة المنشودة للمؤشر : 60 يوما سنة 2026

7. المسؤول على المؤشر: مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية ولجنة الشراءات خارج الصفقات العمومية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			ق.م	الانجازات	الوحدة	
2026	2025	2024	2023	2022		
60	60	60	61	65	يوم	المؤشر 2.2.9: آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية.
11	11	11	12	11		المؤشر الفرعي 1.2.2.9: آجال إعداد كراس الشروط
24	24	24	24	24		المؤشر الفرعي 2.2.2.9: آجال التقييم الفني والمالي
25	25	25	25	30		المؤشر الفرعي 3.2.2.9: آجال التسليم

2. تحليل النتائج والتقديرات :

تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات الى الوصول الى القيمة المنشودة للمؤشر آجال تنفيذ الشراءات العمومية خارج الصفقات العمومية والمقدرة بـ 60 يوم سنة 2024 وذلك بعد الفتح التدريجي للحدود وإمكانية توريد المنتوجات مثل الحبر والورق في أحسن الآجال على إثر تجاوز

أزمة جائحة كوفيد 19، إضافة إلى الحرص على توفر الاعتمادات اللازمة في ظل غلاء أسعار المواد الأولية مثل ما تم توفيره في ميزانية سنة 2023.

3. تحديد النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر :

لا يمكن هذا المؤشر من معرفة أسباب التأخير في تنفيذ الشراءات العمومية بدقة وذلك لإستثناء مرحلة فتح الإعتمادات والتأشير على التعهدات من طرف مراقب المصاريف العمومية من مجال إحتساب المؤشر وحيث أن تقديرات المؤشر الفرعي "آجال التسليم" شهدت استقرارا 25 يوم خلال السداسي الأول لسنة 2023 وإمكانية استمرارية هذا الأجل إلى سنة 2026 وذلك في ظل الأزمات الاقتصادية العالمية مثل الحرب على اكرانيا ونقص المواد الاولية في العالم.

بطاقة مؤشر الأداء: آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

رمز المؤشر: 3.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2. تعريف المؤشر: يعكس المؤشر مدى سعي الإدارة إلى تقليص آجال خلاص المزودين الذين قاموا بإيداع مستنداتهم طبقاً للإجراءات الجاري بها العمل. وباعتبار أن مسار خلاص المزودين يتميز بوجود متدخلين أساسيين وهما أمر الصرف (المرحلة الإدارية) و المحاسب العمومي (المرحلة المحاسبية)، فهذا المؤشر يختص بقياس المدّة المستوجبة لاستكمال المرحلة الإدارية في خلاص النفقات العمومية والمحددة بـ 30 يوماً.
- ويهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات العمومية المندرجة في إطار الرقابة المعدلة بالتالي لا يقع فيها احتساب الآجال المستوجبة لتأشيرة مراقب المصاريف العمومية بخصوص اقتراحات التعهد الصادرة خارج إطار الرقابة المعدلة. كما يهتم هذا المؤشر بخلاص النفقات المتعلقة بانجاز إقتناءات وإسداء خدمات تتطلب إصدار مسبق للإذن بالتزود.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة من حيث المساهمة في تقليص آجال خلاص الفواتير الصادرة من المزودين ومسدي الخدمات.
4. نوع المؤشر : مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يراعي للنوع الإجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر : يتم احتساب هذا المؤشر باعتماد العملية الحسابية التالية :

آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات=تاريخ توجيه الأمر بالصرف إلى المحاسب العمومي المختص عبر مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات-تاريخ إيداع الفواتير بمكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات مصحوبة بالمؤيدات القانونية اللازمة

2. وحدة قيس المؤشر :اليوم
3. المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
المعطيات (الواردة والصادرة) المضمنة بمنظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات.
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر :
- منظومة مكتب الضبط الفرعي للإدارة العامة للشؤون المالية و التجهيزات والمعدات.
- أدب مركزي
5. القيمة المنشودة للمؤشر :20 يوما
6. المسؤول على المؤشر :مدير التصرف في ميزانية وزارة المالية.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الانجازات) التقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			ق.م 2023	انجازات	الوحدة	
2026	2025	2024		2022		
20	21	22	22	24	اليوم	آجال خلاص المزودين ومسدي الخدمات

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

شهد هذا المؤشر معدل إنجاز تراجع بيومين مقارنة بتقديراته لسنة 2022 حيث بلغ 24 يوما مقارنة بـ22 يوما كتقديرات. ويعود ذلك إلى عدم التعهد بنفقات الاسترجاع الا بعد تسوية الوضعية الجبائية للمستفيد هذا إلى جانب التخلي عن بعض الإجراءات التي من شأنها أن تتسبب في تأخير عملية الخلاص مثل المصادقة على بعض الفواتير من قبل مصالحنا دون توجيهها إلى الإدارات المعنية وذلك بالنسبة إلى فواتير الماء والكهرباء والهاتف التي لم تتجاوز قيمتها 20 % زيادة عن قيمة الإستهلاك بالفواتير السابقة. وفي هذا الاطار تسعى مصالح الإدارة العامة للشؤون المالية والتجهيزات والمعدات الى التقليل في الأجل من خلال تقدير 22 يوم (سنة2024) و 21 يوم (سنة 2025) و 20 يوم (سنة 2026) كقيمة منشودة للمؤشر .

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

- هناك عدة عوامل تؤثر سلبا على المؤشر ولا تدخل في مجال الإحتساب على غرار :
- تاريخ صدور مقرر الرقابة المعدلة على النفقات لميزانية من طرف الهيئة العامة لمراقبة المصاريف العمومية
 - تاريخ المصادقة على البرمجة السنوية للنفقات

- تاريخ التأشير على التعهدات من طرف مراقب المصاريف العمومية
- فتح الإعتمادات من طرف الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة
- الاستجابة المتأخرة للمصالح المعنية للمصادقة على الفواتير
- عدم قيام المزودين بتسوية وضعياتهم الجبائية مما يتعذر اصدار أوامر الصرف لفائدتهم
- ورود الفواتير لا تتضمن البيانات المستوجبة أو بها أخطاء حسابية.

بطاقة مؤشر أداء: نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة

رمز المؤشر : 4.2.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: ترشيد حوكمة النفقات العمومية
2. تعريف المؤشر : يهدف المؤشر إلى تنفيذ النسبة المبرمجة لدراسة و أشغال جميع مشاريع البناءات، من خلال احتساب النسبة المئوية لتقدم تنفيذ المشاريع مقارنة بما هو مبرمج بميزانية وزارة المالية.
3. نوع المؤشر: مؤشر نشاط
4. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا يراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر:

نسبة تنفيذ الدراسات = معدل نسب تنفيذ دراسة المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة
= مجموع (نسب إنجاز الدراسات x القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)

مجموع قيمة الدراسات المقدرة

نسبة تنفيذ الأشغال = معدل نسب تنفيذ أشغال المشاريع المبرمجة من خلال ترجيحها حسب القيمة المالية المقابلة لكل نسبة = مجموع (نسب إنجاز الأشغال x القيمة المالية المقدرة لتلك النسب)

مجموع قيمة الأشغال المقدرة

نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناءات المبرمجة =

(نسبة تنفيذ الدراسات x القيمة المالية المقدرة للدراسات) + (نسبة تنفيذ الأشغال x القيمة المالية المقدرة للأشغال)

مجموع قيمة المشاريع المبرمجة

2. وحدة المؤشر : النسبة المئوية.

3. طريقة تجميع البيانات والمعطيات:

الدراسات : الحصول على نسبة تقدم الدراسة من خلال تقييم اللجنة الداخلية والفنية للبيانات المدنية بالإدارة العامة للبيانات واللجان الفنية بمختلف الإدارات الجهوية للتجهيز المدون في محاضر الاجتماعات.

- الأشغال : محاضر اجتماعات الحظائر
4. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر : مصدر إداري (الإدارة العامة للبنىات، الإدارات الجهوية للتجهيز)
5. تاريخ توفر المؤشر: آخر السنة المالية المعنية
6. القيمة المستهدفة للمؤشر : 93.5 % سنة 2024 / 100% سنة 2026
- 80 % من الدراسات = الدراسات التمهيديّة المفصلة للأقسام الخاصة (APD lots spéciaux) قبل الشروع في إعداد ملف طلب العروض (DAO)
- 60% من الأشغال = انجاز الأشغال الكبرى (Structures) قبل الشروع في الأشغال الثانوية (finitions)
7. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج : المدير العام للبنىات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			ق.م 2023	انجازات	الوحدة	
2026	2025	2024		2022		
97	90	80	75	75	%	نسبة تنفيذ الدراسات
97	95	95	90	76	%	نسبة تنفيذ الأشغال
97	94.5	93.5	88.5	75.9	%	نسبة تنفيذ دراسة وأشغال مشاريع البناات المبرمجة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر

حددت تقديرات المؤشر لسنة 2022 بنسبة 94.5 % بينما بلغ المؤشر نسبة 75.9 % فقط، وترجع أسباب عدم بلوغ المؤشر إلى الأهداف المرسومة أساسا إلى أن المشاريع الجهوية والوزارية تشهد تأخيرا في الإنجاز سواء كان ذلك على مستوى الدراسات أو الأشغال .

وحيث يعود التعطيل خاصة إلى الأسباب التالية:

- التأخير الكبير في مرحلة الدراسات خاصة في مستوى تعيين المصممين و بالتحديد في إجراءات المناظرة الوطنية في الهندسة المعمارية
- التعطيل في الحصول على بعض التراخيص (رخصة البناء، رخصة المعهد الوطني للتراث، رخصة الحماية المدنية، رخصة التأثير على الجولان، رخصة التأثير على البيئة...):
- التأخير في القيام بإجراءات طلب العروض والإنطلاق في الأشغال
- التأخير في إجراءات طلب العروض وتوفير طلب التزود بالنسبة لمشاريع التهيئة والصيانة:

- الإمكانيات اللوجستية المحدودة للإدارة العامة للبنىات :

أما بالنسبة لتقديرات السنوات 2024، 2025 و2026 والتي قدرنا أنها ستشهد ارتفاعا في نسبة الإنجاز خاصة في مرحلة الأشغال وذلك على إثر فسخ بعض الصفقات مع المقاولين الذين لم يبدوا استعدادا لاستكمال إنجاز المشاريع والشروع في إجراءات طلب العروض، مما من شأنه أن يساهم في تحسين نسبة الإنجاز، خاصة وأن المشاريع المعنية هي مشاريع ذات كلفة عالية وبالتالي فإن إنجازها سوف يؤثر بصفة مضاعفة على النسبة الحقيقية للإنجاز مثل :

✓ مشروع هدم و بناء قصر المالية بقابس (6.324 م د بالنسبة للأشغال المتبقية)

✓ مشروع بناء الإدارة الجهوية للديوانة بالكاف (الكلفة الأصلية 8.824 م د)

إضافة إلى استكمال الدراسات لعدة مشاريع و بالتالي دخولها مرحلة الأشغال مما سيمكن من رفع نسبة إنجاز الأشغال مثل :

✓ مشروع بناء فرقة الحراسة والتفتيشات الديوانية ومستودع بالمنستير بمنزل حياة (2 م د)

✓ تهيئة المسالك و الشبكات المختلفة بالمدرسة الوطنية للديوانة (1.5 م د)

✓ مشروع بناء مجمع المالية بسهلول (2.650 م د)

✓ مشروع بناء مجمع المالية بالحامة (3.4 م د)

● أهم الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيمة المنشودة للمؤشر :

- إعداد رزنامة تحدد آجال مختلف مراحل دراسة وإنجاز أشغال المشاريع ذات الصبغة الوزارية المبرمجة بميزانية وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الإستثمار.

- إعداد برنامج الاجتماعات المزمع عقدها من طرف المصالح الجهوية للتجهيز سواء بالإدارات الجهوية للتجهيز للدراسة أو اجتماعات الحظيرة الخاصة بالأشغال.

- توفير الوثائق العقارية والإدارية الضرورية الخاصة بكل مشروع قبل برمجته بالميزانية(قرار تخصيص، محضر إشغال وقتي، محضر تخصيص، صبغة الأرض...)، تفاديا لكل ما يمكن أن يعطل إنجاز المشروع .

- إعداد مراسلات تذكير و عقد اجتماعات بالنسبة للمشاريع المعطلة إلى مختلف الولاية وذلك بصفة دورية.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

تشرف الإدارات الجهوية للتجهيز على إنجاز مختلف مراحل دراسة وإنجاز المشاريع الجهوية بصفة مباشرة باعتبارها المصلحة المختصة لدى السيد الوالي صاحب المشروع الجهوي، فهي المسؤولة على تعيين الجلسات واجتماعات الحظيرة، أما بالنسبة للإدارة العامة للبنىات باعتبارها ممثل عن المصلحة المستفيدة فهي تسهر على متابعة هذه المشاريع و المصادقة على مختلف مراحل الدراسات و الأشغال لكن دون أن يكون لها مسؤولية الإشراف عليها، و بالتالي فإن مجال تدخل الإدارة العامة للبنىات محدود خاصة بالنسبة للأجال.

وللحد من تأثير هذه النقائص سعت الإدارة العامة للبنىات لتركيز مصالح إقليمية لمتابعة إنجاز المشاريع ذات الصبغة الجهوية بصفة مباشرة بما من شأنه أن يمكن من مراقبة الإنجاز بصفة دائمة وعلى عين المكان و بالتالي التدخل الناجع في الوقت المناسب لفظ الإشكاليات الحاصلة و تفادي التأخير، إلا أننا لم نتمكن من ذلك بسبب محدودية الإمكانيات خاصة البشرية نظرا لعدم إمكانية القيام بالإنجابات الضرورية.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إنجاز المهمّات الرقابية باعتماد التدقيق حسب المخاطر

رمز المؤشر: 1.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق والمتابعة.
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة مهمّات الرقابة المنجزة أو التي تمّ الشروع في إنجازها خلال السنّة والقائمة على دراسة المخاطر مقارنة بالبرنامج السنوي لتدخّل الهيئة.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعليّة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يوجد

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر:

مهمّات الرقابة القائمة على دراسة المخاطر خلال السنة
العدد الجمليّ لمهمّات الرقابة دون إعتبار مهمّات تدقيق حسابات المشاريع

2. وحدة المؤشر: نسبة مائويّة
3. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية
4. تاريخ توفّر المؤشر: سنويًا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 55% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات 2022	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024				
%55	%55	%50	%50	%29,5	نسبة مئوية	المؤشر 1.3.9: نسبة إنجاز المهمات الرقابية باعتماد التدقيق حسب المخاطر

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 1 بعنوان سنة 2022، نسبة 29,5% مقابل تقديرات بـ30% أي بنسبة إنجاز تقدر بـ98,5% وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تولي الهيئة خلال سنة 2022، إنجاز مهمات تفقد وبحث غير مبرمجة ومستعجلة، بالإعتماد أساسا على طلبات مختلف الوزارات والهيكل المعنوية والإفادات والعرائض المتأكدة وإستغلال المعطيات المتوفرة للهيئة حول ملفات شبهات الفساد. وبخصوص تقديرات المؤشر بالنسبة لسنوات 2024-2026، وعلى ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة، والتي شهدت توجه الهيئة نحو ضبط برنامج تدخلها السنوي اعتمادا بالأساس على دراسة المخاطر، يتجه في هذا الإطار المحافظة علنتقديرات المؤشر المقترحة بمناسبة إعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2023، حتى تعكس فعليًا درجة تحقيق الهدف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

- إنجاز الهيئة خلال السنة لعدد من مهمات التفقد والبحث غير المبرمجة، إضافة إلى توليها إنجاز عدد من الإختبارات العدلية بطلب من المحاكم.
- إرتفاع عدد المشاريع الممولة بموارد خارجية والتي تتطلب أكثر من 50% من الحيز الزمني لعمل أعضاء الهيئة لإنجاز مهمات التدقيق الخاصة بها إضافة إلى ضرورة إحترام الأجل التعاقدية لإرسال التقارير النهائية للممولين الأجانب، حيث أن جلمهم يشترطون عند صرف الأقساط المتعلقة بإعادة تمويل الحسابات الخاصة بالمشاريع الممسوكة على مستوى البنك المركزي بضرورة إرسال تقارير المصادقة على الحسابات من قبل الهيئة.
- إرتفاع عدد المهمات المطلوبة من طرف مختلف الوزارات وهيكل الدولة.

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة إستجابة الهياكل الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة

رمز المؤشر: 2.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تطوير أداء هيئة الرقابة العامة للمالية في مجال الرقابة والتدقيق والمتابعة.
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في إحتساب نسبة إستجابة الهياكل والمصالح الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة
3. طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الإجتماعي: لا يوجد

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة إحتساب المؤشر:

عدد التوصيات التي تم أخذها بعين الإعتبار و/ أو التي تم التعهد بتطبيقها

العدد الجملي للتوصيات المضمنة بتقارير الرقابة

2. وحدة المؤشر: نسبة مائوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: هيئة الرقابة العامة للمالية
4. تاريخ توفر المؤشر: سنويًا
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 70% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: رئيس هيئة الرقابة العامة للمالية

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تقديرات			2023	إنجازات	الوحدة	مؤشر الأداء
2026	2025	2024		2022		
%70	%65	%65	%65	%49,5	نسبة مائوية	المؤشر 2.3.9: نسبة تسوية النقائص واستجابة الهياكل الخاضعة للرقابة للتوصيات الواردة بتقارير الهيئة

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

بلغت الإنجازات المتعلقة بالمؤشر عدد 2 بعنوان سنة 2022 نسبة 49,5% مقابل تقديرات بـ50% أي بنسبة إنجاز تقدر بحوالي 99%. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى تسجيل تفاعل إيجابي من قبل الهياكل التي شملتها أعمال الرقابة والتدقيق بخصوص تسوية النقائص والإخلالات المسجلة وتطبيق التوصيات المقدمة من قبل مختلف فرق الرقابة. وبخصوص تقديرات المؤشر بالنسبة لسنوات 2024-2026، وعلى ضوء تقييم النتائج المحققة وتحليلها خلال السنوات الأخيرة، يتجهد في هذا الإطار المحافظة على تقديرات المؤشر المقترحة بمناسبة إعداد المشروع السنوي للأداء لسنة 2023، حتى تعكس فعلياً درجة تحقيق الهدف.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

1. طول آجال تقديم الإجابات على التقارير الأولية لنتائج المهمات الرقابية من طرف الهياكل والمصالح الخاضعة للتقيد.
2. مدى تفاعل الهياكل والمصالح الخاضعة للمراقبة مع التوصيات الصادرة عن فرق الرقابة على مستوى التقرير.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء

رمز المؤشر: 1.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة المهمة في السياسة الاقتصادية والمالية والجبائية وفي الشفافية المالية.
2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بنسبة الإجراءات المتخذة بعنوان قانون المالية للسنة والتي من شأنها توسيع قاعدة الأداء من خلال إخضاع عدد إضافي من الأشخاص للمنظومة الجبائية والترفيغ في عدد المطالبين بالأداء إما مطالبين جدد أو التخلي عن إعفاءات ممنوحة لبعض المطالبين الآخرين علاوة على ترشيد النظام التقديري وحذف بعض الإعفاءات من الأداء على القيمة المضافة.
- يتعلق المؤشر بالإصلاحات الجبائية الرامية إلى تطوير عدد الإجراءات الرامية لتوسيع قاعدة الأداء التي سيتم إقرارها في السنوات المالية الممتدة بين 2023 و 2025 في إطار برنامج الإصلاح الجبائي مع صندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى أن السياسة الجبائية في تونس تمحورت منذ سنوات نحو الرغبة في تحديث المنظومة الجبائية وتبسيطها وإضفاء مزيد من الشفافية والنجاعة عليها من خلال سلسلة من الإصلاحات الجبائية الهيكلية والتنظيمية والقطاعية المتعاقبة، إنخرطت جميعها في إطار توجّه ثنائي تعصير إدارة الجبائية من جهة وإرساء العدالة الجبائية من جهة أخرى.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):
عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء للسنة
2. وحدة المؤشر: عدد
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قانون المالية للسنة والنصوص والمذكرات التطبيقية
4. تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 إجراء بحلول سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
.....	3+	2+	1+	9	عدد	عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية لتوسيع قاعدة الأداء

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

تم ضبط عدد 15 إجراء كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2025، لما لها من إنعكاسات ونتائج على مستوى الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات والضرائب غير المباشرة كالأداء على القيمة المضافة وإعتبارا لتأثيرها على الضغط الجبائي وعلى مقاومة التهرب الجبائي وإدماج الاقتصاد الموازي وتحسين نسبة الإمتثال الضريبي وتحسين تحصيل المداخيل الجبائية وتحقيق العدالة الجبائية مما يضمن المردودية المالية للجباية وصدّ التهرب الجبائي.

وتبقى التقديرات صعبة التحديد بالنسبة لسنة 2026 نظرا لتعلّق برنامج الإصلاح بالسنوات المالية 2023-2024 من جهة كما يتطلب ذلك تقييم التقدّم في تنفيذ برنامج الإصلاح الجبائي.

3. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر:

يعتبر توسيع قاعدة الأداء من الأهداف الثابتة للسياسة الجبائية في تونس، إلا أنّ التحديد الدقيق لنسبة تطوّر هذا المؤشر على المدى المتوسط يرتبط أساسا بالأجل المحدد لبرنامج الإصلاح الجبائي الذي يستوجب بدوره تقييم مدى تقدّمه بما يمكّن من متابعة إنجاز أهدافه وعليه فإنّ تحديد عدد الإجراءات الرامية إلى توسيع قاعدة الأداء للفترة اللاحقة لبرنامج الإصلاح الجبائي يصعب إنجازها حاليا.

ويتواصل الإصلاح الجبائي نحو تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد توظيف الأداء في اتجاه توزيع أكثر عدل للعبء الجبائي بين الفئات الاجتماعية والمهنية.

إرتباط تحقيق المؤشر بمدى تقدّم تنفيذ الإلتزامات في إطار برنامج الإصلاح الجبائي في إطار إلتزامات دولية.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء

رمز المؤشر: 2.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة المهمة في السياسة الاقتصادية والمالية والجبائية وفي الشفافية المالية.

2. تعريف المؤشر: يتعلق المؤشر بعدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء من خلال:

- تبسيط الأنظمة الجبائية في مادة الضريبة على الشركات كتوحيد نسبة الضريبة على الشركات والحذف التدريجي لبعض النسب
- مزيد تحسين مردودية جباية مداخيل رأس المال وتقريبها من النظام الجبائي لمداخيل العمل
- مراجعة الأنظمة التقديرية للضريبة على الدخل وتحسين مساهمتها في المداخيل
- مراجعة بعض الإعفاءات المخولة للأشخاص الطبيعيين
- مراجعة جدول الضريبة على الدخل
- التقليل من عدد نسب الأداء على القيمة المضافة والإقتصار على نسب مخفضة ونسبة القانون العام

يتعلق المؤشر بالإصلاحات الجبائية الرامية إلى تطوير عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء التي سيتم إقرارها في السنوات المالية الممتدة بين 2023 و2025 في إطار برنامج الإصلاح الجبائي.

ويتواصل الإصلاح الجبائي نحو تعزيز آليات مقاومة الاقتصاد الموازي ودعم شفافية المعاملات وكذلك مراجعة قواعد ونسب توظيف الأداء في اتجاه مزيد تخفيف كلفة الواجب الجبائي بما يضمن مزيدا من الإمتثال الضريبي علاوة على إدخال الإصلاحات الملائمة على التشريع الجبائي في اتجاه الحفاظ على التوازنات المرجوة للمالية العمومية.

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة

4. نوع المؤشر: مؤشر منتج

5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule):

عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء

2. وحدة المؤشر: عدد

3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قانون المالية للسنة والنصوص والمذكرات التطبيقية

4. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: 10 إجراءات بحلول سنة 2025
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
....	3+	3+	2+	2	عدد	عدد الإجراءات الواردة بقانون المالية للسنة والرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم ضبط عدد 10 إجراءات كقيمة تراكمية مستهدفة موفى سنة 2025، وتبقى التقديرات صعبة التحديد بالنسبة لسنة 2026 نظرا لتعلق برنامج الإصلاح بالسنوات المالية 2023-2024-2025 من جهة كما يتطلب ذلك تقييم التقدّم في تنفيذ برنامج الإصلاح الجبائي.

3. تحديد أهم النقصان (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إرتباط تحقيق المؤشر بمدى تقدّم تنفيذ الإلتزامات في إطار إلتزامات دولية.

يعتبر التقليل في عدد نسب الأداء من الأهداف الثابتة للسياسة الجبائية في تونس، إلا أنّ التحديد الدقيق لنسبة تطوّر هذا المؤشر على المدى المتوسط يرتبط أساسا بالأجال المحددة لبرنامج الإصلاح الجبائي الذي يستوجب بدوره تقييم مدى تقدّمه بما يمكّن من متابعة إنجاز أهدافه وعليه فإنّ تحديد عدد الإجراءات الرامية إلى التقليل في عدد نسب الأداء للفترة اللاحقة لبرنامج الإصلاح الجبائي يصعب إنجازها حاليا.

بطاقة مؤشر الأداء: معدّل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية

رمز المؤشر: 3.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة المهمة في السياسة الاقتصادية والمالية والجبائية وفي الشفافية المالية.
2. تعريف المؤشر:
يتعلق المؤشر بمعدّل إصدار النصوص التطبيقية (قوانين-أوامر-قرارات-تعليمات عمل ...) والمذكرات العامة التطبيقية المتعلقة بالأحكام الواردة بقانون المالية التي يتوقف تنفيذها على صدور النصوص المذكورة.
- ويساهم المؤشر في تحقيق الهدف من خلال ما سيشيحه إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية للسنة في أجل معقول من رفع النجاعة الاقتصادية والمردودية المالية من وراء الإجراءات الجبائية المضمنة بقانون المالية للسنة نظرا لما ستنيحه التدابير التي تمّ إقرارها من إصلاحات لدعم الإصلاح الجبائي.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): معدّل آجال إصدار النصوص التطبيقية والمذكرات العامة المستوجبة لتطبيق أحكام قانون المالية خلال السنة المالية
2. وحدة المؤشر: شهر
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:
صدور المذكرات العامة بالموقع الرسمي لوزارة المالية
صدور النصوص التطبيقية حسب طبيعتها إما بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية أو بمواقع الوزارات المختلفة أو من خلال إصدار مذكرات العمل الداخلية الموجهة للأطراف المعنية بتطبيق الإجراءات (محاسبين عموميين...)
4. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: السداسي الأول من السنة المالية بنسبة 100 % بحلول سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر: المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر	6 أشهر	--	شهر	معدل آجال إصدار النصوص والمذكرات العامة التطبيقية لقانون المالية

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعتزم العمل على إصدار المذكرات العامة للأحكام الواردة بقانون المالية للسنة خلال السداسي الأول من السنة المالية إحتراماً لمبدأ السنوية وضماناً للنجاعة الاقتصادية لقوانين المالية.

كما يعتزم العمل على إصدار النصوص التطبيقية للأحكام الواردة بقانون المالية للسنة خلال السداسي الأول من السنة المالية إحتراماً لمبدأ السنوية وضماناً للنجاعة الاقتصادية لقوانين المالية.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إرتباط تحقيق المؤشر بـ:

-جلسات المجلس الوطني للجباية.

-إصدار بقية الهياكل العمومية للنصوص التطبيقية (الأوامر – القرارات- تعليمات العمل...) مما يستوجب حث كافة الأطراف المتداخلة على التسريع في إصدارها بما يكفل تطبيق كافة الأحكام الواردة بقانون المالية وهو ما يستوجب إرساء آليات متابعة محكمة.

بطاقة مؤشر الأداء : تطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا

رمز المؤشر: 4.4.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة المهمة في السياسة الاقتصادية والمالية والجبائية وفي الشفافية المالية.
2. تعريف المؤشر: يتعلّق هذا المؤشر بتطوّر نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا والتي تثبتت مواقف إدارية مستقرّة تجاه وضعيات جبائية. وبالنظر لأهمية هذا المؤشر لما له من إنعكاسات ونتائج على مستوى إستقرار الفقه الجبائي من جهة والعدالة الجبائية والشفافية الجبائية من جهة أخرى فقد تم تقدير تطور نسب الإنجاز بمعدّل 10 % سنويا خلال سنوات 2024-2026.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر منتج
5. المؤشر في علاقة بالأنواع الاجتماعي: مؤشر مراعي للأنواع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): عدد ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا/ عدد الإستفسارات الواردة سنويا
2. وحدة المؤشر: نسبة
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: التقرير السنوي للإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي + منظومة التصرّف الإلكتروني في المراسلات "عليسة"
4. تاريخ توفّر المؤشر: 31 ديسمبر من السنة المالية
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: بلوغ نسبة 40% بحلول سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للدراسات والتشريع الجبائي

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
%40	%30	%20	-	-	نسبة	تطور نسبة ردود الإدارة على الإستفسارات الجبائية المنشورة سنويا

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

تم تقدير تطور نسب الإنجاز بمعدل 10 % سنويا خلال سنوات 2024-2026.

3. تحديد أهم النقائص (limites) المتعلقة بالمؤشر:

إرتباط تحقيق المؤشر بمدى توفر وسائل العمل الضرورية.

بطاقة مؤشر الأداء : معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها

رمز المؤشر: 5.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة المهمة في السياسة الإقتصادية والمالية والجبائية وفي الشفافية المالية
2. تعريف المؤشر: يتعلق هذا المؤشر باحتساب المعدل بين النفقات الجبائية التي لم يتم احتسابها من مجموع النفقات الجبائية التي تم احصاؤها خلال سنة معينة.
نصت أحكام الفصل 46 من القانون عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية على ضرورة ارفاق مشروع قانون المالية السنوي بجملة من التقارير من بينها تقرير خاص بالنفقات الجبائية والمالية وذلك عملا بالمبادئ الأساسية للمالية العمومية وخاصة الحديثة منها كمبدئي الشفافية والمصادقية.
يمثل معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها مقياس هام لتحسين جودة التقرير السنوي من خلال ابراز حجم النفقات التي هي موضوع التقييم.
هذا ويمكن التقليل في هذه النسبة من تقييم النفقات وتوفير معلومات تنسم بأكثر دقة لفائدة أجهزة الدولة وكل الجهات المعنية مما يمكن من تحسين نجاعة التصرف في النفقات ومزيد إحكام تقديرات كلفتها على موارد الميزانية.
3. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
4. طبيعة المؤشر: مؤشر جودة
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: لا

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر (Formule): المعدل البسيط بين النفقات الجبائية المحتسبة بالمقارنة مع النفقات الجبائية التي تم احصاؤها خلال السنة.
2. وحدة المؤشر: نسبة مئوية
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة الاعلامية وبيانات المصالح
4. تاريخ توفر المؤشر: الشهر الثالث من السنة الموالية.
5. القيمة المستهدفة للمؤشر (Valeur cible de l'indicateur): 10% سنة 2026
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: المدير العام للامتيازات الجبائية والمالية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
10%	10%	15%	20%	24%	نسبة	معدل النفقات التي لم يتم احتسابها بالمقارنة مع النفقات التي تم احصاؤها

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر: تم تقدير نسبة 15% خلال سنة 2024 ويعتزم التخفيض في هذه النسبة إلى حدود 10% سنة 2025 وسنة 2026.

بطاقة مؤشر الأداء: عدد معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المصادق عليها
(التي تم عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية)

رمز المؤشر: 6.4.9

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية

يندرج إصدار معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية الخاصة بها ضمن الهدف المتعلق بإرساء نظام جبائي عادل وشفاف ودعم الإدماج المالي وحوكمة القطاع العمومي، حيث تمثل المعايير المحاسبية حجر الأساس لبناء نظام محاسبي للذوات العمومية يفضي إلى تقديم قوائم مالية تعكس صورة وافية حول مكاسب الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية وكذلك حول أداءها المالي وهو ما يدعم الشفافية والمساءلة حول التصرف العمومي.

كما يمكن إرساء هذه المعايير من توفير معلومات مالية ومحاسبية تتسم بالدقة والشمولية والصدق لفائدة مختلف المستعملين وهو ما يمكن من تحسين نجاعة التصرف وإرساء الرقابة الداخلية ومزيد إحكام تقديرات الميزانية سيما المتعلقة بنفقات التجديد والإصلاحات الكبرى والمتخلّات والنفقات المحتملة الأخرى.

كما يضمن تطبيق هذه المعايير قابلية القراءة والمقارنة من قبل كافة الجهات المعنية الوطنية منها والأجنبية حيث أنها مستمدة من المعايير الدولية مع مراعاة الخصائص الوطنية.

وتجدر الإشارة أنه تم في هذا المجال وإلى غاية أفريل 2023 إصدار القرار المتعلق بالإطار المرجعي للمعلومة المالية لذوات القطاع العمومي والقرارات المتعلقة بالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الدولة وبالمجموعة الأولى لمعايير حسابات الجماعات المحلية والتي تعتبر أساسية لانطلاق الأشغال المتعلقة بالنظام المعلوماتي وبالجرد المحاسبي الرامي لإعداد الموازنة الافتتاحية لكل من الدولة والجماعات المحلية.

ومن أجل استكمال الإطار التنميطي لذوات القطاع العمومي تسهر وزارة المالية على إعداد مجموعة أخرى من معايير الحسابات العمومية وجملة من الآراء التفسيرية المتعلقة بها تهدف إلى مزيد توضيح مختلف مقتضيات المعايير وضمان تطبيق موحد لها من قبل مختلف المتدخلين.

2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب عدد معايير الحسابات العمومية (دولة وجماعات محلية ومؤسسات عمومية خاضعة لمجلة المحاسبة العمومية) وعدد الآراء التفسيرية المتعلقة بها والتي تم عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية. ويمكن هذا المؤشر من متابعة استكمال إصدار معايير الحسابات العمومية ومتابعة إصدار الآراء التفسيرية المتعلقة بها

3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة (efficacité socio-économique) نوع المؤشر: مؤشر نتائج (indicateur des résultat)

4. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

- 1- طريقة احتساب المؤشر: عدد جملي
- 2- وحدة المؤشر: عدد
- 3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: محاضر جلسات هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية
- 4- تاريخ توفر المؤشر: 31 ديسمبر للسنة المعنية باحتساب المؤشر
- 5- القيمة المستهدفة للمؤشر¹ (Valeur cible de l'indicateur) :
- مؤشر فرعي عدد 01: عدد 23 معيار للحسابات العمومية إلى غاية سنة 2024
- مؤشر فرعي عدد 02: عدد 02 رأي تفسيري إلى غاية سنة 2024
- 6-المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الكتابة العامة للمجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء
2026	2025	2024		2022		
27	25	23	20	18	عدد	عدد معايير الحسابات العمومية والآراء التفسيرية المصادق عليها (التي تم عرضها لإبداء الرأي على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية)
04	03	02	01	-	عدد	مؤشر فرعي عدد 02: العدد التراكمي للآراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس

2- تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

أ. مؤشر فرعي عدد 01: العدد التراكمي لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس

بلغ انجاز المؤشر الفرعي عدد 01 والمتعلق بالعدد التراكمي لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية 20 معيارا محاسبيا إلى غاية موقى شهر أفريل لسنة 2023 حيث تمت المصادقة على مشروعين لمعايير للحسابات العمومية من قبل هيئة المجلس والمنعقدة بتاريخ 09 مارس 2023.

أما فيما يتعلق بالتقديرات الخاصة بهذا المؤشر الفرعي، فإنه يُتوقع أن يتم عرض سبعة (07) معايير حسابات عمومية إضافية إلى غاية موفى سنة 2026 موزعة زمنياً كالتالي:

- بالنسبة لسنة 2024، فإنه يقدر عرض ثلاثة (03) مشاريع لمعايير حسابات عمومية على هيئة المجلس. وتمت بذلك مراجعة التقديرات المضمنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023، وذلك من خلال الترفيع من 2 إلى 3 معايير محاسبية تعرض خلال سنة 2024. وتعود مراجعة التقديرات الخاصة بهذا المؤشر الفرعي إلى التقدّم الحاصل في انجاز ثلاثة (03) مشاريع لمعايير الحسابات العمومية والتي ستكون بذلك قابلة للعرض على هيئة المجلس للمصادقة خلال سنة 2024 عوضاً عن مشروعين اثنين (02).

- بالنسبة لسنتي 2025 و2026، فإنه يتوقع عرض أربعة (04) مشاريع لمعايير الحسابات العمومية إضافية أي بمعدل معيارين محاسبيين (02) لكل سنة ليبلغ بذلك العدد التراكمي التقديري لمعايير الحسابات العمومية المعروضة على هيئة المجلس 25 معياراً في موفى سنة 2025 و27 معياراً في موفى سنة 2026.

وقد تمت مراعاة الموضوعية عند ضبط هذه التقديرات، وذلك نظراً لما تتطلبه صياغة معايير الحسابات العمومية من:

- أبحاث معمّقة حول الإطار القانوني والمحاسبي والتنظيمي الحالي ودراسات مقارنة (benchmarking)،

- الإجراءات والمراحل المتعددة التي يمرّ بها مشروع المعيار وجوباً من عرض ومناقشة على مستوى اللجنة الفارّة المختصة وعرض على استطلاعات الرأي قبل عرضه على هيئة المجلس الوطني لمعايير الحسابات العمومية.

كما تمّ عند ضبط هذه التقديرات الأخذ بعين الاعتبار الوقت والمجهود المخصّصين للمشاركة في الأشغال المتعلقة بإرساء المعايير الصادرة (إعداد تصنيفات الحسابات المفصلة وقواعد سيرها والنظام المعلوماتي ودليل الإجراءات الخاص بالجرد المحاسبي للأصول الثابتة المادية للدولة في إطار إعداد الموازنة الافتتاحية إلى جانب تأمين الدورات التكوينية حول هذه المعايير).

ب. مؤشّر فرعي عدد 02: العدد التراكمي للآراء التفسيرية المعروضة على هيئة المجلس

تعتبر صياغة وإصدار الآراء التفسيرية لمعايير الحسابات العمومية ضرورية لتوحيد المفاهيم والممارسات المحاسبية ولتفادي الاختلافات في تأويل أحكام المعايير الصادرة وذلك بما يضمن حسن تطبيق مقتضياتها. وفي إطار الإعداد لانطلاق أشغال جرد الأصول الثابتة المادية للدولة، فقد تمت المصادقة على الرأى التفسيري عدد 01 لسنة 2023 والمتعلّق بمعيار حسابات الدولة الخاص بالأصول الثابتة المادية، وذلك خلال هيئة المجلس المنعقدة بتاريخ 09 مارس 2023.

ونظراً للدقة التي تتطلبها صياغة الآراء التفسيرية وتشعب المسائل التي تتناولها، فقد تمت المحافظة على التقديرات المتمثلة في عرض رأى تفسيري واحد سنوياً على أنظار هيئة المجلس خلال السنوات 2024 و2025 و2026 لتصل بذلك تقديرات المؤشر الفرعي عدد 02 إلى أربعة (04) آراء تفسيرية في الجملة في موفى سنة 2026.

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر

عملا بالإجراء الرسمي لإعداد معايير الحسابات العمومية، يتطلب إعداد هذه المشاريع تدخل أطراف متعدّدة، أولها اللجان القارّة لكلّ من الدّولة والجماعات المحلية والمؤسسات العموميّة الخاضعة لمجلة المحاسبة العموميّة، ثمّ يتم عرض المشروع على استطلاعات الرّأي الموجهة للوزارات ومختلف الأطراف المعنيّة، وذلك قصد تفعيل مقاربة تشاركيّة من شأنها أن تساهم في إثراء هذا المشروع ومن تبني التوجهات التي تتضمّنّها المعايير المحاسبيّة الجديدة مقارنة بالنظام المحاسبي الحالي، من قبل مختلف المتدخلين. ويتطلّب تطبيق الإجراء الرسمي ضرورة تخصيص حيز زمنيّ هامّ لإعداد المشروع النهائي للمعيار قصد عرضه على أنظار هيئة المجلس.

مؤشر الأداء: عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية

رمز المؤشر: 7.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية
2. تعريف المؤشر: يتمثل المؤشر في احتساب عدد عقود برامج البنوك العمومية (الشركة التونسية للبنك، البنك الوطني الفلاحي، BH بنك، البنك التونسي للتضامن وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة) وذلك للفترة 2021-2025.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج.
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي.

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. طريقة احتساب المؤشر: عدد عقود البرامج الممضاة.
2. وحدة المؤشر: العدد.
3. مصدر المعطيات الأساسية لإحتساب المؤشر: عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية أو مشاريع عقود البرامج البنوك العمومية في طور الإمضاء.
4. تاريخ توفر المؤشر: تاريخ إمضاء عقد البرنامج
5. القيمة المستهدفة للمؤشر: إمضاء كافة عقود البرامج
6. المسؤول عن المؤشر: مدير الإشراف على القطاع البنكي بالإدارة العامة للمساهمات.

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
-	5	4	2	0	عدد	تقدم إنجاز عقود البرامج الممضاة من قبل البنوك العمومية

2. تحليل النتائج: يسمح هذا المؤشر بمتابعة تقدم إبرام عقود البرامج لمجموع البنوك العمومية وإدخالها حيز النفاذ وكذلك متابعة وتقييم هذه العقود. علما وأن عقود البرامج تعد الوسيلة التعاقدية التي تمكن من محاسبة كل طرف حول تقدم إنجاز وتجسيم الإلتزامات المتعاقد عليها. ويسمح هذا المؤشر بدفع هياكل المداولة والتسيير لضبط أولوياتها وحاجياتها أخذا بعين الاعتبار مواقف الطرف المقابل

مؤشر الأداء: عائدات مساهمات الدولة

رمز المؤشر: 8.4.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الاقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية
2. تعريف المؤشر: في إطار مزيد إضفاء النجاعة والمردودية لمساهمات الدولة في المؤسسات والمنشآت العمومية يتم من خلال هذا المؤشر متابعة العائدات والفوائض الراجعة إلى مساهمة الدولة بهدف تحقيق تقديرات الميزانية.
3. طبيعة المؤشر: مؤشر نجاعة ومردودية
4. نوع المؤشر: مؤشر نتائج
5. المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: غير مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. احتساب المؤشر (Formule): عائدات المساهمات المنجزة/ عائدات المساهمات المقدرة بقانون المالية
2. وحدة المؤشر: مليون دينار
3. مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: قانون المالية، إنجازات الميزانية، نتائج السنة
4. تاريخ توفر المؤشر: نهاية السنة
5. القيمة المستهدفة للمؤشر
6. المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمساهمات

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

التقديرات			2023	الإنجازات	الوحدة	مؤشر قيس الأداء:
2026	2025	2024		2022		
1000	1000	950	920	624.82	م د	عائدات مساهمات الدولة

2. تحليل النتائج: تم تسجيل نسبة إنجاز بـ 71.5% مقارنة بتقديرات عائدات مساهمات الدولة لسنة 2022، ويعود ذلك بالأساس إلى تراجع تقديرات الأرباح المتأتية من البنك المركزي وعدم توزيع الأرباح من قبل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والتي بلغت قيمة تقديراتها 213 م د. كما تم تحديد تقديرات عائدات مساهمات الدولة لسنة 2023 بالإعتماد على الأرباح المتأتية خاصة من شركة فسفاط قفصة (200 م د) والمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية (590 م د).

تجدر الإشارة بأن تقديرات عائدات مساهمات الدولة لسنة 2026 قابلة للمراجعة في ظل عدم توفر عقود البرامج للمؤسسات والمنشآت العمومية.

3. تحديد أهم النقاط المتعلقة بالمؤشر:

- عدم وجود هيكل مركزي يعنى بمتابعة مساهمة الدولة.
- تسجيل تأخير على مستوى إعداد القوائم المالية لعدد المنشآت العمومية ممّا يشكّل عائق أمام تحقيق الأهداف المرسومة.

بطاقات الفاعلين العموميين

بطاقة عدد 1 : مركز الإعلامية لوزارة المالية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: دراسة وإنجاز وإستغلال النظم المعلوماتية لفائدة وزارة المالية.
2. مرجع الأحداث: القانون عدد 100 لسنة 1981 المؤرخ في 31 ديسمبر 1981 (الفصول 78 إلى 80).
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد): تم إعداد عقد أهداف مصادق عليه من قبل مجلس المؤسسة بتاريخ 27 سبتمبر 2022.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

مركز الإعلامية مسؤول على تنفيذ إستراتيجية وزارة المالية في ميدان تكنولوجيا المعلومات حيث يسهر على:

- دراسة وتصميم وتطوير نظم المعلومات،
- التصرف في مراكز البيانات وتأمين حسن إستغلالها،
- إدارة الشبكة المعلوماتية لتراسل المعطيات والتصرف في مختلف الأجهزة الموضوعة على ذمة المستعملين،
- تقديم الإحاطة التقنية لمختلف الهياكل التابعة للوزارة.

2. الأهداف الإستراتيجية:

- مواصلة الأعمال الخاصة بمشروع إرساء النظام المعلوماتي الجديد للمالية العمومية وذلك في إطار تنفيذ التوجهات الإستراتيجية للدولة الإصلاحات الهيكلية للمالية العمومية. ومن بينها أساسا:
 - تطوير منظومة النفقات العمومية وتكريس القانون الأساسي الجديد للميزانية،
 - تطوير المنظومة الجبائية نحو مزيد من الشفافية وتكريس العدالة الجبائية وتدعيم الخدمات المسداة للمطالبين بالأداء،

- تكريس تمثلي الإدارة المفتوحة والتعامل مع المواطنين والمؤسسات عن بعد،
- وضع نظام محاسبي منطور يمكن من الحصول على معلومة سريعة وصادقة ويحترم المعايير المحاسبية الدولية
- الارتقاء بالخدمات الديوانية،
- التصرف النشط في رصيد الخزينة،
- رقمنة العمل بوزارة المالية،
- تطوير تبادل المعلومات مع الإدارات الأخرى.

- دعم تعصير وسائل العمل من خلال تعميم المنظومة الخاصة بالتصرف في الوثائق ومنظومة البريد الإلكتروني.
- السهر المتواصل على سلامة النظم المعلوماتية وحماية الشبكة المعلوماتية من الاختراقات وذلك بدعم مركز البيانات بتجهيزات ومنظومات جديدة ومتطورة.
- العمل على الترشيد المستمر للإجراءات الإدارية داخل المركز، وذلك من خلال إقتناء ووضع حيز الإستغلال لمنظومة مندمجة للتصرف.

3. تدخلات الفاعل العمومي: ومن أهمها:

- إقتناء معدات شبكات لتدعيم قاعة الحاسوب المركزي وتجهيز المواقع المعنية بأشغال التهيئة،
- إقتناء منظومة تراسل إلكتروني ،
- إقتناء منصة خاصة بتطوير وتجربة المنظومات (Plate forme de test et de développement)
- تدعيم تجهيزات ومعدات الإستغلال لفائدة مركز المعطيات Data center،
- تجديد مضاد الفيروسات،
- إقتناء Gateway خاصة بمنظومة التراسل الإلكتروني،
- إقتناء معدات خاصة بمراقبة الولوج للشبكة المعلوماتية،
- إقتناء رخص إستغلال نظام أوراكل الخاصة بالأنظمة الجديدة،
- تهيئة كهربائية ومعلوماتية لتركيز المعدات الإعلامية،
- إقتناء مكيفات مركزية لقاعة الحاسوب Data center
- إقتناء نظام حفظ إحتياطي للمعلومات لتركيزه بمركز معالجة المعلومات الإحتياطي،
- دراسة لإعداد المخطط العملي وتحديد الحاجيات الكفيلة بضمان إستمرارية النشاط المعلوماتي
- إقتناء منظومة لمتابعة معطيات السلامة والتصرف فيها SIEM،
- التدقيق الدوري في السلامة المعلوماتية.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2023-2025):

الملاحح الكبرى لميزانية المركز لسنة 2024

بحساب الألف دينار

البيانات	إنجازات 2022	المصادق عليه 2023	توقعات 2023	الفارق	تقديرات 2024	نسبة التطور 24/23
الموارد						
مردود الأتاوة على المعالجة الآلية للمعلومات	16 747	16 800	16 800	0	16 800	0,0%
المداخل	194	195	165	-30	143	-13,3%
التمويل المتأتي من الفواضل		9 180	165		6 857	
مجموع الموارد	16 941	26 175	17 130	-30	23 800	38,9%
ميزانية التصرف						
مشتريات مخزونة و غير مخزونة	434	539	537	-2	615	15%
خدمات خارجية	619	976	654	-322	1198	83%
خدمات خارجية أخرى	318	351	311	-40	370	19%
أعباء الأعوان	10 478	11 382	10 879	-503	12 563	15%
أداءات و ضرائب	90	137	95	-42	109	15%
مجموع الأعباء	11 939	13 385	12 476	-909	14 855	19,1%
ميزانية التجهيز (دفع)						
إستثمارات خاصة بالمنظومات الإعلامية	3 086	11 898	3 383	-8515	8 510	
إستثمارات خاصة بالمركز	69	892	586	-306	435	
	3 155	12 790	3 969	-8 821	8 945	
النتيجة	1 847	0	685	9 700	0	

بطاقة عدد 2 : شركة شبكة تونس للتجارة

I- التعريف

1- النشاط الرئيسي: تسهيل وتبسيط إجراءات التجارة الخارجية والنقل الدولي للبضائع وذلك من خلال:

- تجريفها من طابعها المادي.
- ربط كل المتدخلين بالشبكات الموحد الإلكتروني.
- التصرف في منظومة الفوترة الإلكترونية.
- الهندسة المعلوماتية.
- تكوين مستخدمي الشبكات الموحد الإلكتروني.

2- مرجع الأحداث: كتب تاريخ 02 ديسمبر 1999 مسجل بقباضة تسجيل عقود الشركات المكتب الأول بتونس في 5 جانفي 2000 مجلد 24، سلسلة D، خانة 239.

3- تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين المهمة و الفاعل العمومي: 2010-2011

II- الإستراتيجية والأهداف

1. الإستراتيجية :

1. مساندة إنجاز مشروع إقتناء وتركيز ووضع حيز الإستغلال للنظام المعلوماتي الجديد للديوانة وذلك بإدخال تحسينات على الهيكلة المعلوماتية للشبكات الموحد الحالي التي تتصرف فيه شركة شبكة تونس للتجارة.

2. رقمنة ثلاثة إجراءات تم ضبطها ضمن الإجراءات الاقتصادية العاجلة لبرنامج الحكومة لدفع الاقتصاد على المدى القصير والمتمثلة في:

- شهادة مراقبة الجودة عند التصدير للمنتجات الطازجة والمنتجات المصنعة المسداة من قبل الهيئة الوطنية للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية INSSPA.
- شهادة إثبات المنشأ.
- الدفع الإلكتروني للأداءات والمعاليم والخطايا الديوانية.

3. مواصلة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للتصدير المنعقد بتاريخ 04 جانفي 2018 والمتعلقة برقمنة جميع إجراءات التصدير والتوريد و إدراج جميع المتدخلين في العملية التصديرية في شبكة تونس للتجارة بالتنسيق مع جميع المتدخلين وخاصة وزارة التجارة وتنمية الصادرات والديوانة التونسية.

2. الأهداف الإستراتيجية:

1. التنسيق بين مختلف المتدخلين المعنيين بالنظام المعلوماتي الجديد للديوانة وخاصة مركز الإعلامية بوزارة المالية وذلك في إطار الأمر عدد 160 لسنة 2023 المؤرخ في 17 فيفري 2023.
2. مساندة البنك المركزي التونسي في إطار تأهيل نظامه المعلوماتي للتصرف في سندات التجارة الخارجية.
3. مساندة البنوك في إطار إعادة صياغة التطبيقات البنكية المستعملة في معالجة إجراءات التجارة الخارجية.
4. الحصول على شهادة الجودة في ميدان السلامة المعلوماتية ISO 27001 طبقا للتوصيات التي أفضت إليها مهمة التدقيق في نظام السلامة المعلوماتية التي قامت بها الشركة خلال سنة 2020 .

3. تدخلات الفاعل العمومي:

1. إعادة صياغة منظومة الشباك الموحد الإلكتروني للتجارة الخارجية و النقل حتى تتم الإستجابة للتطورات التكنولوجية في المجال من جهة و بما يضمن حسن ترابطها مع المنظومات الجديدة المزمع تركيزها لدى الديوانة التونسية والبنك المركزي التونسي من جهة أخرى.
2. إقتناء برمجيات لمراقبة التجهيزات والشبكة بهدف تدعيم أسس السلامة المعلوماتية.
3. تركيز نظام مركز للإتصال لتحسين الإحاطة الفنية بكافة المتدخلين في إطار عمليات التجارة الخارجية والنقل الدولي.
4. تركيز بوابة جديدة على شبكة الأنترنات بهدف تجميع خدمات الشركة وتقديمها للحرفاء في فضاء يتسم بسهولة الإستخدام والتي تم تطويرها اعتمادا على أحدث التكنولوجيات مع توفير محتوى ديناميكي وذلك في إطار تمويل من قبل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية « USAID ».

-III الميزانية على المدى المتوسط

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

سيتم تمويل كل الاستثمارات المزمع تنفيذها بالاعتماد الكلي على الموارد الذاتية للشركة.

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
7 987 319	6 945 494	6 314 086	5 815 312	5 208 008	ميزانية التصرف
					منها
3 707 563	3 661 381	3 508 730	3 040 343	2 759 692	منحة بعنوان التأجير
2 259 465	1 964 752	1 708 480	1 643 786	1 611 341	منحة بعنوان التسيير
4 500 000	5 434 500	9 415 000	2 815 500	48 687	ميزانية الإستثمار أو/التجهيز

بطاقة عدد 3 : ديوان مساكن أعوان وزارة المالية

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: يتولى ديوان مساكن أعوان وزارة المالية بمقتضى القانون عدد 19 لسنة 1989 المؤرخ في 22 فيفري 1989 شراء مساكن مبنية وإعداد للكراء أو البيع وبناء مساكن أو أحياء سكنية للكراء أو البيع وشراء أراضي وتهيتها وبيعها لبناء مساكن.
2. مرجع الأحداث: القانون عدد 19 لسنة 1989 المؤرخ في 22 فيفري 1989
3. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي (إن وجد):

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية: تتمثل الخطوط الإستراتيجية للديوان في:
 - مواصلة التعامل مع الباعثين العقاريين العموميين في إطار برنامج الإستثمار قصد خلق دينامكية مشتركة مع المؤسسات العمومية
 - التوجه إلى التعامل مع القطاع الخاص نظرا لمحدودية العرض العمومي
 - تجديد الرصيد العقاري للديوان بالتفويت في العقارات القديمة المتواجدة بالجهات وتعويضها بأخرى جديدة
 - مواصلة سياسة إعادة إستثمار عائدات الإستثمار لتدعيم الميزانية بالموارد الذاتية المتأتية من برامج الإستثمارات للسنوات الفارطة (أكرية وبيوعات)
 - تحديث أساليب العمل صلب الإدارة بتركيز منظومات إعلامية للتصرف في البيوعات والأكرية والتصرف في الميزانية.
2. الأهداف الإستراتيجية: يعمل ديوان مساكن أعوان المالية على تحقيق هدفين متمثلين في:

الهدف الأول: تدعيم الرصيد العقاري للديوان ويقع قياسه بمؤشر الأداء المتمثل في عدد المساكن المقتناة سنويا

الهدف الثاني: تطوير الإستجابة إلى طلبات التملك ويقع قياسه بمؤشر الأداء المتمثل في النسبة المئوية للإستجابة لطلبات إقتناء المساكن بمقارنة عدد مطالب الإقتناء بعدد المساكن التي تم بيعها

3. تدخلات الفاعل العمومي: باعتبار أن الهدف الأساسي والإستراتيجي للديوان يتمثل في مزيد الإضطلاع وتفعيل الدور الإجتماعي له في إطار الإستجابة لطلبات الموظفين للتملك والكراء، وإستنادا للأهداف التي تم ضبطها من طرف برنامج القيادة والمساندة لمهمة المالية والتي تتمحور أساسا حول ترشيد النفقات العمومية وتحسين التصرف في الموارد البشرية بإعتبار أن أنشطة الديوان الموافقة للنشاط عدد 6 " الإحاطة الإجتماعية" في إطار التنزيل العملي للبرنامج تمكن من الموظف من الحصول على مسكن بأيسر الطرق وبالتالي تعتبر أهداف الديوان أهداف خصوصية مكملة لأهداف البرنامج (Objectifs Complémentaires).

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

التقديرات			2023	إنجازات 2022	البيان
2026	2025	2024			
					ميزانية التصرف:
					منها:
1137	1010	898	799	710	- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير
2500	2500	2500	2500	2000	ميزانية الاستثمار أو/ التجهيز: (منها التحويلات المخصصة لدعم التختلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسسة).
<u>3637</u>	<u>3510</u>	<u>3398</u>	<u>3299</u>	<u>2710</u>	المجموع

بطاقة عدد4 : البنك التونسي للتضامن

I- التعريف

1. النشاط الرئيسي: النشاط البنكي (تمويل المؤسسات والمشاريع الصغرى)
2. مرجع الأحداث: الجلسة العامة التأسيسية بتاريخ 22 ديسمبر 1997
3. مرجع التنظيم الإداري والمالي: النظام الأساسي للبنك ومجلة الشركات التجارية،
4. تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي: تم إمضاء عقد برنامج بتاريخ 18 افريل 2023.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. الإستراتيجية:

- تطوير شرائح جديدة من الحرفاء وتنويع خدمات البنك
- رقمنة نشاط البنك كوسيلة لدعم الإدماج المالي المسؤول وتحسين جودة الخدمات
- تنمية الرأسمال البشري والنهوض بالثقافة البنكية الموجهة للحريف
- دعم وتعزيز موارد التمويل من غير المصادر المالية العمومية
- تحسين التصرف في المخاطر وجودة محفظة القروض
- تعزيز دور البنك في التمويل المستدام التضامني والاجتماعي بالإضافة إلى المسؤولية المجتمعية والبيئية في مرافقة الباعثين

2. الأهداف الإستراتيجية:

- دعم نسق التمويل لدفع المبادرة الخاصة والحث على بعث المشاريع والمؤسسات الصغرى خاصة من قبل حاملي الشهادات العليا
- دعم تمويل نشاط مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والشركات الاهلية
- تنويع تدخلات البنك في مجالات واعدة وذات قيمة مضافة عالية
- الرفع من تجهيز حرفاء البنك وتيسير معاملاتهم المالية من خلال تمكينهم من خدمات مصرفية جديدة
- رقمنة نشاط التمويل وتحسين جودة الخدمات المقدمة للحرفاء والمتعاملين مع البنك

- دعم نشاط الاستخلاص من خلال تنويع أدوات التقصي ومتابعة استخلاص الديون ومزيد توجيه تدخلات البنك في مجال الاستخلاص والنزاعات
- دعم سياسة البنك في معالجة القروض المصنفة من أجل التقليل من نسبتها
- دعم قدرات الموارد البشرية ومراجعة الهيكل التنظيمي للبنك ووضع قانون اطارى.

3. تدخلات الفاعل العمومي:

المساهمة المباشرة:

- رصد وتوفير خطوط وإعتمادات مالية في إطار الإستراتيجية الوطنية للعمل المستقل ومختلف الإستراتيجيات القطاعية،
- مزيد دعم البنك لتعبئة موارد المالية بشروط تفضيلية.

المساهمة غير المباشرة:

- دعم التشريعات لتحسين مناخ الأعمال،
- توفير الحوافز المالية والجبائية الملزمة لباعثي المؤسسات والمشاريع الصغرى.

4. أهم الأنشطة:

- تطوير النشاط التجاري وتيسير معاملات الحرفاء المالية من خلال تمكينهم من خدمات مصرفية جديدة
- مواصلة تمويل المؤسسات والباعثين في إطار البرنامج العادي للتمويل،
- إسناد تمويلات قطاعية في إطار تنفيذ عقود أهداف يتم إبرامها بين البنك وهيكل الإشراف ذات الصلة،
- إتخاذ الإجراءات اللازمة في إطار الإحاطة بحرفاء البنك ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات الاقتصادية والظرفية كجدولة الديون أو تأجيل تسديد الأقساط أو إسنادهم قروض إضافية...،
- تمويل الجمعيات التنموية التي تعنى بالتمويل الصغير من خلال إعداد برنامج سنوي وإمضاء عقود أهداف ورصد التمويلات اللازمة لتنفيذها.

5. الإجراءات المصاحبة:

- اعداد وتنظيم دورات تكوينية فنية موجهة للمنتجات البنكية الجديدة
- تطوير النظام المعلوماتي وتعزيز سلامته
- رقمنة العمليات البنكية وتطوير خدمات وتنويع مسالك تقديم الخدمات
- مساندة البنك في توفير وتعبئة موارد وإعتمادات مالية بشروط تفضيلية،
- دعم فاعلية منظومة الضمان الحالية،
- توفير وسائل العمل اللوجستية الضرورية لمختلف الفروع والمصالح المركزية

بطاقة إدراج مقارنة النوع الإجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي: التعهدات

الإطار العام

تضطلع مهمة المالية بدور أساسي في دعم سياسات الدولة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ودفع الاستثمار، وتمثل مراعاة مقاربة النوع الاجتماعي وتعزيز مشاركة الفئات الهشة بصفة عامة في الدورة الاقتصادية وتكريس مبدأ المساواة من أهم تحديات القطاع .

حيث أنه، ورغم تعدد التشريعات الداعمة لحقوق المرأة، حلت تونس في المرتبة 152 من بين 190 دولة ضمن تقرير البنك العالمي حسب مؤشر " المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2023 " وقيس هذا المؤشر مدى المساواة بين الرجال والنساء في النفاذ إلى سوق العمل وريادة الأعمال من منظور قانوني، كما كشف التقرير عن أرقام ومعطيات تهم ضعف مشاركة المرأة التونسية في الدورة الاقتصادية بسبب ارتفاع بطالتها وتشغيلها بشكل مكثف في القطاع الغير مهيكّل كما أثبتت عديد الدراسات والإحصائيات أن المرأة في تونس لم تصل بعد إلى نسب متساوية أو متقاربة مع شريكها الرجل في مجال المبادرة الخاصة أو الولوج للثروات.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إحداث لجنة لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي بوزارة المالية، بتاريخ 10 جوان 2022، تم تكليفها بمتابعة الدراسات اللازمة لإدراج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية لمهمة المالية ومساندة رؤساء البرامج نحو إرساء ميزانية تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين الجنسين، وحيث أن مسار تركيز ميزانية مراعية للنوع الاجتماعي بوزارة المالية يبدأ بمرحلة تشخيص واقع القطاع أوصت اللجنة برصد إعمادات بعنوان سنة 2024 سيتم تخصيصها لدراسة في الغرض.

ونظرا لغياب تشخيص الوضعية الحالية لواقع القطاع حسب منظور مقارنة النوع الاجتماعي، يعتزم خلال سنة 2024 القيام بدراسة في الغرض للوقوف على أهم الإشكاليات وتحديد المجالات والمقترحات لتركيز الميزانية حسب النوع الاجتماعي.

وفي هذا الإطار تتمحور مبدئيا أهم إشكاليات القطاع في:

- صعوبة النفاذ للفرص والموارد الاقتصادية بصفة تستجيب لأولويات الفئات الهشة سواء من النساء أو الرجال أو ذوي الحاجيات الخصوصية .
- نقص في توجيه النفقات الجبائية لمستحقيها والتقليص من الفوارق بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع.
- عزوف المرأة عن التنقل وتقلد المناصب القيادية على المستوى الجهوي .

وتتمثل أهم الأسباب الأساسية في تسجيل الإشكاليات المذكورة في:

- وضعية المالية العمومية في السنوات الأخيرة وما انجر عنها من إكراهات تتعلق بالأساس في التقليص في النفقات العمومية ساهمت في أشكال اللامساواة واللاتمكين.
- نقص وعي المرأة والفئات ذوي الحاجيات الخصوصية بالفرص والتشجيعات الممنوحة لفائدتهم.
- عدم توفر المعطيات المتعلقة بأثر النفقات الجبائية على مستحقيها سواء من النساء أو الرجال أو ذوي الحاجيات الخصوصية.
- عدم توفر تبويب النفقات والموارد حسب مقارنة النوع الاجتماعي
- غياب الإجراءات لتحفيز المرأة على تقلد مناصب قيادية على المستوى الجهوي ساهم في ضعف تمثيليتها.

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 1: منظومة مساءلة تعمل على القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء في التشريع وفي الممارسات

1/ الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد 1: الديوانة

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملي 1 : الإحاطة المادية والمعنوية بالنساء الديوانيات وبزوجات أعوان الديوانة المعرضة لكافة أشكال العنف والتمييز .	عدم تبليغ النساء ضحايا العنف عن العنف الذي تعرضن له	عدم إفراد النساء ضحايا العنف بمسالك خصوصية للتعهد بها معنويا وصحيا
الهدف العملي 2: الإعلام والتحسيس في مجال القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء .	لم يتم برمجة أنشطة التوعية والتحسيس في المجال سابقا	
الهدف العملي 3: الكشف عن النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص بالمعابر الحدودية	تم إعداد مشروع إحداث خلية في الغرض في إنتظار المصادقة عليها ومشروع احداث مكتب للتعرف على ضحايا الاتجار بالأشخاص بالمكتب الحدودي للديوانة تونس قرطاج وذلك بالتعاون مع شرطة الحدود.	

خطة العمل الخاصة بالأثر 1

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشر العملي: نسبة التعهد بالشكايات الواردة والمتعلقة بالنساء ضحايا العنف				الأهداف العملية*	الأهداف الإستراتيجية	البرنامج	
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر			
سيتم ضبط التقديرات إثر إحداث خلية الإنصات			عدد الحالات التي تم التعهد بها سنويا / العدد الجملي للشكايات المبلغ عنها	فاعلية	الهدف العملي:1: الإحاطة المادية والمعنوية بالنساء الديوانيات وزوجات أعوان الديوانة المعرضة لكافة أشكال العنف والتمييز	الهدف الاستراتيجي عدد 1: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال	الديوانة

المؤشر العملياتي: عدد الأنشطة الموجهة للتوعية والتحسيس في مجال القضاء على أشكال العنف والتمييز					
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	
سيتم اعتماد خطة اتصالية في المجال.			عدد الأنشطة التحسيسية والتوعوية في مجال القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء.	نجاعة	<p>الهدف العملياتي 2:</p> <p>الإعلام والتحسيس في مجال القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء.</p>

المؤشر العملياتي: عدد الحالات التي تم الكشف عنها من النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص سنويا.				الهدف العملياتي 3:	
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر	الكشف عن النساء والأطفال
			عدد الحالات التي تم الكشف عنها من النساء والأطفال ضحايا الإتجار بالأشخاص سنويا.	نشاط	ضحايا الإتجار بالأشخاص بالمعابر الحدودية

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشر النشاط: نسبة التعهد بالشكايات الواردة والمتعلقة بالنساء ضحايا العنف					الأنشطة	الأهداف العملية	الأهداف الإستراتيجية	البرنامج
	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتمس اب	طبيعة المؤشر				
طلب للمانحين	سيتم ضبط تقديرات المؤشر إثر إحداث خلية الإنصات.						* عدد الحالات التي تم التعهد بها سنويا / العدد الجملي للشكايات المبلغ عنها	فاعلية	<p>1- إحداث خلية إنصات خاصة بالنساء الديوانيات ضحايا العنف وزوجات أعوان الديوانة.</p> <p>2- تدعيم الخلية بأفراد مختصين في التعهد بالنساء الديوانيات وازواج اعوان الديوانة ضحايا العنف يتم تكوينهم في مجال حذق تقنيات الإصغاء مع تقنيات الإصغاء مع احترام مبدأ سرية المعطيات الشخصية .</p>	<p>الهدف العملياتي 1:</p> <p>الإحاطة المادية والمعنوية بالنساء الديوانيات وزوجات أعوان الديوانة المعرضة لكافة أشكال العنف والتمييز.</p>	<p>الهدف الاستراتيجي</p> <p>جي عدد 1</p> <p>تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.</p>	الديوانة

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشر النشاط : نسبة الإحاطة والتعهد بالضحايا من النساء ضحايا العنف سنويا				الأنشطة	الأهداف العملياتية	الهدف الاستراتيجي عدد 1 تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.	البرنامج
	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحساب				
طلب للمانحين	سيتم ضبط تقديرات المؤشر إثر إحداث الخلية .			عدد الضحايا من النساء الديوانيات وازواج اعوان الديوانة ضحايا العنف اللاتي تم التعهد والإحاطة بهن سنويا/ العدد الجملي للنساء ضحايا العنف.				نشاط	3- إحداث خلية صحية صلب المركز الطبي للديوانة تتكون من أطباء و ممرضين و أخصائيين نفسيين للتعهد بالنساء الديوانيات وازواج اعوان الديوانة ضحايا كل أشكال العنف.		

مصادر التمويل	الميزانية		مؤشر النشاط : عدد الأنشطة الموجهة للتوعية والتحسيس في مجال القضاء على أشكال العنف والتمييز					الأنشطة	الأهداف العملياتية	الهدف الاستراتيجي عدد 1. تكافؤ الفرص بين النساء والرجال.	البرنامج
	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
طلب للمانحين	سيتم ضبط تقديرات المؤشر إثر إعداد الخطة الإتصالية.					عدد الأنشطة الموجهة للتوعية والتحسيس في مجال القضاء على أشكال العنف والتمييز.	نجاعة	إنجاز أنشطة تحسيسية وتوعوية في مجال القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء.	الهدف العملياتي 2: الإعلام والتحسيس في مجال القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء.		الديوانة

مصادر التمويل	الميزانية		مؤشر النشاط : عدد الحالات التي تم الكشف عنها من النساء والأطفال ضحايا الإتجار بالأشخاص سنويا.					الأنشطة	الأهداف العملية	الهدف الاستراتيجي عدد 1	تكاثر الفرص بين النساء والرجال.	البرنامج
	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتماب					
طلب للمانحين	سيتم ضبط تقديرات المؤشر إثر تفعيل إحداث الخلية ومكتب مخصص للغرض بالمكتب الحدودي تونس قرطاج.		عدد الحالات التي تم الكشف عنها من النساء والأطفال ضحايا الإتجار بالأشخاص سنويا.					نجاعة	تفعيل إحداث خلية تعنى بمتابعة ملف الكشف عن النساء والأطفال ضحايا الإتجار بالأشخاص بالمعابر الحدودية	الهدف العملياتي 3: الكشف عن النساء والأطفال ضحايا الاتجار بالأشخاص بالمعابر الحدودية		الديوانة

• التحليل

في إطار مساهمة برنامج الديوانة في تفعيل خطة العمل الوطنية لقرار 1325 حول المرأة والسلام والأمن خصوصا فيما يتعلق بتطبيق القرارات الأممية التي تنص على إدراج كيانات أو أشخاص أو دول في القائمة الدولية المصنفة كإرهاب إضافة إلى القائمة الوطنية و تجميد المكاسب ومنع غسيل الأموال ومراقبة حركة الأموال والبضائع ذات الاستعمال المزدوج والمحجرة.

وفي إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص تم الانطلاق في مشروع تركيز خلية بالمعابر الحدودية و مكتب المكتب الحدودي للديوانة بتونس قرطاج تعنى بالكشف عن ضحايا الاتجار بالأشخاص خاصة النساء والأطفال حيث تم انجاز دورات تكوينية لجملة من موظفي الديوانة في مجال تفكيك الشبكات الإجرامية العابرة للحدود المتورطة في الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة .

أما على المستوى الداخلي، سيتم أيضا العمل على تكوين خلية إنصات صلب الإدارة العامة للديوانة مهمتها الاستماع والتوجيه وحماية المرأة الديوانية من التعرض لأي نوع من أنواع العنف والتمييز وذلك في إطار إدراج مقارنة النوع الاجتماعي صلب الإدارة العامة للديوانة. مع العمل على تدعيم الخلية بأفراد مختصين في التعهد بالنساء ضحايا العنف يتم تكوينهم في مجال إتقان تقنيات الإصغاء مع احترام مبدأ سرية المعطيات الشخصية.

سيتم العمل أيضا على إحداث خلية صحية صلب المركز الطبي للديوانة تتكون من أطباء و ممرضين و أخصائيين نفسيين للتعهد بالنساء ضحايا كل أشكال العنف. مع الحرص أيضا على انجاز أنشطة تحسيسية وتوعوية في مجال القضاء على كل أشكال التمييز والعنف ضد النساء ودعم مشاركة العنصر النسائي في هذه الدورات.

ونظرا لعدم توفر المعطيات حاليا ستعمل إدارة الديوانة خلال سنة 2024 على التشخيص و تقديم التقديرات الخاصة بالسنوات المقبلة.

الأثر عدد 2 : الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات و المجالس المنتخبة و الهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني و الجهوي و المحلي

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد : 1 الديوانة

الهدف الاستراتيجي عدد.1 تكافؤ الفرص بين النساء والرجال		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: دعم المرأة في الإنتقاع بالتكوين	بصدد تشخيص الاشكاليات	
الهدف العملياتي 2: دعم حضور المرأة الديوانية في مواقع القرار والمسؤولية		
الهدف العملياتي 3: دعم حضور النساء الديوانيات في المعابر الحدودية		

البرنامج عدد 2: الجباية

الهدف الاستراتيجي عدد.1 تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: دعم المرأة في الإنتفاع بالتكوين	ضعف عدد المشاركات في الدورات التكوينية ويعزى ذلك أساسا ظروفهن العائلية.	صعوبة تنقل المرأة على المستوى الجهوي
الهدف العملياتي2: الترفيع في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ قرار على المستوى الجهوي	-عدم تعبير المشاركات عن الرغبة في المشاركة بسبب ارتباطاتهن العائلية و بعد مواقع أخذ القرار على المستوى الجهوي.	- الخطط المعروضة للتناظر تعتمد الكفاءة المهنية وليس النوع الاجتماعي -غياب إجراءات عملية لتحفيز المرأة على تقلد مناصب قيادية على المستوى الجهوي

البرنامج عدد 3: المحاسبة العمومية

الهدف الاستراتيجي عدد 1. المساواة بين النساء والرجال وكافة فئات المجتمع		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي 1: دعم المرأة في الإنتقاع بالتكوين		
الهدف العملياتي 2: الترفيع في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ قرار على المستوى الجهوي		

الهدف الاستراتيجي عدد 1.تحسين التصرف في الموارد البشرية		
الأسباب الفرعية / الضمنية	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي
<p>1. عدم إعتقاد مقاييس موضوعية يراعى فيها معيار الجندرة للتنقل الوظيفي الحركة السنوية للأمناء المال ورؤساء المراكز الجهوية، (... أترسلبيا على تقلد المرأة للخطط القيادية).</p> <p>2. التنشئة الاجتماعية الأسرية للمرأة التي تؤدي إلى إعتقادها بعد مقدرتها على تحمل المسؤولية وتولي المناصب القيادية وهو ماينعكس على سلوكها وظموحها خاصة وأننا في مجتمع ذكوري.</p> <p>3. ضعف الوسائل التقنية واللوجستية لإنجاح الدورات التكوينية التي تقام عن بعد على المستوى الجهات.</p>	<p>- إرتباط التسميات في الخطط الوظيفية بالسلطة التقديرية لرئيس الإدارة.</p> <p>- ضعف التكوين المفصلي الموجّه للمرأة المرشحة لتقلد المناصب القيادية العليا (معهد القيادة ومعهد الدفاع...)</p>	<p>الهدف العملياتي 2 :الترفيح في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ قرار</p>

خطة العمل الخاصة بالأثر 2

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشر العملي: نسبة النساء من التكوين					الأهداف العملية*	الأهداف الإستراتيجية	البرنامج
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024*	طريقة الاحساب	طبيعة المؤشر			
%19	%18	%17	عدد النساء المشاركات في الدورات التكوينية خلال السنة / العدد الجملي للمشاركين	نجاحة	الهدف العملي 1: دعم المرأة في الانتفاع بالتكوين	الهدف الاستراتيجي: تكافؤ الفرص بين النساء والرجال	الديوانة
المؤشر العملي: نسبة النساء بمواقع صنع القرار.							
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحساب	طبيعة المؤشر			
%18	%17	%15	عدد النساء اللاتي تم تعيينهن كمديرة إدارة أو رئيس مكتب بالمقارنة مع العدد الجملي للخطط القيادية بما في ذلك الإدارات الجهوية	نجاحة	الهدف العملي 2: الترفيع في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ قرار		

المؤشر العملياتي: نسبة النساء من التكوين المستمر					الأهداف العملية*	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر			
45%	44%	43%	عدد المنتفعات بالتكوين / العدد الجملي للمتكونين	نجاحة	دعم المرأة في الإنتفاع بالتكوين	الجباية	
المؤشر العملياتي: نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ القرار							تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وفئات المجتمع
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر			
%20	%18	%16	عدد رئيسات مراكز ومكاتب لمراقبة الاداءات/				

			العدد الجملي لرؤساء مراكز ومكاتب مراقبة الأداءات	نجاحة	ترفيح نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ قرار		
المؤشرات العملياتية: نسبة النساء اللاتي تولين خطة أمينة مال جهوية من جملة الخطط المتوفرة				الأهداف العملياتية*		الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
						تكافؤ الفرص بين النساء والرجال وفئات المجتمع	المحاسبة العمومية
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الإحتساب	طبيعة المؤشر			
%21	%18	%15	قيس معدل الإطارات من النساء المكلفات بأمانة مال جهوية مالية مقارنة بالعدد الجملي لأمانات المال	نجاحة			

المؤشرات العملية: نسبة النساء اللاتي تولين خطة قابض مالية من جملة الخطط المتوفرة					الترفيغ في نسبة النساء اللاتي تشغلن مواقع أخذ القرار على المستوى الجهوي		
			قيس معدل الإطارات من النساء المكلفات بأمانة مال جهوية أو قابض مالية مقارنة بالعدد الجملي لأمانات المال أو القباضات المالية الجهوية	نجاحة			
32%	32%	32%					

المؤشرات العملية				طبيعة المؤشر	الأهداف العملية *	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج	
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحساب					
المؤشرات العملية: الترفيع في نسبة النساء اللاتي يشغلن مواقع أخذ القرار								
%46	%44	42%	عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية بمهمة المالية	مؤشر نجاعة	المؤشر الفرعي 2.1.9: نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية		تحسين التصرف في الموارد البشرية	القيادة والمساندة
%48	%47	%45	عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية على المستوى المركزي بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية على المستوى المركزي بمهمة المالية		نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى المركزي	على المستوى المركزي		
%35	%34	%33	عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية قيادية على المستوى المركزي بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية قيادية على المستوى المركزي بمهمة المالية		نسبة تواجد المرأة في الخطط الوظيفية القيادية على المستوى المركزي			
%20	%19	%17	عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية على المستوى الجهوي بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية على المستوى الجهوي بمهمة المالية	مؤشر نجاعة	نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي	على المستوى الجهوي		

			عدد النساء المكلفات بخطط وظيفية قيادية على المستوى الجهوي بمهمة المالية / العدد الجملي للإطارات المكلفة بخطط وظيفية قيادية على المستوى الجهوي بمهمة المالية		نسبة تواجد المرأة في الخطط الوظيفية القيادية على المستوى الجهوي			
%15	14%	%13		مؤشر نجاعة	المؤشر 3.1.9.: نسبة تواجد المرأة باللجان			
%46	%45	%44	نسبة عضوية المرأة في اللجان بوزارة المالية / العدد الجملي للأعضاء المكونة لهذه اللجان					

• الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشر النشاط: نسبة تطور مشاركة النساء في الدورات التكوينية سنويا				الأنشطة	الأهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب				
طلب للمانحين	-	-	-				عدد النساء المشاركات في الدورات التكوينية	نسبة مشاركة العنصر	الهدف أعملياتي 1:	الهدف الاستراتيجي:	

مصادر التمويل	الميزانية			مؤشرات النشاط					الأنشطة	الاهداف العملياتية	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	طبيعة المؤشر				
-							-	نجاحة	- إرساء منظومة معلوماتية مندمجة للتسميات في الخطط الوظيفية تتضمن المؤهلات العلمية والمهنية لكافة إطارات مهمة المالية.	الترفيح في نسبة النساء اللاتي يشغلن مواقع أخذ القرار	تحسين التصرف في الموارد البشرية	القيادة والمساندة
ميزانية الدولة أو مصادر أخرى...							-	نجاحة	- القيام بدورات تكوينية في القيادة الإدارية على المستوى الجهوي قصد حث العنصر النسائي على تقلد المناصب الوظيفية العليا أو تعيينه باللجان.	المؤشر الأول نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية		
-							-	نجاحة	- القيام بدورات تكوينية في القيادة الإدارية على المستوى الجهوي قصد حث العنصر النسائي على تقلد المناصب الوظيفية العليا أو تعيينه باللجان.	المؤشر 3.1.9: نسبة تواجد المرأة باللجان		

• التحليل

تم تحديد خطة عمل لتحقيق الأثر 2 المتعلق بـ"الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهيكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي" من خلال العمل على تحقيق الهدف "دعم تواجد المرأة في الوظائف العليا" خصوصا على مستوى التفرعات الجهوية لبرامج الديوانة، الجباية والمحاسبة العمومية، حيث تم على تحليل وتقييم نسبة التناسف بين الجنسين في المجالات التي تتوفر فيها المعطيات وذلك في إطار مقارنة تشاركية تقوم على تشخيص الصعوبات قصد دعم وتطوير مكانة المرأة ووقايتها من جميع أشكال التمييز الموجهة ضدها وتتمحور أهم الإشكاليات في ضعف وتقلص تسمية المرأة في الخطط الوظيفية وخاصة منها المناصب القيادية (خطة مدير عام أو رئيس وحدة) بالتفاوت بين المستوى المركزي والمستوى الجهوي وذلك حسب ما يبيئه الجدول التالي:

نسبة تسمية المرأة		نسبة تسمية الرجل		الخطط المشغولة						الخطط المحدثه		
				المجموع		إناث		ذكور				
الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	الخطط القيادية	الخطط الوظيفية	
%29.73	%39.30	%70.27	%60.70	185	3249	55	1277	130	1972	240	6518	على مستوى المهمة
%32.50	%44.45	%67.50	%55.55	160	2659	52	1182	108	1477	180	5732	على المستوى المركزي
%12.00	%16.10	%88.00	%83.90	25	590	3	95	22	495	60	786	على المستوى الجهوي

*تم إعداد هذه الإحصائيات أخذاً بعين الاعتبار المجلس الوطني المعايير الحسابات العمومية ومؤسسة الموفق الجبائي والمدرسة الوطنية للمالية ووحدات التصرف حسب الأهداف بمهمة المالية

تعتبر نسبة تواجد المرأة في الخطط الوظيفية القيادية (مدير عام، رئيس وحدة) ضعيفة مقارنة بالعنصر الرجالي حيث بلغت سنة 2023، 29.73% من التسميات على مستوى مهمة المالية، وهي نسبة تتفاوت بين المستوى المركزي والجهوي حيث بلغت نسبة تسمية المرأة في الخطط الوظيفية القيادية على المستوى المركزي 32.50% في حين بلغت على المستوى الجهوي 12%. وتعتبر نسبة حضور المرأة في الخطط الوظيفية في نسق متفاوت على المستوى الجهوي حيث بلغت سنة 2022 نسبة 18.5% مقابل 48% على المستوى المركزي، في حين إنخفضت إلى حدود 16.1% مقابل 83.9% للعنصر الرجالي سنة 2023.

فيما يتعلق ببرنامج الديوانة، يتوزع عدد الموظفين إلى 6029 رجلا و991 امرأة، ما يمثل 14.22% من إجمالي الموظفين، وعليه فإن نسبة تواجد المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار إضافة إلى نسبة مشاركتها في الدورات التكوينية يُعدّ ضعيفة مقارنة بالعنصر الرجالي وسوف يتم العمل خلال السنوات (2024-2025-2026) على الترفيع التدريجي في هذه النسب وذلك بتشجيع العنصر النسائي بأهمية وجودها ضمن الوظائف القيادية خاصة على مستوى الجهوي وذلك ببرمجة دورات تكوينية في مجال القيادة الإدارية تقوم على تشريك العنصر النسائي ضمن هذه الدورات.

أما فيما يتعلق ببرنامج الجباية، فإن نسبة تواجد المرأة في مواقع المسؤولية وأخذ القرار على مستوى تحمّل رئاسة المراكز الجهوية ومكاتب مراقبة الأداءات ما يزال ضعيفا مقارنة بالعنصر الرجالي حيث بلغت النسبة 14.2% خلال سنة 2023، كما أن حضور المرأة في الخطط الوظيفية على المستوى الجهوي في نسق متفاوت حيث بلغت سنة 2022 نسبة 40.64% مقابل 48.60% على المستوى المركزي في حين بلغت خلال سنة 2023 حدود 37.74% على المستوى الجهوي مقابل ارتفاعها على المستوى المركزي 48.83%. وسيتم العمل خلال السنوات (2024-2025-2026) على الترفيع التدريجي في هذه النسب وذلك بتشجيع العنصر النسائي بأهمية وجودها ضمن الوظائف القيادية

خاصة على مستوى المصالح الخارجية لبرنامج الجباية وذلك ببرمجة دورات تكوينية في مجال القيادة الإدارية تقوم على تشريك العنصر النسائي ضمن هذه الدورات.

ويعود التفاوت المسجل في تقلد المناصب القيادية بين المستوى الجهوي والمركزي إلى:

- تمركز التكوين على المستوى المركزي وهو ما يحول دون إمكانية تنقل المرأة في الجهات لتلقى التكوين بالنظر إلى دورها الأساسي في تربية ورعاية أبنائها مما يؤثر على حظوظ متابعتها للدورات التكوينية بصفة عامة والدورات التكوينية المفصلية التي تساهم في تحسين مهاراتها القيادية والتي ستمكنها من تقلد المناصب القيادية على المستوى الجهوي.

- بالرغم من اعتماد مقاييس موضوعية للتقلد الوظيفي (الحركة السنوية للأمناء المال الجهوية ورؤساء المراكز الجهوية لمراقبة الأداءات، ...) فإن تقلد المرأة لهذه الخطط القيادية سجل ضعفا وتراجعا لعدم اعتماد مقاييس يراعى فيها معيار الجندرة.

وعليه سيتم العمل خلال سنوات (2024-2025-2026) على الترفيع التدريجي في هذه النسب وعلى اتخاذ الإجراءات والأنشطة الكفيلة بالتشجيع على تسمية الإطارات النسائية في مختلف درجات الخطط الوظيفية خاصة على المستوى الجهوي وذلك بتحسيس العنصر النسائي بأهمية وجودها ضمن الوظائف القيادية من خلال برمجة دورات تكوينية في مجال القيادة الإدارية التي تقوم على تشريك العنصر النسائي ضمن هذه الدورات و العمل على إدراج معيار الجندرة صلب التسميات في الخطط الوظيفية وإرساء آلية التناظر.

أما بالنسبة لتواجد المرأة على مستوى اللجان فقد سجل هذا المؤشر خلال سنة 2023 نسبة 43 % ويعود ذلك أساسا لإرتفاع عدد اللجان المحدثة صلب الهياكل المركزية لوزارة المالية ذات العلاقة بالمالية العمومية وما يشملها من إصلاحات سواء على المستوى الهيكلي أو الوظيفي

إلا أنه يبقى هذا المؤشر ضعيف أو منعدم على المستوى الجهوي. وسيتم العمل خلال سنوات (2024-2025-2026) على إحترام مبدأ التنافس وذلك من خلال تحسيس أصحاب القرار بضرورة تشريك العنصر النسائي في تركيبة اللجان المحدثة بمختلف هياكل مهمة المالتية وهو ما من شأنه أن يساهم في إكساب العنصر النسائي مزيدا من الخبرة المهنية التي ستؤهلها مستقبلا لتقلد المناصب القيادية من خلال إقرار مبدأ التمثيل التنافسي وضمان تكافؤ الفرص في تركيبة اللجان بناء على مقاييس مراعية لمقاربة النوع الاجتماعي.

1/الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي:

البرنامج عدد :9 القيادة والمساندة

الهدف الاستراتيجي :1 تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الإقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية		
الأهداف العملية المراعية للنوع الاجتماعي :	الأسباب المباشرة (هي التي تعيق مباشرة تحقيق الهدف المعني)	الأسباب الفرعية / الضمنية
الهدف العملياتي عدد :1 دعم وتشجيع النساء للفناذ إلى التمويل ويعث المشاريع.	- عدم توفر الضمانات العينية اللازمة للحصول على التمويلات البنكية . - حصول المرأة الريفية عادة على دخل منخفض لا يمكنها من توفير ملاءة مالية مناسبة لبعث المشاريع .	- غياب التثقيف المالي لاسيما الرقمي عدم امتلاكها لهاتف جوال ذكي وصعوبة التمرس على عمليات الدفع الإلكتروني (Mobile Paiement) من شأنه أن يعيق نفاذها إلى القطاع المالي ويؤثر سلبا على قدرتها على اتخاذ القرارات المالية (عمليات الاستثمار والإنفاق). - ثقافة تقاسم الأدوار داخل الأسرة التي تعهد إلى المرأة عادة التصرف في النفقات الحياتية اليومية وبالتالي تكثفي بسد حاجياتها من الموارد المالية المحدودة.

3 خطة العمل الخاصة بالأثر

• الأهداف والمؤشرات العملية

المؤشرات العملية : نسبة القروض الموجهة لفائدة المرأة					طبيعة المؤشر	البيانات	الأهداف الاستراتيجية	البرنامج
تقديرات 2026	تقديرات 2025	تقديرات 2024	طريقة الاحتساب	الأهداف العملية*				
			مبلغ القروض المسندة للمرأة / المبلغ الجملي للقروض	دعم نفاذ النساء الى التمويل والتشجيع على بعث المشاريع.	تحسين مساهمة مهمة المالية في السياسات الإقتصادية والمالية والجبائية والشفافية المالية	البرنامج عدد 9 : القيادة والمساندة		

تساهم مهمة المالية في النهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة من خلال دعم برامج التمويل المتعلقة بدفع المبادرة الاقتصادية للمرأة بواسطة توفير آليات التمويل المناسبة لخصوصية مشاريعها الاستثمارية والناجعة من حيث الرفع من تشغيليتها ومساندتها في استغلال الموارد والفرص المتاحة والبحث عن أسواق جديدة واستخدام المهارات لاستنباط مسالك مهنية جديدة .

من جهة أخرى، تضطلع مهمة المالية بدور الإشراف على الإستراتيجية الوطنية للإدماج المالي من خلال التنسيق بين مختلف الأطراف الفاعلة في القطاع المالي من السلط الرقابية والوزارات والهيكل المعنية والمؤسسات المالية ومؤسسات التمويل الصغير والديوان الوطني للبريد...، وذلك بهدف السهر على حسن تنفيذ السياسات العمومية المالية لإدماج الفئات الضعيفة ومحدودة الدخل وفئة الشباب ومتساكني المناطق الريفية والنساء.

وفي هذا السياق، يمكن للمرأة الانتفاع بعدة برامج عمومية تهدف إلى تحفيزها على بعث المشاريع والأنشطة المدرة للدخل وترسيخ ثقافة الريادة النسائية، على غرار برنامج رائدات لدعم المبادرة الاقتصادية النسائية والاستثمار المراعي للنوع الاجتماعي (2021-2025) بالشراكة مع وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والبنوك العمومية (البنك التونسي للتضامن، البنك الوطني الفلاحي، بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة) وصندوق الودائع والأمانات، حيث بالنظر لأهميته في تحقيق النتائج المرتقبة (تم تمويل 2500 مشروع نسائي مكن من إحداث 4579 موطن شغل بقيمة قروض تناهز 26 م د، منها 1150 مشروع لفائدة خريجات التعليم العالي كما فاقت طلبات التمويل 11400 مطلباً (تم الترفيع في قيمة الاعتمادات الجمالية المرصودة للبرنامج المذكور من 50 إلى 70 مليون دينار).

كما أنه في إطار تحقيق أهداف المحور الاستراتيجي الخامس من الاستراتيجية الوطنية للادماج المالي في تونس " تطوير الرقمنة والادماج المالي " يتم العمل على الترفيع في استخدام الفئات ذوي الدخل المنخفض والناشطين اقتصاديا أساسا في المناطق الريفية وشبه الحضرية، وخاصة النساء، للخدمات المالية الرقمية .حيث يهدف برنامج " الإدماج المالي في تونس " بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الفني "GIZ" إلى بلوغ النتائج المرتقبة التالية:

- الرفع من نسبة النساء اللاتي تمسكن حساب أو محفظة رقمية من 28 % إلى 53% ما بين سنوات 2017 و 2023 ومن 46 % إلى 69% بالنسبة للرجال.
- الرفع من العلامة المتحصل عليها بعنوان اختبار في القدرات المالية الأساسية من قبل عينة (200) من (1000) من النساء من 3,1 / 7 سنة 2018 إلى 5,1 / 7 سنة 2023.